تصوير أبو محمد

فاضل الربيعي

أبو عجرو البغل

من مجتمع القهوة إلى مجتمع الشاي

دولة الكانتون القبلي

(مقالات عن العراق الجديد)

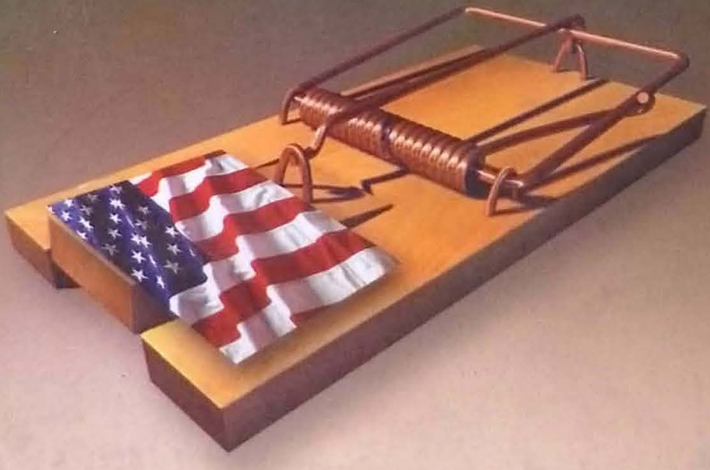

من مجتمع القهوة
إلى مجتمع الشاي

دولة «الكانتون القبلي»

(مقالات عن العراق الجديد)

الكتاب: **من مجتمع القهوة إلى مجتمع الشاي**
دولة «الكانتون القبلي»

الكاتب: **فاضل الربيعي**

الطبعة الأولى: ١٠٠٠/ ٢٠٠٩

الناشر: مركز الغد العربي للدراسات
دمشق - هاتف: ٣٣٢٤٩٨٧ - ٣٣٢٤٩٢٢

جميع الحقوق محفوظة

Phone: 963 11 3324987 - 3334922
E-mail: alfineeq@scs-net.org
alghad21@mail.sy

تصميم الغلاف والإخراج: **م. جمال الأبطح**

مركز الغد العربي للدراسات

أسسه الراحل الدكتور جورج حبش عام ٢٠٠٣

- مؤسسة غير ربحية تعمل على نشر الأبحاث والدراسات والتوثيق وإقامة الندوات التي تخص القضايا العربية والفلسطينية، وتعنى بنشر المعرفة.

- إن الآراء الواردة في الكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأي المركز.

من مجتمع القهوة
إلى مجتمع الشاي

دولة «الكانتون القبلي»

(مقالات عن العراق الجديد)

فاضل الربيعي

إلى جورج حبش:

روح وعقل الثورة وضميرها الحي

المحتويات

الفصل الأول: من مجتمع القبيلة إلى «مجتمع الدولة» الوطنية........ ٧
الفصل الثاني: القبيلة والسياسة........ ٢٧
الفصل الثالث: شيعة العراق والأسئلة المكبوتة........ ٤٩
١: الشيعة والفيدرالية........ ٤٩
٢: إيران وفيدراليات العراق........ ٥٧
٣: تقسيم كردستان وبطاقة بايدن الالكترونية........ ٦٠
٤: الانسحاب البريطاني من البصرة:
نهاية قصة استعمارية سعيدة........ ٦٤
٥: المسلحون الجدد: القبيلة ضد طائفتها........ ٧١
٦ صراع الأضرحة و«المقامات المقدسة»........ ٧٤
٧: لغز مقتدى الصدر.. وتياره........ ٧٧
٨: مأدبة غداء من أجل محاصصة جديدة........ ٨٤
٩: مؤتمرات دول «جوار العراق»:
تسويق فاشل لنموذج فاشل........ ٩١
١٠: دولة وهمية........ ٩٤
١١: حكومة أخطر من المليشيات........ ٩٧
١٢: من الصدمة... إلى «الصحوة»........ ١٠٠
١٣: برنامج تسليح العشائر العراقية وعسكرة المجتمع........ ١٠٣
الفصل الرابع: المؤتمر الدولي للسلام في أنا بولس........ ١١٩

الفصل الخامس: من الفيدرالية إلى «الكانتونات»........ ١٣٥
١: تفجير سامراء: بروفة فاشلة لحرب أهلية........ ١٣٥
٢: «ترياق الحكيم» و «داء» التوافق........ ١٤٣
٣: العراق الصومالي........ ١٤٦
٤: الفيدرالية.. وخطاب التقسيم........ ١٥٣
٥: حائرون في وصف العراق........ ١٥٦
٦: سيناريو حرب عراقية - إيرانية جديدة وطويلة........ ١٥٩
٧: الحكيم في واشنطن فماذا يفعل الصدريون في مصر؟........ ١٦٧
٨: واشنطن وحماية الدستور العراقي........ ١٧١
٩: خفايا المبادرة وازدواجية خطاب المصالحة........ ١٧٤
١٠: أبعد من حزب العمال الكردستاني........ ١٨١
١١: هل باتت معركة بغداد على الأبواب؟........ ١٨٤
١٢: هل سينتحر الأمريكيون على أسوار بغداد........ ١٩٢

مدخل الفصل الأول:

من «مجتمع القبيلة» إلى مجتمع «الدولة الوطنية»

إطار عام

غالباً ما يتساءل العراقيون، وهم يحتسون الشاي على الطريقة الإنجليزية في ساعات ما بعد الظهيرة، وتماماً كما لو أنهم يقومون بنوعٍ ساخر من المحاكاة الثقافية لتقاليد مُستَعْمِرِيهم القدامى: «تُرى، منذ متى أصبحنا بالضبط، شعباً من شاربي الشاي»؟ هذا السؤال يرتبط عادةً بجوابٍ تقليديٍّ، يتطوع أحد الحضور لطرحه قائلاً، وبلهجة الواثق من دقة الجواب: «بالطبع، منذ أن دخل الإنجليز بلادنا، أصبحنا شعباً من شاربي الشاي».

قد لا تبدو لهذا الجواب أيّ أهميةٍ تذكر في النقاش حول التاريخ الاجتماعي للكولنيالية البريطانية، ولكنه مع ذلك يتضمّن مثل هذه الأهمية بالنسبة لتاريخها الكلاسيكي في العراق. واليوم، مع وقوع هذا البلد في قبضة الأمريكيين؛ فإن السؤال القديم يشخص من جديد عن العلاقة بين الاستعمار والتبدّل في الأنماط الثقافية؟ فهل يمكن لنا حقاً، قراءة التاريخ الاجتماعي السياسي للعراق من خلال التحول في عادات الطعام والشراب مثلاً؟ ومن خلال فكرة تحوّل العراقيين إلى شرب الشاي

بدلاً من شرب القهوة؟ إن الرمزيّات الثقافية المُخْتَزنة تلعب وعلى غير توقع، أدواراً مذهلة في تطوير قدرة أي مجتمع يعيش في شروط التبعية الاستعمارية على مواجهة أو امتصاص ثقافة الآخر وتقاليده. ولذلك ارتبطت الكولنياليات الكلاسيكية بإحداث تحوّل مُطرّد في الثقافات المحلية للشعوب المُستعمرة وتقاليدها الوطنية، وكان التعبير الفعلي عنه يتجسّد غالباً وفي بعض أكثر مظاهرة الدّالة؛ من خلال حدوث قطيعة مع الثقافات المحلية، وتدميرها تدريجياً من أجل إحلال ثقافة الآخر المهيمنة والمسيطرة. كانت استراتيجيات الكولنياليات الكلاسيكية في الشرق تقوم على أساس إحداث القطيعة داخل المجتمع المُستَعمر، بين ثقافته المحلية ومنظومة تقاليده المتوارثة، وذلك تمهيداً لإلحاقه وربطه عضوياً بثقافة المُستَعمِر وأسلوب حياته.

المثال العراقي الذي ندرسه، يوضح الكيفيَّة التي جرى فيها، قبل وبعد وأثناء الاحتلال البريطاني للعراق عام ١٩١٧ تدمير العادات الثقافية المتوارثة لصالح أنماط جديدة، كما يوضّح الدور الذي لعبته تجارة القهوة لصالح تكريس صور زائفة عن تبدّل اجتماعي يمكن أنّ يطاول بنى المجتمع. بيد أن هذا التحوّل عبرّ عن المدى الذي بلغه التأثير الثقافي لانتصار تجارة الشاي الإنجليزي في الأسواق العراقية، كما جسد حقيقة التبدّل الذي أحدثه في وضعية الطبقات الاجتماعية. لقد ترافق هذا الانتصار وسيادة تجارة الشاي ثم انزياح وتلاشي تجارة القهوة وخسارتها للسوق العراقية، مع ظهور طبقة من التجار اليهود المحليين، راحوا يبسطون سيطرتهم على الاقتصاد والمال. بيد أن هذا التحوّل كان يخفي مع ذلك، تحولاً مثيراً في المجتمع نفسه الذي كان ينتقل تدريجياً، من طور المجتمع البدوي المضطرب، إلى طور المجتمع المَديني- الفلاحي،

الباحث عن فرص الرخاء والاستقرار مع تدفق المهاجرين من الفلاحين الفقراء نحو العاصمة.

لقد بدت عادة تناول الشاي الإنجليزي، لا بوصفها محاكاة ساخرة يقوم بها المجتمع المُستَعمَر لتقاليد «مجتمع الاحتلال»؛ وإنما كذلك، باعتبارها تعبيراً ساخراً عن انتقالٍ شكليّ وزائف وتدريجيّ لطبقات وفئات اجتماعية بدوية إلى المدنيّة، وتعاظم مزاعمهما وأوهامها عن تحوّلها إلى جماعات حضرية.

من المنظور التاريخي، حدثت بعض صور هذا التحول في فترات متقطعة خلال عصر الاحتلالات الإيرانية - التركية؛ وهي نزاعات عنيفة ودموية مروّعة دامت بشكل متواصل ودون توقف تقريباً، نحواً من أربعة قرون متواصلة (١٥١٢-١٩١٤) عاش فيها العراق في ظل صراع متوحش بين قوتين ثقافيتين (حضارتين) راحتا تتنافسان بضراوة على ثرواته.واعتباراً من نهاية الحكم المملوكي- العثماني حتى بداية الاحتلال البريطاني للعراق، مع سقوط مدينة البصرة (جنوب) عام ١٩١٤، أصبح انقلاب العادات اليومية حقيقياً. والقليلون فقط يمكنهم اليوم أن يتّذكروا، أو أن يتأملوا بقدر رصين من التبصّر، مغزى التحوّل من شرب القهوة إلى شرب الشاي، بوصفه تجسيداً لتحوّل أعمّ، كان يطاول بنى المجتمع والثقافة حتى أثناء هذه الحقبة الطويلة من صراع الإيرانيين والأتراك؛ ويرتبط بدرجة أكبر، بتحول المجتمع نفسه وتعاظم شعور أفرده وربما تزايد أوهامهم، بأنهم أصبحوا في قلب التغيير الذي كان يُزمجر في سماء المنطقة.لقد شهد المجتمع بالفعل، وخلال هذه الحقبة الطويلة، تغيّراً في حالة الطبقات الاجتماعية وعلاقاتها الداخلية. فهل ثمة مغزى للسؤال المتعلق بظروف تحوّل شعب، عرف بكونه من شاربي القهوة إلى

شعب من شاربي الشاي؟ وهل ثمة صلة بين الاحتلال والعنف وتأسيس الدولة الوطنية الحديثة من جهة، وبين حدوث تحوّل في أنماط الثقافة والعادات اليومية من جهة أخرى؟

إن تغيّر الأنماط الثقافية والاجتماعية في مجتمعٍ مُحتل، ليس مجرد تعبير عن تغيرٍ عرضيٍّ كان يلامس القشرة الرقيقة من المجتمع؛ أو أن لا معنى له بالنسبة للتاريخ الاجتماعي والسياسي؛ بل هو تعبير دقيق عن نوع الحراك الثقافي. ويمكن للمرء أن يرى بوضوح في النموذج العراقي صلة من نوع مثير، بين انقلاب العادات اليومية وبين تغير التركيبة السكانية. لقد امتاز التاريخ الاجتماعي السياسي للدولة الوطنية الحديثة في العراق وعلى العكس من كل الافتراضات، بكونه تاريخ صراع عنيف بين الأنماط الثقافية، فعلى الدوام كانت هناك، حتى في التاريخ العراقي القديم، مؤشرات بالغة الأهمية عن طبيعة هذا الصراع الذي لعب فيه العنف الخارجي دور المحرك والمُزَعْزِع للبنى الاجتماعية والثقافية. ولذلك يمكن لنا أن نقرأ في فكرة وجود تنافس داخل منظومة العادات اليومية وقوتها الثقافية بين القهوة والشاي مثلاً، صورة للتنافس المرير بين البداوة والاستقرار؛ كما نقرأ فيه مغزى وجود سلسلة لا نهاية لها من التبدّلات المصاحبة لهذا التنافس. وإذا كان بوسعنا من خلال التَمعُّن في مغزى هذا الانتقال السريع رؤية التاريخ الاجتماعي، فمن الهام للغاية أن يُطرح السؤال الآتي: وما الذي تضمَّنه هذا الانتقال من دلالات؟ وهل انتقل العراقيون عبر التحول في العادات اليومية، من طور اجتماعي إلى آخر؟ وهل كان تعبيراً حقيقياً عن تحوّلٍ اجتماعيٍّ عميقٍ غيّر وجه المجتمع البدوي التقليدي، وبحيث نقله إلى مجتمع مَدنيٍّ ومستقر؟

الغرض من هذه التأملات في التاريخ الاجتماعي السياسي في العراق،

وفي دور الاحتلال الأجنبي، والأدوار التي لعبتها الدولة على صعيد تكوين وتأسيس هوية وطنية جامعة؛ البرهنة على أن هذا التحوّل في العادات كان تعبيراً وتجسيداً في الآن ذاته، لانتقالٍ أعمّ طال بنى المجتمع والثقافة، ولكنه لم يكن انتقالاً جذرياً ونهائياً. وعلى العكس من ذلك، سيبدو هذا التحول في ضوء التأملات المطروحة، تعبيراً عن تحول اجتماعي ناقص أو مبتور. يُلاحظ عالم الاقتصاد العراقي الراحل د. محمد سلمان حسن[1] في (التطور الاقتصادي في العراق) أن سكان العراق حتى مطلع القرن العشرين لم يكن يتجاوز مليوني مواطن، وأنّ زيادة طفيفة طرأت في هذا الوقت على معدلات الزيادة لم تتجاوز ربع مليون مولود جديد. وإذا ما قمنا بتحليل لحالة السكان، فسوف نلاحظ أن ١٧٪ منهم كانوا من الجماعات البدوية، بينما شكّل الفلاحون نحو ٥٩٪، وأن سكان المدن (الجماعات المدنية) لم يتجاوزوا عتبة ٢٤٪. يعني هذا أن المجتمع الذي أصغى إلى الرجّات الأولى لزلزال التغيّر العالمي، كان يصغي بأذني فلاح بأكثر مما كان يتطلع بعيني ساكن المدينة، وأن درجة إحساسه بهذا التحوّل الهائل في القيم والأفكار والسياسات، ظلت أسيرة شعوره بأنه موجود في مكانٍ ناء قد لا تعصف في سمائه أعاصير الحداثة. كما يُلاحظ في إحصاء عام ١٩٥٧ أن تغيّراً طفيفاً حدث على تركيبة السكان الذين أصبح تعدادهم نحو ٣،٦ مليون نسمة، بينما ارتفعت نسبة سكان المدن إلى نحو ٥٨٪.
وهنا جدول يوضح التوزيع السكاني[2]:

---

(١): حسن، محمد، سلمان: التطور الاقتصادي في العراق، الناشر: المكتبة العصرية - صيدا، لبنان ١٩٦٥ (الجزء الأول ١٩٦٦ - ١٩٨٥)

(٢): حسن، محمد، سلمان، المصدر أعلاه.

الفئة	١٩٤٥-١٩٥٠	١٩٥٧	٪	الفئة	التوزيع المرقي	٪	النسبة
					١٩٤٥-١٩٥٠	١٩٥٧	
العرب	٣/٧٤٦	٥/٠٤٠	٨٠	المسلمون	٤/٤٥٠	٥/٩٨٥	٩٥
الأكراد	٧٩٣	١/٠٦١	١٧	المسيحيون	١٩٠	٣٥٣	٤
الآخرون	١٢٧	٢٣٧		الآخرون	٣٥	١٠١	١
المجموع	٤/٦٧٥	٦/٣٣٨		المجموع	٤/٦٧٥	٦/٣٣٨	١٠٠

هذه هي صورة «مجتمع القهوة» كما يكشف عنه الجدول حتى مطالع القرن العشرين. لكن، وخلال الحرب العالمية الثانية حدث تغيّر مثير في ترتيب أهمية السلع التي يستهلكها السكان، فقد ازدادت أهمية السكر والشاي حتى أصبحت قيمتها، كما لاحظ محمد سلمان حسن «تقارب ثلثي قيمة الأغذية والمشروبات والتبغ»(٣).

وممّا له أهمية في هذا الإطار «أن التحوّل الذي طرأ على عادات الاستهلاك لدى الشعب العراقي، لاسيما تحوّله من شعب اعتاد على شرب القهوة إلى شعب أغلبه يشرب الشاي عكس طبيعة التحوّل» الاجتماعي الذي سوف يطرأ على طبيعة تركيبته؛ إذ انتقل من سكان بدو «من شاربي القهوة إلى سكان مدن، ثم سكان أرياف مستقرين من شاربي الشاي».

كان سكان العراق حتى عام ١٨٨٦ من «شاربي القهوة» حيث بلغت قيمة المستوردات من الشاي حوالي ١/٢٤٦ دينار فقط، بينما بلغت قيمة المستوردات من القهوة حوالي ٨٤٦/ ٢٣ دينار. إن التحوّل الأهم هو الذي

(٣): المصدر نفسه.

إلى الحاجة للاستيلاء على بلدان السوق[٥]. وذلك ما يفسر لنا سرّ التحالفات الوثيقة والمصيرية بين الشركات الاحتكارية الكبرى ومصانع السلاح من جهة، وبين شركات النفط الكبرى والقوى اليمينية الجديدة في الولايات المتحدة وأوروبا من جهة أخرى.

أوضح إدوارد سعيد بجلاء في كتابه «الثقافة والإمبريالية»، كيف أن الإمبريالية يمكن أن تتجلى بوصفها سيطرة ثقافة قوية على أخرى ضعيفة، وأن التاريخ البشري يمكن له أن يتجلى أيضاً، باعتباره تاريخ صراع بين السرديّات. بكلام آخر يمكن للمرء وهو يتأمل في التاريخ، أن يلاحظ كيف أن الصراع كان يدور وباستمرار، بين الأفكار والثقافات، لا بين الطبقات أو القوى والمصالح وحسب.وللبرهنة على أن هذا المنظور يصلح لتحليل التاريخ الاستعماري بوصفه تجسيداً لصراع الأفكار، فقد أنصبّت جهود إدوارد سعيد على تقديم تشريح أدبي مدهش للرواية في عصر الكولنيالية الكلاسيكية (روايات كونراد، مثلاً). بينما ارتأى سمير أمين في (إمبراطورية الفوضى - ١٩٩٠) أن عصراً استعمارياً جديداً يوشك أن يبزغ، أساسه تحالف «الإمبرياليات» الأوروبية مع الولايات المتحدة الأمريكية على أساس «الشراكة في النهب»، وإعادة صياغة مفهوم الهيمنة الأمريكية على العالم، على نحو يغدو فيه دّالاً على «قيادة الولايات المتحدة الأمريكية للعالم وليس الهيمنة عليه»، وأن ما سوف نراه مستقبلاً من ظاهرات وأزمات وحروب، ليس سوى تعبير عن هذا التحوّل، وانتقال

---

(٥): مكي، يوسف. في الوحدة والتداعي - الناشر مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت ٢٠٠٢.

الإمبريالية من النهب المنفرد إلى النهب الجماعي، وهو - في النهاية - ليس سوى تعبير عن تحوّل غير مسبوق في علاقات القوة من عصر الإمبريالية المنفردة إلى عصر الإمبرياليات الجماعية.

ومع ذلك، تبدو الحاجة ملحة أكثر خارج نصّي إدوارد سعيد وسمير أمين، إلى تحليل التاريخ الراهن من منظور الترابط بين استراتيجيات اختراق السيادة وتدمير الخصوصيات الثقافية المحلية، وبين دخول النهب الإمبريالي طوراً جديداً لا سابق له. فإذا كانت الإمبريالية كما ارتأت الماركسية في مطالع القرن الماضي، هي أعلى طور في الرأسمالية؛ فإن الاستعمار الجديد سيكون هو الطور الأعلى في الإمبريالية، حيث تنتقل الدولة - الدولة نفسها الباحثة عن أسواق لتصريف بضائعها في الماضي باسم المدنية وقيم التقدم ونشر الحضارة إلى طور جديد تتحول فيه كلياً إلى «دولة متوحشة» ليست الثقافة فيها سوى أداة للهيمنة المطلقة عديمة الرحمة. ولعل سلوك الولايات المتحدة الأمريكية حيال شعوب العالم الثالث عموماً، والعالم العربي - الإسلامي بشكل أخصّ، منذ صعود الريغانية (نسبة إلى ريغان الرئيس الأمريكي الأسبق) وانتشار أفكارها الشعْبوية في الثمانينات من القرن الماضي، وصولاً إلى إدارة بوش الابن الحالية وصعود اليمين المحافظ؛ يتسم كما لم يحدث ذلك في أي وقت سابق، بقدر مروّع من الوحشية والفظاظة حيال الثقافات الأخرى، وبالاحتقار العلني للقانون الدولي الممزوج غالباً برغبة معلنة في الهيمنة على العالم.لقد انتقلت الإمبريالية مع بزوغ عصر ما بعد الصناعة وتعاظم الحاجة إلى «نهب» موارد العالم الثالث، من طور الاستعمار الكلاسيكي الباحث عن أسواق لتصريف منتجات الرأسمالية؛ إلى طور الاستعمار الجديد الطامع بوضع اليد على كل الثروات (الموارد

والمواد الخام). لم يعد هدف الإمبريالية الاستيلاء على السوق؛ بل أصبح الهدف المباشر لها هو بلد السوق. ولذلك لن تكتفي إمبريالية «الدولة المتوحشة» هذه، بحدود انتصار ثقافة أقوى على ثقافة أضعف، ولا بفرض أشكال غير مترابطة من الهيمنة الثقافية على السكان المحليين كما كان الحال مع الاستعمار القديم، ولا حتى بإرغامهم على اعتناق وتقبّل قيم ثقافية جديدة بديلة عن قيمهم التقليدية بدعاوى حاجة مجتمعات الشرق إلى التكيف مع متغيّرات العصر؛ وإنما ستواصل تطوير أشكال السيطرة الثقافية من أجل تبرير النهب وشرعنته، وصولاً إلى تدمير الخصوصيات الوطنية تدميراً شاملاً. ولذلك ستبدو مظاهر السيطرة الثقافية في عالم اليوم، نوعاً من فرض خصوصيات مستّلة من أنساق اجتماعية وثقافية متناقضة، على مجتمعات لا يكف أفرادها عن الشعور بالحيرة والارتباك حيال الطرق الواجب اتباعها في المواجهة.

يكشف هذا البُعد المأسوي عن حقيقة أن الإمبريالية انتقلت إلى طور الدولة العالمية المتوحشة؛ وأنها لن تتوقف بعد الآن عند حدود الاحتلال العسكري. وكما بيّن تاريخ الولايات الأمريكية منذ اكتشاف القارة؛ فإن النموذج الاستيطاني الأمريكي الذي قام على ثقافة الحق الديني (التوراتي) في محو الآخر، بإزالة وإفناء ما يزيد على ٨٠ مليون هندي من السكان الأصليين (والنموذج الصهيوني في فلسطين مجرد محاكاة له) كان النموذج الوحيد في التاريخ الإنساني الذي تخطّت فيه الدولة حدود القسوة والإخضاع، لا في الدولة الحديثة؛ وإنما كذلك أشكال الدولة الأولى التي عرفتها سائر المجتمعات البدائية. وهو النموذج الوحيد تقريباً في التاريخ الإنساني الذي تجاوزت فيه الدولة حدود التوحش، مع تحوّل السيطرة الثقافية إلى أداة عنيفة من أجل النهب. إن هذا التاريخ ليبيّن

كذلك وبوضوح، كيف أن إمبريالية الدولة المتوحشة ستواصل ومن دون تردد، وبوساطة أشكال متنوعة من الاستخدام المنظم والمفرط للقوة، استراتيجية تدمير ومحو ثقافات وشعوب بأكملها وتحطيم كل أساس روحي أو ثقافي محتمل لمقاومة النهب.

شاي وقهوة وفودكا

في العام ١٩٩٢ وبعد عام واحد فقط من سقوط الاتحاد السوفيتي (السابق) لاحظ المواطنون أن الفودكا - وهي مشروب شعبي مفضل عند الروس - قد تعرضت إلى عمليات غش منظمة، نجم عنها في بعض الحالات تسمّم قاتل عند متناولي الكحول، الأمر الذي كاد يؤدي إلى انصرافهم عن مشروبهم المحلي المفضل نحو أنواع أوروبية وأمريكية من الكحول بدأت في غزو الأسواق الروسية للتوّ.ومع انتشار حالات الغش والتلاعب في صناعة المشروب الوطني، اتضح أن ذلك لم يكن من تدبير تجار صغار جشعين، وإنما من تدبير مافيات كبرى ربطت مصيرها، مع انهيار النظام (النموذج الاشتراكي السوفيتي السابق) وكلياً، بشركات صناعة الويسكي في الغرب.كانت الشركات الأمريكية تتطلع، في هذه اللحظة من انهيار الاشتراكية، إلى فرض سيطرة أصناف من المشروبات الروحية على السوق في روسيا الاتحادية الجديدة، وتحويل هذا البلد إلى أكبر سوق مستهلك في العالم.كانت السوق الروسية تبدو، في نظر الشركات الأمريكية، سوقاً واعدة يتوجب اقتحامها بكل الوسائل. وبالطبع لم يكن ذلك ممكناً من دون تدمير عادة تناول الفودكا والتحوّل عنها إلى صنف جديد من المشروبات، ولكن في إطار أعمّ للتحوّل يشمل كل أنماط وأشكال الحياة التقليدية الروسية (بدلاً من المراقص ذات الأجواء

الرومانسية الحميمة ستحل مراقص الديسكو الصاخبة والجنونية، وبدلاً من البولشوي بعروضه الكلاسيكية الرصينة، سوف يجد الروس أنفسهم وهم يمضون أمسيات سوداوية وكئيبة مع مسرحيات غربية لا تقول أي شيء عن مشكلاتهم). لم يكن الهدف الحقيقي من ذلك تشجيع الروس للتحول نحو صنف غربي من الكحول وحسب، كما لم تكن عمليات الغش مصممة بقصد تحطيم صناعة الفودكا. لقد كان كل ذلك مجرد مقدمة عنيفة ولكن بوسائل غير حربية، من أجل محو أعمّ للتقاليد وبحيث تبدو، في سياق الأحداث كما لو أنها ناجمة في الأساس عن سلسلة مترابطة من الأعراض الأولية لزوال وتلاشي النظام السياسي القديم.وكان كل ذلك ينبئ بوضوح بانطلاق أكبر عملية تدمير منظمة بواسطة الثقافة لبلدٍ، بدا حصيناً أمام تأثيرات الغرب طوال سبعين عاماً من الشيوعية. وهذا التدمير كان يبدو بدوره، سبيلاً وحيداً أمام عملية تحويل ثقافي - اقتصادي شامل للبلاد يعيد ربط روسيا القديمة بالرأسمالية العالمية. وكما كان الشاي الذي غزا أسواق العراق منذ الحرب العالمية الأولى، سبيلاً من سبل عدة لإعادة ربط التجارة الخارجية عضوياً بالسوق الرأسمالية، عبر تدمير طبقة قديمة من تجار القهوة المسيطرين على السوق، وإحلال طبقة جديدة من تجار الشاي محلهم (في الغالب كانوا من يهود البصرة والموصل وبغداد كما ارتأت دراسة الاقتصادي الراحل د. محمد سلمان حسن) فإن أصناف الويسكي الرخيص التي غزت الأسواق الروسية منذ الأيام الأولى لسقوط النظام السوفيتي، وبالتلازم مع شيوع أشكال فريدة من الغش والتلاعب في صناعة الفودكا، قد أرست الأساس الاقتصادي لنشوء طبقات جديدة من الأثرياء اليهود المغرمين بالنموذج الأمريكي والغربي. وهؤلاء سارعوا إلى «نهب» القطاع العام وشراء

المصانع الروسية العملاقة بأدنى الأسعار (في غضون عام واحد ظهر أثرياء يهود فرضوا سيطرتهم بسرعة على قطاعي الإعلام والنفط). من الهام للغاية عند معاينة ودراسة النموذج العراقي، ملاحظة أن أسعار الشاي الرخيصة في أوقات الحرب العصيبة، مقارنة بأسعار القهوة التي كانت باهظة، قد وفرت للشركات المهيمنة على السوق العالمية للشاي، فرصة تحقيق اختراق كبير نجم عنه مع الوقت، تبدّل شامل في العادات وأنماط الحياة اليومية، وأصبح العراقيون في غضون أقل من عقد من الزمن شعباً من شاربي الشاي. شكلياً؛ سيبدو الشاي كما لو كان عاملاً حاسماً من عوامل الانتقال من البداوة إلى الاستقرار، وكان مجتمع القهوة البدوي سيبدو شكلياً أيضاً كما لو أنه، بفضل المشروب الجديد، قد انتقل نهائياً إلى «مجتمع شاي متحضر وعصري» يحاكي فيه المجتمع الواقع تحت الاحتلال، عادات وتقاليد مجتمع المحتلين. ما حدث في الواقع وبعد سنوات طويلة من الاحتلال و حكوماته المتعاقبة، هو أن المجتمع ظل راكداً لم تتزحزح فيه بنى البداوة، وأن كل ما تغيّر لا يتعدى نمطاً من العادات بالكاد كان لها أي أثر حقيقي على مستوى التمدن والتحديث. لم يلعب الشاي في أوقات الحرب وعزوف الناس عن شراء القهوة مرتفعة الأثمان، سوى دور محدود في التعبير عن نوع وطبيعة التحوّل الاجتماعي؛ ولكنه في المقابل، جسد فكرة الاختراق الثقافي ببلاغة. إن قوة العادات الجديدة ظلت، وعلى الرغم من تراجع ارتفاع أسعار القهوة وعودتها إلى معدلاتها الطبيعية، أكبر من أن يتمكن احد من زحزحة نفوذها في الثقافة المجتمعية الجديدة. لقد انتصر مجتمع الشاي الجديد (الغربي) على مجتمع القهوة العربي (البدوي القديم). ولكنه الانتصار الوحيد الذي لم يكن له أي تأثير على طريق المجتمع إلى التمدن. وبينما كانت أفكار

الحداثة تزمجر في سماء العالم منذرة بتحولات شاملة، والنخب الفكرية والثقافية العراقية والعربية تهلل لهذا الانتصار، وترى فيه انتصاراً لقيم المدنية والاستقرار والرقي الاجتماعي، على قيم الهجرة والترحال والبداوة والتخلف؛ فإن استراتيجية الكولنيالية البريطانية الكلاسيكية كانت تتجه بقوة، لتصبّ إلى جانب جني الأرباح من تجارة جديدة مصدرها شعوب جرى استعمارها حديثاً في آسيا، في مصبّ آخر يفضي إلى إحداث قطيعة بين المجتمع المُستعمر وثقافته المحلية وتقاليده. وبطبيعة الحال، فقد استغل البريطانيون هذا التبّدل في أحجام وأدوار الطبقات الاجتماعية، ليعرضوا على العراقيين نظرية زائفة عن (بغداد يهودية) كانت مطمورة تحت تراب البداوة. وفي الواقع، لم تظهر أي إشارات قبل عام ١٩١٧ (تاريخ الاحتلال البريطاني) بخصوص دور التجار اليهود العراقيين في الاقتصاد المحلي، وما إذا كانوا يمثلون قوة حاسمة في تطور الاقتصاد. بيد أن صعود أدوار هؤلاء في الحياة الاقتصادية مع سيطرة تجارة الشاي الإنجليزي وتراجع تجارة القهوة، ارتبط أو تلازم مع طرح نظرية الدور التجاري الحاسم لليهود، وأن بغداد «مدينة يهودية» بفضل هذا الدور. وكان لافتاً أن رئيس الوزراء البريطاني في هذا الوقت جورج لويد، وقف ليقول أمام مجلس اللوردات بعد أنباء عن سقوط القدس في يد الجنرال البريطاني الليبني (تشرين الثاني ١٩١٧ أي بعد أشهر قليلة على سقوط بغداد): إن بريطانيا هي أداة الله في يد اليهود. هذا التحوّل من مجتمع القهوة إلى مجتمع الشاي، واستطراداً من مجتمع الفودكا إلى مجتمع الويسكي، كان يخفي مع ذلك، تحولاً مثيراً في المجتمع الذي كان ينتقل تدريجياً بالفعل، وبفضل عوامل أخرى لا صلة لها بالمشروب، من مجتمع بدوي إلى مجتمع فلاحي أكثر استقراراً في حالة العراق، ومن

مجتمع اشتراكي إلى رأسمالي ليبرالي في حالة روسيا. ولذلك بدت عادة تناول الشاي الإنجليزي، مثل تناول الويسكي بدلاً من الفودكا، لا محاكاة ساخرة لمجتمع المستعمر من جانب مجتمع الاحتلال وحسب؛ وإنما كذلك تعبيراً بوسائل وأدوات ثقافية (رمزية) عن انتقال تدريجي لطبقات وفئات اجتماعية من البداوة نحو المدنية، ومن الاشتراكية إلى الليبرالية.

إن انتقال العراقي - في الماضي القريب - من عادة شرب القهوة إلى شرب الشاي- شبيه إلى حد ما، بانتقال الروس من شرب الفودكا إلى الويسكي. في الحالتين لم تكن هناك أي صلة بين التقدم والتمدن وتغييرّ هذه العادات. ومع ذلك؛ فإن الكاتب الصحفي الأمريكي توماس فريدمان في مقالاته الصاخبة عن محاسن العولمة، لا يكف عن تصوير ووصف الإقبال المتزايد للمواطنين في بلدان أوروبا الاشتراكية السابقة والصين وفيتنام على مطاعم ماكدونالد المنتشرة في المدن والقرى، أو على تناول الوجبات السريعة (الهمبرغر الأمريكي) بأنه العلامة الفارقة في انتقال مجتمعات بأكملها نحو عصر عالمي جديد. وكما في المثال الأوروبي الشرقي (رومانيا، هنغاريا، تشيكوسلوفاكيا) حدثت أكبر حملة تضليل للمواطنين البسطاء هناك، حين جرى تصوير تناولهم لوجبات الطعام السريع الأمريكية - وهي وجبات سيئة ومدمرة للصحة - على أنه العلامات الأولى لانتقالهم نحو مجتمع التقدم والتمدن والليبرالية؛ وأن تناول الهمبرغر بدلاً من وجبات السجق والسلامي، يعني الانتقال إلى مجتمع جديد. ثم سرعان ما اتضح أن شبكات ماكدونالد التي غزت المدن والقرى في أوربا الشرقية، ليست دالاً على أي شيء آخر، سوى على نوع وطبيعة «انتصار ثقافة قوية على ثقافة أضعف» وعلى أننا، من خلال هذا الإطار وحده، يمكن أن نشاهد بوضوح معالم أخرى لا حصر لها

من الاختراق الثقافي ومن أشكال النهب. في هذا السياق يتوجب علينا التأمل، وإمعان الفكر في المغزى الحقيقي لظاهرة الداعية الإسلامي الشاب عمرو خالد الذي سحر الملايين من الشبان العرب والمسلمين في كل بقاع الأرض. ترتبط ظاهرة عمرو خالد وفي الصميم، بجملة من العوامل والعناصر الثقافية المحيطة بالإسلام والمتحدّية له (وبعضها كما بيّنت الأحداث والمعطيات هي من نتاج التغيّر العالمي المباشر في طبيعة العصر وحاجاته ومتطلباته أكثر منها نتاج التفاعل الداخلي للإسلام ومجتمعاته). أكثر ما يثير المتأمل في هذه التحديات، وبعيداً عن الخطاب الديني الذي تميّز به الداعية الشاب،هو أنها تركزت في نطاق تحطيم صورة رجل الدين المسلم التقليدية والمتوارثة (أي أنها تركزت وتكثفت في نطاق الخصوصية) ومحاولة فرض صور جديدة وغير مألوفة عن الإسلام (بكلام أدّق: فرض صورة مختلفة يظهر فيها رجل الدين العربي المسلم بملابس أوروبية ومن دون عمامة أو لحية كثّة). إن محو الرمزية التي تتضمنها هذه الصورة التقليدية سيبدو، في نطاق التحدي المحيط بالإسلام، تعبيراً من بين تعبيرات عدّة عن الاختراق الثقافي للمجتمع. على مستوى الخطاب؛ سيظهر الإسلام (الجديد) بالتلازم مع الصورة الجديدة لرجل الدين، بوصفه إسلاماً «معقّماً» لا يلامس فيه رجل الدين (الجديد) أياً من الجوانب الإشكالية التي ظل الإسلام التاريخي حريصاً على ملامستها منذ ١٤٠٠ عام وبشكل متواصل. هذا التناظر بين «تعقيم الخطاب الإسلامي» وإنشاء صورة جديدة لرجل الدين، يعبران أبلغ تعبير عن المستوى الذي يمكن أن يبلغه التحدي. ولذلك سيبدو إسلام عمرو خالد إسلاماً ضاحكاً، مبتهجاً (بطهارة العلاقات الزوجية) ومشحوناً بالقصص الظريفة عن الحب والرقة والمشاعر الطافحة بالفرح. إنه

إسلام خيالي من صنع مخيّلة غربية رغبت بقوة، في رؤية خصم عنيد وقد تراخى أخيراً أمام عناد الغرب وإصراره على اقتحام بلدان السوق القديمة. وفي النطاق الرمزي للصور، ستكون صورة عمرو خالد نموذجية بالنسبة للغرب بأسره، فهو رجل دين جديد دون لحية كثة ودون عمامة (هذان رمزان احتكرتهما صورة الإرهابي المسلم). وكما أن تجارة الشاي في عراق ١٩١٧ وعمليات غش الفودكا في روسيا ١٩٩١ عبّرتا - في مجتمعين مختلفين مسيحي أرثوذكسي ومسلم- عن انتصار «ثقافة» على أخرى؛ فإن ازدهار خطاب إسلامي مختلف في العالم العربي، وشيوع صورة جديدة لرجل الدين المسلم الذي يطلّ على مشاهديه عبر الفضائيات يومياً، ليروي لهم دون ملل ولا كلل قصص الحب الإسلامي، ومن دون إن يتطرق، بأي شكل من الأشكال لمشكلاتهم العويصة أو يتحدث عن التحديات التي تواجه مجتمعاتهم؛ سيعبران كذلك وربما بالقدر نفسه من القوة، عن الانتصار ذاته وهذه المرة من خلال نقل شكل الاختراق إلى حيز المعتقدات الروحية. لقد لعبت الفضائيات الدينية الجديدة في العالم العربي (ما يزيد على عشرين محطة) وعلى أكمل وجه، دور الأداة التقنية الأكثر تطوراً وشعبية في نشر الصور المريعة عن إسلامٍ هو في النهاية، نتاج رغبة وآمال الغرب في تحقق نوع من الزحزحة المنتظمة داخل المجتمع العربي، لدرجة تقبّل أفراده لهذا النوع من تدمير الخصوصية. وبالفعل؛ فإن درجة تقبّل المجتمع العربي لمحو الرموز، وتدمير الخصوصيات والأشكال الثقافية التقليدية، لتبدو درجة مثيرة وغير متوقعة مع تزايد أعداد الذين يقبلون على أشرطة عمرو خالد. ولذلك سيبدو الاختراق الثقافي في المجتمع العربي - الإسلامي، وفي هذا النطاق من المسألة تحديداً، أبعد من مجرد كونه «ظاهرة» هنا وأخرى هناك، لأن نظاماً

ثقافياً مغايراً يوشك اليوم أن يولد من رحم استراتيجيات النهب.

ثمة تحدٍ آخر قد يشكل أساساً من أساسات الاختراق الثقافي. إن «نقد العروبة» وهو بضاعة رائجة في الفضائيات ووسائل الإعلام الأخرى هذه الأيام، وتوصيف المشاعر القومية التقليدية عند المواطنين الذين ينفعلون بالأحداث المأسوية في فلسطين والعراق ولبنان، بأنها مرادفة «للتخلف» أو هي تعبير عنه، يعكس نوع وطبيعة استراتيجيات الغرب لمحو العروبة بوصفها حافزاً لمواجهة التحدي. إن تجريد العرب – وشعوب العالم الثالث – من المقومات الثقافية الكبرى للمقاومة ومجابهة التحدي، من خلال تشجيع المجتمعات على نبذ الماضي التحرري، أي القطع مع مكونات الهوية الوطنية الجامعة كالدين والقومية والتي ارتبطت بمعارك الاستقلال والتحرر من الهيمنة الاستعمارية؛ وعرض فكرة زائفة تفيد بأن الهزيمة التي مني بها العرب، هي نتاج تمسكهم بالإسلام والقومية (العروبة) وأنها ليست ولم تكن، نتاج وحشية الإمبريالية الطامعة بالاستيلاء على بلدان السوق (وليس السوق وحده). ومقابل الإسلام «المعقم» الخالي والمفرّغ من مفاهيم الجهاد (الذي صار مرادفاً لكلمة إرهاب) هناك نوع من «العروبة» يودّ الغرب رؤيته: عروبة معدّلة تتناظر مع إسلام معدّل بدوره، يساعدان على تسهيل مهمة الاختراق والوصول إلى السيطرة التامة. إن بعضاً من نقّد العروبة السائد، يخلط عن قصد بين نقد النظام السياسي العربي، بما هو نظام يستخدم الخطاب القومي أو «العقيدة القومية» في سياساته، وبالتالي تحميل هذا النظام مسؤولية الفشل والإخفاق في التنمية والديمقراطية والوحدة والتحرير؛ وبين نقد العروبة من حيث هي رابطة شعورية بين المواطنين. هذا الخلط المقصود، الشبيه والمماثل للخلط بين الإسلام باعتباره عقيدة كبرى، وبين «إسلاميين» تحريفيّن

(يوصفون بأنهم يقومون بتأويل خاطئ للإسلام) يؤدي إلى نشر تعريف مضلل للمفاهيم وإحلال مفاهيم أخرى. في هذا السياق أشاع دانييل بايبس مثلاً، وهو أحد أكثر المحافظين الجدد كراهية للعرب، الاصطلاح المضلل في وصف العرب (الناطقون بالعربية). إن استبدال تعبير (العرب) في الأدبيات السياسية والفكرية للمحافظين الجدد، وأشباههم في العالم العربي من الليبراليين الجدد، باصطلاح (الناطقين بالعربية) لا هدف له سوى تدمير فكرة وجود الأمة في وعي العربي لنفسه، فهو ليس عربياً بالأرومة، بل هو كائن ناطق بالعربية شبيه بالأندونيسي الناطق بالهولندية، أو السنغالي الناطق بالفرنسية، وبالتالي تكريس انطباع زائف في وعي العربي لنفسه، بأنه نتاج «استعمار» أمة أخرى تدعى العرب، وأن أصوله آرامية أو فرعونية أو سومرية أو بربرية، وأن جذوره تضرب عميقاً في تربة المسيحية الرومانية. لا يكاد هذا السيل الجارف من نقد العروبة، ينتهي من تقليل شأن العرب، والحط من قيمة ومنزلة أمتهم التاريخية وتصويرها أمة منتجة لثقافة القهر والاستبداد؛ حتى يُستكمل الإهانة بالحطّ من قدر الإسلام نفسه، وذلك بنشر صور زائفة موازية تساعد على تخيّلة، من دون سائر العقائد والأديان في الأرض، قوة منتجة للاستبداد والإرهاب ومعادية جذرياً للديمقراطية ولقيم الحرية والتقدم. إن التعبير السوقي المريع الشائع (قومجي) والمستخدم غالباً في توصيف القوميين والعروبيين ودعاة الوطنية، وهو التعبير الأكثر شيوعاً ورواجاً هذه الأيام في وسائل الإعلام العربية، لا هدف له سوى تحقيق اختراق آخر في وعي العربي لنفسه، وإرغامه على تخيّل مشاعره العربية وعواطفه القومية التاريخية على أنها مرادفة للانحطاط والتخلف،وكأن المقصود من نحت كلمة (قومجي) من كلمة قومي وقومية، إحالة المتلقي إلى وصف احتقاري وإلى

كلمة سوقية يصبح الموصوف بموجبها شخصاً سوقياً. وكما نحت هؤلاء النقّاد كلمة (قومجي) من قومي؛ فإنهم قاموا بنحت كلمة مريعة أخرى (إسلاموي) من إسلامي. وهذا التعبير البشع والمهين، وفي إطار السجال ضد إسلاميين مفترضين ومُتخيّلين باعتبارهم إرهابيين ومجرمين، غالباً ما يُستخدم لنقد الفكر الإسلامي بالإجمال ومن دون تمييز، يؤكد حقيقة أن نقّاد العروبة الذين يتناسلون في معاهد ومراكز البحث الأمريكية والعربية، قد شرعوا في التأسيس لقاموس سياسي نقدي، يقوم على تحرير الاصطلاحات السياسية من دلالاتها الأصلية واستبدالها بدلالات جديدة مهينة وبذيئة. وهكذا يغدو الانتساب إلى القومية فكراً وموقفاً، كما يغدو الدفاع عن الإسلام، ضرباً من ضروب الانحطاط وضعف الشأن. لقد تكفل نقّاد العروبة بتصوير القوميين أو العروبيين كقومجيين؛ بينما تكفل أقرانهم نقّاد الإسلام بتصوير الإسلاميين كإسلامويين، وكأن الإسلام ليس سوى دين رعاع لا يدين به في النهاية سوى حفنة من الظلاميين. وهذا التعبير الأخير مرادف لتعبير إسلاميين وملازم له؛ فما من ناقد للفكر الإسلامي إلا ونعت دعاة الإسلام بأنهم (إسلاميون ظلاميون) وكأن المقصود منه الإيحاء بأن كلمة إسلام مرادفة لكلمة ظلام. لقد تجاوز إطار النقد خلال السنوات الأخيرة، حدود السجال ضد مفاهيم بعينها قد تبدو قابلة للنقد أو المراجعة في السياق الفكري للنقاش، إلى ما يمكن اعتباره ضرباً من ضروب المجابهة العنيفة بين الأفكار.

لقد مهد هذا النوع من النقد في الغرب الاستعماري، السبيل أمام ولادة صور نمطية عن الآخر العربي، فهو بدوي لا يزال يحيا في الصحراء. أما مجتمعه، فهو مجتمع قبائل يمكن إعادتها إلى وراء: إلى ما قبل محمد والإسلام.

الفصل الثاني:

القبيلة والسياسة

مساهمة في كتابة السيرة الذاتية لقبائل العراق تحت الاحتلال: زوبع وبني حسن ١٩٢٠ - ٢٠٠٣

(نموذج دراسي)

أكثر ما أثار اهتمام الغرب بالشرق طوال القرنين الماضي والحالي، الدور الذي لعبته القبائل في عالم السياسة المحلية والشأن العام. وحتى وقتٍ قريب فقط، تبينً بجلاء أن معارف الغرب عن القبيلة والدين والسياسة في العالم العربي، ذات طبيعة ستاتيكية (جامدة) تفتقد إلى قدر من الموضوعية والعمق في تحليل المعلومات. كانت صورة شيخ القبيلة في الشرق الأوسط، كما أعاد الغرب إنتاجها بفضل جهود آلاف المستشرقين الغربيين، تتمحور حول تصوّر الرجل الشرقي في هيئة شيخ ثري فاسد محاط بالجواري. وفي وقتٍ ما من السبعينات مع انفجار أزمة «سلاح النفط» في أعقاب حرب تشرين/ أكتوبر ١٩٧٣ كانت الصورة الكاريكاتورية (الساخرة) للشيخ العربي تتمركز في المخيال الأوروبي، حول رجل مفرط السمنة يحتضن برميلاً من النفط وهو يقهقه، بينما تقف غير

بعيد عنه، طوابير من سائقي السيارات في محطات تعبئة البنزين. وممّا ضاعف من صرامة وغرابة هذه الصورة الكاريكاتورية،الفكرة الزائفة التي أشاعتها تصريحات وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر في ستينات وسبعينات القرن الماضي، والتي وصف فيها السياسة في العالم العربي بأنها تطبخ داخل الخيمة. اليوم تبدو هذه الصورة وكأنها تخضع لتعديل شامل حتى في وسائل الإعلام الغربية: بدلاً من الرجل الشرقي الثري محاطاً بالنساء، حلّت صورة رجل ملتحٍ له ملامح شرق أوسطية محاطاً برجال مسلحين يتطاير الشرر من عيونهم.

يبدو اهتمام القبائل في السياسة في الشرق الأوسط، هو اهتمام متزايد شهد تطوراً مطّرداً في معظم أرجاء العالم العربي المشرقي منذ مطلع القرن قبل الماضي مع الاستعمار القديم بل وانغماسها المتواصل في أدّق وأصغر الشؤون، وإلى الدرجة التي جعلت منها في أوقات وحالات كثيرة، طرفاً رئيساً في الصراع ضد الدولة أومن اجل تقرير مصيرها مثلما هو الحال في فترات الاحتلال، مجرد تعبير عن طبيعة التحول في حالة الطبقات الاجتماعية والقوى الفاعلة في المجتمع. لقد بدت القبيلة كما لو أنها تستبدل بالسيف سلاحاً آخر. لقد جعلت السياسة، من القبيلة وفي سياق النزاع على مصادر القوة والثروة والنفوذ، لاعباً مقرراً منافساً للنخب المدينيّة، السياسية والثقافية.

رمزيات الخطر «ثقافة الخوف من الفناء الجماعي»

في خانقين يعاني الناس المجاعة وليس هناك زراعة؛ وقضاء سامراء يعاني من نقص في الغذاء والعلف، وفي أطراف بغداد لم يكن ثمة ما يكفي من البذور للمجازفة بتحصيل غلة الأرض في الأراضي السيحيّة (من كلمة سيح: الأرض التي تمر فيها المياه). وعلى الفرات لم يتم الحصول على

إذن بإرسال البذور إلى الفلوجة والرمادي؛ وأصبح من المتعذر لأسباب عسكرية تطوير المنطقة بشكل كامل.

من تقرير بريطاني رسمي حول الوضع الزراعي في العراق عام ١٩١٧

في التاريخ الاجتماعي والسياسي للقبيلة يمثّل الغزو الخارجي، بعد كوارث الطبيعة كالمجاعة الجماعية وانهيار شبكات الطعام والفيضانات، أكبر خطر داهم يمكن أن يترصد الأفراد والممتلكات بالفناء والخراب. هذان الخطران الشاخصان على الدوام في وعي القبيلة لنفسها وهويتها، أي الغزو العسكري الخارجي وكوارث الطبيعة، لهما في الذاكرة القبلية تاريخ متشابك من الرمزيات، ومن أشكال التعبير الأخرى التي يصعب أو قد يستحيل التخلص من إرثها الثقيل. كل جماعة بشرية تعرف تاريخها من خلال تواصل الإحساس بهذين الخطرين في حياتها اليومية؛ لكن القبيلة وبخلاف سائر الجماعات (التشكيلات الاجتماعية والطبقات في المجتمع) تملك خاصية تحويل الوعي بالتاريخ إلى سلسلة من الأخطار المتعاقبة داخل منظومة رمزيات. وتحت ظلال هذه المخاوف فإن القبيلة سوف تعيش التاريخ بعمق وجداني تام. وفي التاريخ الأدبي للعرب كما قرأه المستشرقون الأوروبيون في مطالع القرن الماضي، يمكن للباحث أن يلاحظ الكيفية التي جرى التعبير فيها عن هذا الجانب. وعلى سبيل المثال؛ فإن حروب القبائل في الماضي والتي كانت تعرف بأيام العرب، وشكلّت لب الشعر العربي القديم وربما طبعته بطابعها تماماً كما شكل الذعر الجماعي من الجوع والجفاف؛ أي نقص الثمرات كما في القرآن الكريم لبّ التعاليم والمواعظ الدينية؛ تمثل- من هذا المنظور- نوعاً من الامتحان المخيف والمستمر دون

انقطاع تقريباً لإرادة الأفراد والجماعة على حد سواء.

إن الخوف من الغزو والجوع هما المادة الصلبة في وعي القبيلة لنفسها. هذان الخطران هما، وحتى في الحدود الدنيا، قد يصعب الحدّ من درجة تأثيرهما على مستوى بلورة الأفكار والتصورات عند سائر الأفراد في القبيلة، سواء لجهة دورهم أفراداً أم لجهة دورهم جماعةً متراصّة أيضاً.

لقد استمر الإحساس بهذين الخطرين دون انقطاع تقريباً منذ نشوء القبيلة وظهورها في المسرح التاريخي حتى اليوم مع ظهور الدولة الحديثة. وبكلامٍ موازٍ؛ فإن الدولة الحديثة - نموذج العراق - يمكن أن تكون عاجزة على الرغم من قوتها ومركزيتها وقدراتها ومصادر نفوذها، على فرض أشكال من الهيمنة على مجتمعها (وعلى الحياة العامة المجتمعية استطراداً) بوساطة منظومة رمزيات. وهي، على العكس من القبيلة، قد تعجز عن أداء أو لعب أي دور على مستوى تطوير ثقافة هلع جماعي يعيد اصطفاف مجتمعها خلف إرادتها السياسية؛ بينما تستطيع القبيلة أن تشحن هذه الرمزيات باستمرار وكلما تعاظم الخطر من حولها.

وكما بينت تجربة العراق الحديث، فقد عجزت الدولة عن تطوير وتنمية ثقافة مدنية داخل المجتمع، يمكن أن تضعف أو تقلل من درجة نفوذ القبيلة الأخلاقي على الأفراد، الذين يتعاظم شعورهم بالتضامن (العصبية القبلية) على حساب الهوية الوطنية الجامعة. كما فشلت الدولة الحديثة في خلق روح مدنية عامة في المجتمع أو تطوير نوع من التمدن أو التطبّع Citify؛ بل وأخفقت في إرساء أساس صحيح وقانوني لروح المواطنة الشاملة بين طبقات المجتمع لتحل تدريجاً محل الثقافة القديمة للقبيلة، أو على الأقل محل الشعور القبلي بين الأفراد المتمدنين

والمنخرطين في أجهزة الدولة، بأنهم ينتمون إلى ما يشبه قبيلة أكبر هي المجتمع الذي يقومون بخدمته. إن نموذج العراق الحديث يعكس بدقة بالغة الفشل المأسوي للنخب الحاكمة منذ مطالع القرن الماضي وحتى اليوم، في تقليص درجة ضغط هذه الرمزيات على ذاكرة أجيال وأجيال من أبناء القبائل. وعلى العكس مما كان متوقعاً، فقد أسهمت الدولة الحديثة في بعث روح الولاء للهويات القبلية بين أفراد مجتمعها، بدلاً من تعزيز وتوطيد روابطهم ومشاعرهم بأهمية الدولة.

في المقابل، تتمثلُ فكرة مقاومة خطري الغزو والجوع، في وعي القبيلة لهويتها ومصيرها، بوصفها التحدي الأكبر في حياتها. ولذلك يصّح القول في هذا الإطار أن تاريخ القبيلة في النهاية، وكما يبينّه التاريخ الاجتماعي والسياسي في العراق الحديث، ليس تماما» تاريخ البطولات والحكايات الشائقة والأساطير. كما أنه ليس تماماً تاريخ السرد والمرويات أو الأدب الشفوي، ولا حتى تاريخ المظاهر الثقافية الساطعة في قوة حضورها في حياة القبيلة اليومية كالكرم والشعر وقيم الفروسية؛ بل هو على نحوٍ أدق، تاريخ كل هذه السلسلة المتشابكة والمعقدة من التحديات الخارجية، ومن المخاوف والقيم وأشكال التعبير والوعي بطبيعة المصالح؛ وما قد تسفر عنه هذه التحديات من تبدل عاصف في منظومة القيم والأفكار السائدة في مجتمع القبيلة.

إن القبائل لا تفنى أو تتلاشى عن المسرح التاريخي الاجتماعي والسياسي بفعل العوامل الداخلية وحسب. وعلى العكس مما هو شائع في تجارب سائر الجماعات الأخرى في المجتمع، فإن القبائل غالبا» ما تضعف أو تتفتت أو تتمزق، بفعل قوة العامل الخارجي وما يوَلده من تطورات يصعب، أو حتى يستحيل السيطرة على نتائجها.

على هذا النحو يغدو تاريخ القبيلة بامتياز، وبخلاف سائر قوى المجتمع الأخرى كتجمعات الأسر الصغيرة في المدينة (البيوتات المالية والسياسية) أو العائلات التي تحترف مهناً بعينها وترتبط بعضها مع بعض بروابط مالية ومصاهرات وعلاقات اجتماعية، أو الجماعات المدينية التي تتوالد من رحم مؤسسات التعليم والجيش النظامي وجهاز الدولة الوظيفي؛ هو وعلى وجه أدق أيضاً، تاريخ الأخطار والتحديات الخارجية المتواصلة التي تغذيها وتنمِّيها مشاعر الخوف والفزع الجماعي وحتى التحفز للمقاومة. وبذلك يتشكل التاريخ في وعي القبيلة لهويتها على هذا النحو، بأكثر مما يتشكَّل بوصفه تاريخ أخطار وتحديات داخلية نمطية وعابرة، أو تقليدية ناجمة عن منازعات وصراعات وتناقضات قرابية بين البطون.

ولعله، فضلاً عن ذلك كله؛ تاريخ متشابك من رمزيات الخطر تشكلُّه وتكوِّن مواده باستمرار، وعلى خلاف سائر القوى الاجتماعية في المجتمع العربي المعاصر كالأحزاب العقائدية والجمعيات والمنتديات والمحتشدات مثلا»؛عوامل وبواعث وظروف تصبح فيها مسألة الخطر الخارجي وأشكال مقاومته على حدٍّ سواء، موضوعا «صراعاً» داخلياً «مولّداً» للتوتر والتنافس بين أعضاء القبيلة، وإلى الدرجة التي يمكن أن يتحوَّل فيها الخطر الخارجي نفسه إلى خطر داخلي يهدد القبيلة بالفناء.

وعلى أية حال؛ فما من جماعة بشرية منظمّة عاشت حياتها في قلب الخوف من خطر الفناء الجماعي، وعاشت في الآن ذاته وسط الميدان الملتهب لمجابهته مرغمة أو برغبتها وإرادتها، مثلما عاشت القبيلة العربية حتى اليوم. وكما لم تعش أي جماعة أخرى داخل التاريخ الجمعي للخوف

من الفناء أو من تفتتُ الملكيّة وضياع الثروة[٨]؛ فقد عاشت القبيلة تاريخها هذا وهي تدرك كل الإدراك، أن فرصتها في الخلاص تظل رهناً بقدرتها على المناورة (رمزياً: قدرتها على مخادعة الخطر بما هو عنف). وهذا ما يكاد يكون سمة مميزة في سلوك القبائل؛ فهي قد تبدو - من منظور سياسي محض- مجرد كتلة سكانية انتهازية، يمكن أن تكون مساء في قلب الثورة وفي الفجر في صف خصومها. بيد أن تحليلاً «نزيها» يأخذ بنظر الاعتبار الجوانب الأعمق من المسألة، سوف يكشف عن جوانب أعمق من هذا السلوك؛ فهو ليس بالضبط مجرد «سلوك انتهازي» كما يزعم بعض الأنثروبولوجيين؛ بل هو في صميم فهم خلاق لفكرة الوجود الحيوي للقبيلة في لحظة الخطر. لقد عاشت سائر القبائل العربية هلعاً غريزياً من فكرة الفناء الذي قد يطال أفرادها وحيواناتها وممتلكاتها من الأراضي؛ بل أنها عاشت طوال الوقت في قلب الذعر من رؤية معادلات حيوية جديدة، وقد فرضها الغزو المسلح أو فرضتها أخطار الطبيعة على

---

(٨): يمثل الزواج الخارجي، على سبيل المثال، وكما بينت الدراسات الأنثروبولوجية، واحداً من أكثر التعبيرات وضوحاً» عن وجه آخر من وجوه الذعر والخوف من الفناء. إن حرص القبيلة وصرامتها كذلك، إزاء الحفاظ على نمط الزواج الداخلي(زاوج القرابة، أبناء العم من بنات العم) ومنع أو إعاقة أي محاولة للزواج من غريبات من خارج القبيلة، يرتكز في الأصل إلى هذا الباعث الحيوي؛ فهي تخشى، في حالة الزواج الخارجي، من أن تؤدي الوفاة المفاجئة للزوج (ابن القبيلة) إلى انتقال ميراثه، وهو بالطبع ميراث رمزي للقبيلة، إلى قبيلة الزوجة، وبالتالي تفتت ملكيّة الأراضي أو المواشي أو الأموال. ويبدو أن الزواج الخارجي كان من بين عوامل عدّة سبباً في ضعف وحتى فناء القبائل.

حياتها اليومية. ولذلك أيضاً عاشت القبيلة العربية باستغراق وجداني حار، تاريخاً طويلاً من الخوف. بيد أن المفارقة الساخرة التي ينبئ بها هذا التاريخ، أنه يصبح مع الوقت وتتابع الأحداث الكبرى، المصدر الرئيس للسياسات الانتهازية ولتكتيكات البحث عن المكاسب والثمار السريعة، حتى وإنْ أدى ذلك إلى تملق المحتلين ومحاباة الغزاة أو الاستسلام لإرادة الغزو الخارجي، بل وإلى القبول بتقاسم الأرض معه (كما هو الحال مع القبائل العربية البائدة التي تقاسمت الأرض مع القبائل التي اجتاحت مواطنها: الأشعريون وعك في ساحل اليمن، جُرهُمْ وخُزاعَة شمال الحجاز الخ..). وبفعل هذا العامل وحده أي الخوف من الفناء، فقد لجأت القبائل باستمرار، وفي مواجهة الغزاة الأجانب إلى تكتيك بدائي، يجمع بين التلويح بالقوة من جهة، والتملق وإبداء الرغبة في التفاوض والمساومة من جهة أخرى. إن القبيلة العربية التي تقوم فكرة «الغزو» في ثقافتها القديمة والراسبة، على منظومة من معتقدات وأفكار القوة، لا تطيق فكرة الهزيمة والاستسلام للعدو؛ ولكنها مع ذلك وفي الآن ذاته، تبدو أكثر استعداداً من سائر الجماعات والقوى الاجتماعية في المجتمع العربي المعاصر، لأن تبني مع «العدو» شبكة أمان من المصالح والعلاقات، شرط أن يبدي وإنْ على استحياء، ما يبدو في نظرها استعداداً مقابلاً لخطب ودّها والتفاهم معها.

إن تاريخ الغزو القبلي يعرض علينا هذه الفكرة بوضوح تام، فما من قبيلة إلا وانتهت، نتيجة لعلاقات القوة مع قبائل أخرى، إلى مقاسمتها الأرض والماء وأماكن الرعي وحتى الدخول معها في تحالفات جديدة. ولذلك لا تبدو مظاهر التملق للغزاة أو محاباتهم، أو الدخول معهم في روابط ووشائج سياسية ومصلحية، سلوكاً شاذاً وعابراً أو طارئاً، يتحكم

به هذا الزعيم القبلي دون ذاك ولأسباب سياسية؛ بل جزء من ثقافة هلع قديمة وراسبة في الوجدان الشعبي، أساسها الذعر من فكرة الفناء الجماعي في مواجهة غير متكافئة، سواء مع قوى الطبيعة المنفلتة من كل قانون، أو مع عدو خارجي عديم الرحمة. وفي المقابل؛ فإن ما يتحكم بمسألة مقاومة القبيلة للغزو الخارجي، ليس تماماً القوة الأخلاقية الراسخة في مجتمعها، وليس دائماً قوة معتقداتها الدينية التي تحضّ على المواجهة والقتال والصبر؛ بل بدرجة أكبر من ذلك، قوة الشعور الجماعي بإمكانية مراوغة الغزو بما هو عنف خارجي، من أجل تفادي خطره على أبناء القبيلة وممتلكاتها من الحيوانات والأراضي. وبدافع ثقافة الخوف هذه، غالباً ما تلجأ القبائل في حالة وقوع الغزو، إلى إتباع نوع من «التكتيكات البدائية» المشبعة بالحسّ الغريزي حيال المصالح، والتي قد لا تهدف أو لا تؤدي في المآل الأخير، إلا إلى ضمان الحدود الدنيا من شروط بقائها داخل المعادلات، وإلى الدرجة التي يصبح فيها الطموح إلى البقاء (وضمان وجود القبيلة نفسه مأموناً من أية عواقب محتملة) طموحاً مشروعاً يستحق الدفاع المجيد عنه. بيد أن القبيلة، مع ذلك، غالباً ما وجدت نفسها محكومة بنوع آخر من الشروط؛ فهي لا تستطيع وقد لا تملك، حرية التصرف خارج نطاق الإحساس بوجود خطر مشترك يطالها، ويشمل بطبيعة الحال سائر القوى الاجتماعية المحيطة بها، سواء في المدينة أم في الريف أم في البادية؛ وأنها تحت وطأة هذا الإحساس، ستجد أو تبتكر شراكات مولّدة لأشكالٍ لا حصر لها من المقاومة. إن المجاعة الجماعية، مثلاً، وهي شرط حيوي شديد الضراوة، قد لا يتوقف تماماً كالغزو الخارجي المسلح، عند مضارب هذه القبيلة دون تلك؛ بل يشمل الجميع ليصبح خطراً عاماً. وعلى العكس؛ فإن الخطر يصبح مع

الوقت، ذا طبيعة جماعية وقد يضرب عشوائياً من دون تردد. وهذا دافع هائل القوة من دوافع المقاومة التي يمكن أن تجمع قبيلة ما، إلى قبائل أخرى في تصوّرٍ مشترك لطبيعة الخطر.

يروي المسعودي (مروج الذهب) رواية هامة للغاية، وذات دلالة خاصة عن تلازم خطر وقوع كارثة طبيعية في حياة القبائل مع خطر حدوث غزو خارجي في الآن ذاته. كان شيخ تميم زُرارة بن عُدُس التميمي[٩] الذي عُرف، فضلاً عن فطنته المشهودة وفروسيته، بالحكمة والدهاء وحسن التصرف في الشدائد: زعيماً قبلياً مهيباً في قبيلته العربية البدوية وبين القبائل الأخرى الحليفة. ويوم تصاعدت نذر الصدام والمواجهة بين القبائل العربية والملوك الساسانيين في عصر الملك قبّاذ نحو ٥٧٠ م كان زُرارة يراقب عن كثب، ما أجمع عليه الفرس من مواقف وسياسات حيال العرب، وهؤلاء كانوا قد قرروا، بما يشبه سياسة خارجية ثابتة للبلاط الساساني: حرمان القبائل العربية البدوية، التام والشامل من الوصول إلى ريف العراق أثناء الرعي والتنقل. بادر الزعيم القبلي وحين تناهت الأخبار إليه، إلى القيام بزيارة خاطفة ومفاجئة إلى البلاط الفارسي. عنى القرار إذ ذاك، أن القبائل العربية ستواجه خطراً مزدوجاً: المجاعة والغزو الخارجي المسلح. في هذه اللحظة التاريخية المأسوية، اتسم سلوك زُرارة بن عدُس التميمي إجمالاً، ومن وجهة نظر القبائل الغاضبة

---

(٩): أنظر: الاشتقاق لابن دريد ص: ٣٨٥، المبرِّد: الكامل، الجزء الثاني، ٨٢، الأغاني لأبي فرج الأصفهاني: الجزء ٢٢ ص: ١٧١، اليعقوبي: ١٧١/١. قُتل زرارة بن عدس التميمي على يد الملك عمرو بن هند ملك الحيرة في العراق (الكوفة حالياً).

والمستعدة للمواجهة والحانقة على زيارته؛ بنوع من التملق والمحاباة وربما التخاذل، وذلك ما دعاها إلى التشهير به مبكراً حتى من دون معرفة نتائج زيارته. لقد وجد الزعيم القبلي نفسه في ظل هذه الظروف الضاغطة، مضطراً إلى اتباع «التكتيك البدائي» الوحيد المتاح أمامه: أن يحني رأسه أمام عواصف الساسانيين الساخطين على القبائل. كان قرار فارس صاعقاً بالنسبة للقبائل العربية التي رهنت، في فترات اشتداد المجاعة، كل مصيرها تقريباً وكل وجودها الحيوي التاريخي، بالاقتراب من تخوم العراق الخصبة ومواجهة غضب الطبيعة، حتى وإنْ كلفها ذلك الصدام مع الحاميات الفارسية. ولذلك أيضاً بدا القرار في أحلك لحظاته، إنذاراً بمواجهة مبكرة ودامية ومفروضة على القبائل، بأكثر مما كان رغبة منها في الصدام المبكر مع الفرس من أجل انتزاع حقوقها في الرعي والتنقل. أفلحت سياسة شيخ تميم، وعلى الرغم من الاحتجاجات العنيفة التي انطلقت من القبائل شمال الحجاز (على خلاف ما هو الحال في غرب وجنوب غرب الجزيرة العربية التي بدت راضية نسبياً عن الزيارة) بحصوله على حق الرعي والتنقل في ريف العراق، وبالتالي تفادي خطر الفناء الجماعي بفعل الطبيعة أو الغزو الخارجي. ولكن هذا الاتفاق كان باهظ الثمن ومخزياً: اعتناق تميم، ديانة فارس المجوسية والتخلي عن عقائد العرب الدينية[١٠]. عملياً، وبفضل هذا التكتيك البدائي، جرى

(١٠): حسب بعض المزاعم، اعتنق زرارة وأبناؤه، لقيط وحاجب من بعده، دين الفرس وتمثّلوا بعض طقوسها بحيث أن أحدهم تزوج من ابنته. لقد شهرّت القبائل العربية بتميم بأقذع الأشعار. كما أن قبيلة تميم تعرضت للحرق الجماعي على يد ملك الحيرة عمرو بن هند في حادثة تاريخية مشهودة.

تأخير المواجهة بين القبائل العربية والمحتلين الفرس، إلى ما يزيد على بضعة عقود من السنين لا أكثر، كما جرى تفادي خطر المجاعة أيضاً. أما الثمن الذي سدده زرارة بن عُدس التميمي من حياته[11] ورصيده الشخصي ومن سمعته التاريخية؛ فكان تشهيراً شنيعاً به وبقبيلته لا تزال أصداؤه تتردد حتى اليوم في سائر المؤلفات التاريخية.

إن المقتطف أعلاه (من التقرير البريطاني) والمأخوذ من الوثائق التاريخية عن حالة الزراعة في العراق المحتل، يكرر على أكمل وجه، شكل التلازم في تاريخ القبيلة، بين خطر المجاعة وبين الغزو الخارجي؛ وهو ما سوف تواجهه القبائل العربية في العراق من جديد، وبعد مرور أكثر من ألفي عام تقريباً على محنة تميم وزعيمها زرارة بن عُدُس؛ وذلك مع وقوع الغزو البريطاني للعراق عام ١٩١٧ حيث تلازم الخطر الخارجي، آنئذٍ، مع انهيار شبكات الطعام في طول البلاد وعرضها ودفعة واحدة. والتقرير، كما يلاحظ من خلال العودة إليه كاملاً وفي سياق سلسلة مماثلة من رسائل الضباط البريطانيين إلى قادتهم، لا الحالة السياسية للقبيلة العراقية تحت الاحتلال، ولا خطر المجاعة الذي يواجهها وحسب؛ وإنما كذلك الطريقة المحتملة التي سوف تتفكك فيها روابطها مع الاحتلال. وبالفعل، فقد تفككت بسرعة كل الروابط التي نجح البريطانيون في عقدها مع القبائل على يد مس بيل وولسن.

---

(١١): انتشرت المجوسية على ما يروي المؤرخين القدماء في أجزاء من البحرين وهجر والقطيف. قتل عمرو بن هند ملك الحيرة ٥٥٤-٥٧٠ م شيخ تميم بطريقة بشعة إذ قام بإحراقه هو وأسرته وعدد من رجال قبيلته.

وبأسرع ممّا توقع المحتلون؛ فقد انهارت دفعة واحدة كل الروابط الهشّة التي جمعتهم إلى القبائل العربية سواء في غربي العراق أم في جنوبه، أو حتى على أطراف بغداد حيث كانت تقطن قبائل نجدية استقرّت حديثاً في جانب الكرخ(١٢). إن ثقافة الهلع من الفناء في مواجهة عنف شرس (خارجي) وكما يبرزها مثال زرارة بن عُدُس التميمي قبل أكثر من ألفي عام في العراق الساساني (عصر قبّاذ) هي التي تخطت، وليس أي ثقافة أو منظومة معتقدات أخرى، وبقوة زخمها المتواصل في مجتمع القبيلة، سائر الحواجز والمنظومات الروحية والأخلاقية، وإلى الدرجة التي دفعت أشتاتاً (مزقاً) من تميم لاعتناق المجوسية من أجل إبعاد الخطر عن القبيلة، وليس بدافع الرغبة المجردة باعتناق الدين الجديد والغريب، أو القبول به تحت سطوة إغرائه وجاذبيته. وهذا عينه ما سوف يحدث بين أعوام ١٩١٧-١٩٢٠ حين تكتشف القبائل أن للبريطانيين أهدافاً أخرى تتجاوز نطاق تخيّلهم ووعيهم للأحداث. حدث ذلك على وجه الخصوص حين طرح البريطانيون (حلاً هندياً) لمشكلة الأرض، يقوم من بين ما يقوم على إنشاء مستوطنات هندية في الجنوب العراقي وتفتيت الملْكيات الكبيرة من الأرض. وبالطبع؛ فقد أدّى هذا التفكك في الروابط التي أقامها البريطانيون مع عشائر الجنوب وقبائل غرب العراق، وبسرعة غير متوقعة إلى اندلاع ثورة عارمة شملت البلاد من أدناها إلى أقصاها. ولذلك يتوجب النظر، بقدر كبير من الاحتراس إلى مغزى هذه الروابط

(١٢): معظم القبائل النجدية المهاجرة إلى العراق اتجهت نحو العاصمة بغداد، واستقرت في النهاية في جانب الكرخ من بغداد (الجانب الغربي من نهر دجلة).

ومقدار ونوع فعاليتها؛ فهي ليست، ولم تكن نوعاً من «الخيانة» وليست تماماً سلوكاً انتهازياً متأصلاً؛ بل هي على الأرجح نوع من «التكتيكات البدائية» المشبَّعة بالحس الغريزي بإمكانية الحفاظ على المصالح أو الحصول على مكاسب جديدة. وطبقاً للمنظور الرمزي في تحليل هذا النوع من الظاهرات الاجتماعية؛ فقد يبدو سلوك قبيلة تميم الذي أثار غضب قبائل العرب حين شاهدوا أشتاتاً منها وهي تعتنق دين المجوس، أي الدين الذي فرضه العنف الخارجي؛ تعبيراً عن نوع من التحايل على العنف، أو نوع من محاولة لمراوغته و مخادعته، عبر الإيحاء أن القبيلة تتقبَّل ثقافة المحتلين أو أنها على استعداد للإيمان بقيم جديدة وافدة ومغايرة. ثمة ثلاثة عوامل مركزية، تتحكم تقريباً في سلوك القبيلة إزاء الخطر (خطر الغزو واستطراداً حيال كل سلطة ولا سيما في المنعطفات الكبرى سواء أكانت سلطة احتلال أم كانت سلطة محلية) وهي تشكل بمجموعها إطاراً عاماً لبزوغ المقاومة. واحدة من هذه العوامل المركزية الثلاثة تحددها طبيعة «مشكلة الأرض»: نعني قوانين الملكية، الرعي، المشكلات الزراعية المتفاقمة، بما فيها النقص الفادح في وسائل إصلاح وري الأرض، التعديات والتجاوزات على الحقوق في المياه وطرق جباية الضرائب. أما المشكلتان المتبقيتان فإنهما تندرجان في نطاق آخر.

الأولى:

الثقافة المحلية، القديمة والراسبة المستمرة باستمرار المجتمعات المحلية التي أنشأتها القبائل. إن إهانة المعتقدات الثقافية القوية، وإرغام القبيلة على الاستسلام لثقافة الغزاة والقبول بتصرفاتهم، هي الصاعق الذي يمكن أن يفجرّ كل أشكال المقاومة المحتملة. لقد لعب هذا العامل

دوراً تفجيرياً باستمرار في تاريخ العراق. وكما برهنت تجربة الاحتلال البريطاني من قبل - وتجربة تميم مع فارس - فقد أدّت عمليات المس المنتظم، أو انتهاك القيم الثقافية من دون أدنى مراعاة للمشاعر، إلى مواجهات عنيفة ودامية. كل ما أفلحت فارس في النهاية، في الحصول عليه أو فرضه من خلال اتباع سياسة قاسية وشرسة حيال القبائل العربية في العراق، لم يتجاوز حدود اعتناق أشتات متفرقة وضعيفة من تميم لديانة إيران (المجوسية) سرعان ما ذوت وتلاشت قيمتها الروحية من دون أن تترك أي اثر. لقد ولدت المجوسية في موطنها التاريخي فارس ديناً صغيراً بالكاد أمكن فرضه على جماعات صغيرة جبلية معزولة. وسوف نرى - تالياً - كيف أن إهانة المعتقدات والقيم الثقافية المحلية، وهي سمة ملازمة للغزو الخارجي، قد تجلت في الأيام الأولى للاحتلال الأمريكي للعراق في ٩ نيسان/ إبريل ٢٠٠٣ وبأفظع صورها، مع قيام الجنود بنصب حواجز التفتيش غربي العراق، حيث جرت بانتظام عمليات تفتيش مهينة للنساء البدويات، تخللتها مشاهد مشينة بما فيها تحسُّس أجساد الخاضعات للتفتيش؛ وهذه تطورت - مع فضيحة سجن أبو غريب - إلى عمليات اغتصاب وحشية للسجينات بلغت ذروتها مع الهجوم الإجرامي على الفلوجة، حين جرى اغتصاب النساء البدويات في المساجد. إن عامل الثقافة المحلية، في فترات الغزو، عامل مولِّد لكل أشكال المقاومة.

الثانية:

طبيعة ونوع المصالح أو المكاسب والثمار التي سوف تجنيها القبيلة، سواء بفضل إقامة الروابط والصلات مع المحتلين (ومن أي سلطة موازية حتى وإنْ كانت سلطة الاحتلال نفسه أو أي سلطة أخرى يجري تنصيبها)

أو جراء المهادنة والسكوت عن الاحتلال وتفادي الصدام معه. في ما يتصل بهذه النقطة، يتوجب القول إن القبائل لا تملك تصوّراً موحداً وجماعياً ومتماسكاً للخطر، وبعضها يتصرف منفرداً، في اللحظة التي يجد فيها أن الممكن له الحصول على مكاسب وثمار مباشرة، ومن دون مشاركة القبائل الأخرى. إن التفرد في نسج العلاقات مع الغزو، يمثل من هذا المنظور نوعاً من التعبير عن الرغبة في التسابق مع الآخرين للحصول على شروط قوة جديدة، تتيح للقبيلة المتفرّدة في القرار، إمكانية تقديم نفسها من جديد قوةً مهيمنة. وعلى العكس من ذلك، قد يؤدي الإخفاق في الحصول على ثمار سريعة من إقامة مثل هذه الروابط بالنسبة للقبيلة، إلى تحوّل جذري في موقفها من الاحتلال ومن ثقافته. إن عامل الثقافة المحلية والمصالح ومسألة الأرض (الملكيّة، الرعي، الزراعة، المياه) هي العوامل المركزية الكبرى التي تحددُ طبيعة الموقف من الغزو الخارجي كما تحدد شكل مقاومته.

إن النموذج الدراسي المقترح والذي نطرحه اليوم، هو مخطط نظري أولي يتطلع إلى تشريح أوضاع وسلوك قبيلتين من قبائل العراق، زوبع (غرب) وبني حِسَنْ (الفرات الأوسط) اللتان تصرفتا بأسلوبين مختلفين تحت الاحتلال البريطاني. ولهذا السبب، وحده؛ فإن دراسة النموذج مكرّسة إلى استخلاص نتائج هي بدورها أولية، حتى وإنْ كانت ذات أهمية خاصة في تحليل أشمل. كانت العوامل المركزية الثلاثة (أعلاه) تشكل، بمجموعها، إطاراً عاماً يغطي ويسوغ على نحو ما، كل شكل من أشكال الصلات أو الروابط التي أقامها الاحتلال البريطاني للعراق خلال أعوام ١٩١٤-١٩٢٠ مع بعض القبائل العربية. تقطن قبيلة زوبع البدوية غربي بغداد، ومضاربها الشهيرة لا تزال عامرة هناك حتى اليوم (وزعيمها

اليوم الشيخ الجليل المجاهد حارث الضاري) بينما قطنت قبائل آل فتلة في الديوانية في الفرات الأوسط (وكانت بنو حسن تنتشر في الحلة وسط العراق). خلال سنوات سابقة على الاحتلال البريطاني ١٩١٧ كان الشيخ ضاري المحمود الظاهر، المعروف تاريخياً بالشيخ ضاري (جد الشيخ حارث) زعيماً مهيباً لقبائل زوبع، بينما كان الشيخ محسن أبو طبيخ هو الرئيس الأعلى (شيخ مشايخ) الديوانية. إننا لا نملك أيّ وثيقة تاريخية تشرح أو تنبئ بوجود أي نوع من الصلات، خلال السنوات السابقة على ثورة ١٩٢٠ قد تكون جمعت الرجلين في هذا الوقت؛ ولكن يمكن الافتراض أنهما، وخلال سنوات القتال ضد البريطانيين تعارّفا بطريقة أو أخرى. وثمة دلائل قوية على أن اللقاء الأول بين الزعيمين حدث في كربلاء في لحظة مثيرة ونـادرة في التاريخ. كان الشيخ الضاري قد قتل- للتو- الجنرال الإنجليزي لجمن في حادثة مخفر أبو منيصير على الطريق بين بغداد والفلوجة[١٢]، ليفرّ هو وولداه سليمان وخميس وبعض رجاله

---

(١٢): يوم الخميس ١٢ آب / أغسطس ١٩٢٠ استدعى الجنرال البريطاني لجمن (اللفيتينت كولونيل جيرالد أي. لجمن الحاكم السياسي للواء- محافظة الدليم) الشيخ ضاري الظاهر المحمود رئيس عشائر زوبع التي تقطن بين الفلوجة وبغداد، وكان مع الشيخ لحظة وصوله للاجتماع مع لجمن في مخفر أبو منيصير، ولده سليمان (والد الشيخ حارث الضاري).. بعد نقاش صاخب قام لجمن بتوجيه الإهانة للشيخ وسحبه من ياقة قميصه إلى غرفة داخل المخفر ثم صفعه. في هذه اللحظة انطلقت الرصاصات القاتلة من بندقة سليمان. وما أن سقط الجنرال البريطاني مضرجاً بدمه حتى حاول أن يسحب مسدسه لكن الشيخ ضاري عاجله بعدة ضربات من سيفه.

صوب كربلاء، بينما كان الشيخ محسن أبو طبيخ يدخل كربلاء نفسها للتوّ، محرراً وفاتحاً وطنياً يرفع فوق بناية البلدية فيها أول علم وطني عراقي.

في وقت واحد تقريباً أصبح الزعيمان رمزين ساطعين من رموز الثورة ومقاومة الاحتلال. هكذا وخلال ستة أعوام متواصلة، بدأت باحتلال البريطانيين لمدينة البصرة (١٩١٤) تشكلت في الفرات الأوسط العراقي سلسلة من الظروف والعوامل المنذرة بتفجرٍ نوع من المقاومة المسلحة. وبطبيعة الحال كانت مدينة النجف حاضنتها الكبرى. بينما كان لواء الدليم يغلي كالمرجل في وجه الإنجليز ولكن دون أن تندلع شرارته الحارقة. إن تشكلً بيئة مثالية للمقاومة المسلحة، كما في سائر تجارب الكولنيالية البريطانية (الكلاسيكية) في الشرق، ارتكز في الغالب إلى عامل الإخفاق والفشل في تنصيب إدارة غير كفوءة تتحكم في الحياة اليومية للسكان، وغالباً ما كان يجري- كما في تجربة الاحتلال البريطاني للعراق- استبدال الإدارة المحلية بإدارة أجنبية (هندية) وبحيث تعمً البطالة في المجتمع المحلي وتنتشر في صفوف المتعلمين، فيما تتفاقم مصاعب الحياة المعيشية للسكان وتتعاظم ظروف تدهورها. وعلى سبيل المثال ازدادت خلال السنوات الثلاث الأولى من الاحتلال البريطاني، وبنحو عشرة أضعاف، أسعار السلع والمواد الغذائية وإلى الحدّ الذي باتت فيه المجاعة تهدد أقساماً من السكان (مثلما يوضح التقرير الرسمي أعلاه) في وقت تضاعفت فيه الضرائب بنحو ست مرات عمّا كانت عليه أيام الحكم التركي. وكما يُلاحظ من المقتطف، فقد كانت المجاعة تضرب في طول العراق وعرضه. في ١٥ أيار/ مايو ١٩١٩ نشبت معارك شرسة بين عشائر النجف والبريطانيين، وتمكن النجفيون بعد ثلاثة أيام من القتال،

من تحرير مدينتهم وتشكيل حكومة محلية. في هذه الأثناء كان الكابتن بلفور الحاكم السياسي لمنطقة النجف والشامية، يحضّر لحصار طويل للقضاء على المقاومة، بينما كانت الجيوش البريطانية تقترب من ضواحي النجف بقيادة الجنرال ساندرز. شرعت عشائر النجف على الفور ببناء التحصينات وحفر الخنادق. وبعد سبعة عشر يوماً من الحصار قرر زعماء وقادة العشائر الإفلات خارج دائرة الحصار لتدبير هجوم مضاد. في هذه المحاولة سقط العشرات من القتلى والجرحى، ومع ذلك قرر القادة البقاء داخل المدينة والقتال حتى الموت. ثم ضربت المجاعة بعد وقت قصير من الحصار، كل شبر من النجف حيث نفقت الحيوانات من الجوع، بينما كان القصف يتواصل بلا رحمة. في هذا الوقت كانت القبائل الكردية في زاخو والعمادية تضرم نيران الثورة ضد البريطانيين. في ٤ نيسان / ابريل من العام نفسه قتل معاون الحاكم العسكري وجرى احتلال مخفر «شرانس» والسيطرة على الطرق المؤدية إلى العمادية شمال العراق. وفي الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر كانت الثورة تمتد إلى عقرة حيث قتلت القبائل الكردية هناك الحاكم العسكري. وفي ٢٢ تموز/ يوليو وقعت أكبر معارك الثورة العراقية على الإطلاق؛ وذلك عندما تمكنت عشائر الفرات الأوسط من دخول مدينة «الكفل»[١٤] وتحريرها

(١٤): كانت الطلائع الأولى التي دخلت المدينة بقيادة زعيم آل فتلة عبد الواحد الحاج سكر وعلوان الياسري والعشائر المنضوية تحت لوائهما من آل إبراهيم. يقول الشيخ محسن أبو طبيخ (مذكرات محسن أبو طبيخ : خمسون عاماً من تاريخ العراق السياسي الحديث، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر : ٢٠٠١) في تأويله لظروف المعركة أنه قرر البقاء داخل مدينة الكوفة بمعية علوان الحاج =

وطرد الحامية البريطانية تمهيداً لبدء معركة الرارنجية الشهيرة. مثلت هذه المعركة انعطافة هامة للغاية في مسار المقاومة البطولية للقبائل. وعلى الفور، ومع تواتر الأخبار من جبهات القتال توجهت القبائل لحسم الصراع مع البريطانيين في الحلة، واجتمع لهذا الغرض في قرية جنوب المدينة تدعى «جناجة»، رؤساء عشائر كبرى كان من بينهم عمران الحاج سعدون (أحد أهم رؤساء عشائر بني حسن) وهنين الحنون (أحد رؤساء عشائر الديوانية) و ممثلون عن عشائر العوابد وآل إبراهيم و آل فتلة. ما يلفت الانتباه في واقعة اجتماع «جناجة» الحاسم هذا، أن المجتمعين ركزوا تقريباً أثناء النقاش، على مسألة تردد عشائر البوسلطان التي يترأس قسماً منها الشيخ عدّاي الجريان إزاء فكرة الثورة. كان الجريان كما يبدو من الوقائع، قد اتخذ موقفاً متأرجحاً من الثورة ومقاومة البريطانيين، لكنه في وقتٍ تالٍ، ذهب خطوة أبعد من مجرد التردد، وذلك حين وضع عشائره تحت تصرف البريطانيين وذلك من أجل تأمين حراسة مشددة لمدينة الحلة ضد العشائر الثائرة من الشمال والشرق[15]. جرى الاتفاق

= سعدون رئيس عشائر بني حسن. وذلك من أجل ضمان استمرار محاصرة القوات البريطانية في المدينة، على أن تتوجه العشائر الأخرى بقيادة عبد الواحد الحاج سكر (آل فتلة) ومعه عمران السعدون (من رؤساء عشائر بني حسن) نحو قضاء الهندية لمواصلة حصار الحامية هناك. أما معركة الحلة (بابل) فقد قادتها عشائر آل فتلة وعشائر آل زياد التي قدمت من الكوفة.

(١٥): على الجانب الشمالي من شط الحلة ظلت القبائل مترددة، وقد بذل الشيخ عدّاي الجريان شيخ البوسلطان على الأخص جهوده للمحافظة على السلم- هاري سندرس، مذكرات. نقلاً عن هامش مذكرات أبو طبيخ، ص ١٣٩، مصدر مذكور.

وطرد الحامية البريطانية تمهيداً لبدء معركة الرارنجية الشهيرة. مثلت هذه المعركة انعطافة هامة للغاية في مسار المقاومة البطولية للقبائل. وعلى الفور، ومع تواتر الأخبار من جبهات القتال توجهت القبائل لحسم الصراع مع البريطانيين في الحلة، واجتمع لهذا الغرض في قرية جنوب المدينة تدعى «جناجة»، رؤساء عشائر كبرى كان من بينهم عمران الحاج سعدون (أحد أهم رؤساء عشائر بني حسن) وهنين الحنون (أحد رؤساء عشائر الديوانية) و ممثلون عن عشائر العوابد وآل إبراهيم و آل فتلة. ما يلفت الانتباه في واقعة اجتماع «جناجة» الحاسم هذا، أن المجتمعين ركزوا تقريباً أثناء النقاش، على مسألة تردد عشائر البوسلطان التي يترأس قسماً منها الشيخ عدّاي الجريان إزاء فكرة الثورة. كان الجرّيان كما يبدو من الوقائع، قد اتخذ موقفاً متأرجحاً من الثورة ومقاومة البريطانيين، لكنه في وقتٍ تالٍ، ذهب خطوة أبعد من مجرد التردد، وذلك حين وضع عشائره تحت تصرف البريطانيين وذلك من أجل تأمين حراسة مشددة لمدينة الحلة ضد العشائر الثائرة من الشمال والشرق[١٥]. جرى الاتفاق

= سعدون رئيس عشائر بني حسن. وذلك من أجل ضمان استمرار محاصرة القوات البريطانية في المدينة، على أن تتوجه العشائر الأخرى بقيادة عبد الواحد الحاج سكر (آل فتلة) ومعه عمران السعدون (من رؤساء عشائر بني حسن) نحو قضاء الهندية لمواصلة حصار الحامية هناك. أما معركة الحلة (بابل) فقد قادتها عشائر آل فتلة وعشائر آل زياد التي قدمت من الكوفة.

(١٥): على الجانب الشمالي من شط الحلة ظلت القبائل مترددة، وقد بذل الشيخ عدّاي الجريان شيخ البوسلطان على الأخص جهوده للمحافظة على السلم- هاري سندرس، مذكرات. نقلاً عن هامش مذكرات أبو طبيخ، ص ١٣٩، مصدر مذكور.

في اجتماع «جناجة»، وبعد مداولات مطولة أجراها الشيخ محسن أبو طبيخ مع عمران الحاج سعدون رئيس عشائر بني حسن، على أن تتم مهاجمة الحامية البريطانية من الضفة اليمنى ليلاً (ومن جهتي الجنوب والغرب) في آن واحد، لإرغام الإنجليز على الانسحاب من مواقعهم وإجبارهم على عبور النهر. وبذلك يصبح تحرير الحلة، الواقعة على ضفة النهر اليمنى، أمراً ميسوراً من الناحية النظرية. كانت العشائر تزحف من الكوفة القريبة بعد تحرير الكفل، وكان مقرراً، طبقاً للخطة العسكرية أن تتم مهاجمة المدينة بقوة مؤلفة من عشرات المسلحين من أبناء القبائل. ما حدث هو أن بني حسن، الذين كلفوا مهام مهاجمة الحامية البريطانية وفي لحظة الهجوم الحاسمة، تلكأوا في التنفيذ وفي التزام الموعد المقرر للهجوم. وما أن التحمت العشائر مع البريطانيين عند الضفة اليسرى من النهر، حتى سارع البريطانيون وبصورة مفاجئة إلى عبور النهر بزوارق حربية من شرقي المدينة. وعندئذٍ شعرت العشائر أنها قد وقعت في الفخ. ولذا أمر الشيخ أبو طبيخ العشائر المهاجمة بالانسحاب حفاظاً على أرواح المقاتلين. في هذا الوقت بالذات دخلت عشائر بني حسن من الغرب ولكن بعد فوات الأوان.

في تفسيره لأسباب تلكؤ بني حسن في معركة الحلة، يعزو أبو طبيخ الأمر برمته إلى سوء الطالع[١٦] وإلى التأخير وحسب. وهذا يعني أن القبائل لا تملك ثقافة الإحساس بأهمية عامل الوقت (وأن الزمن بالنسبة لها كائن له أقدام ناعمة). ولكن الوقائع التالية سوف تكشف عن أمر آخر يفند

---

(١٦): مذكرات محسن أبو طبيخ - مصدر مذكور.

مثل هذا التفسير، ففي آخر معارك الثورة كانت واحدة من عشائر بني حسن (منطقة الهندية - الحلة) تعسكر في موقع يقال له القصبة، وهو موقع استراتيجي للغاية يقع على الطريق الواصل بين الحلة وطويريج. ولكنها - ومن وراء ظهر العشائر الثائرة- أدارت مفاوضات سرية مع البريطانيين وقررت أن تخون الثورة.

لم يكن تأخير الهجوم الذي ارتبط بتنفيذه على نحو صحيح ودقيق مصير العراق بأسره، مجرد مسألة إحساس بالزمن بالنسبة للقبيلة، بل كان في صلب ثقافة أخرى هي «ثقافة كسب وجني المغانم». وفي هذه اللحظة الحاسمة وبينما كانت الثورة تنتصر، وتتمكن من طرد الحاميات البريطانية على امتداد الفرات الأوسط، اتفق رؤساء بني حسن مع الإنجليز على الانسحاب ليلاً من الموقع الاستراتيجي، وجرى فتح الطريق أمام قواتهم لتندفع نحو طويريج التي كان عبد الواحد الحاج سكر، زعيم آل فتلة القوي يفرض سيطرته التامة عليها.

لقد كانت الخيانة أقسى من أن تحتملها ثورة كانت تصارع من أجل البقاء. ومع ذلك؛ فإن القبائل التي تورطت في أوقات الثورة بالمساومات بحثاً عن «مكاسب» عادت من جديد لتستعيد إرثها الوطني وتندرج في إطار مقاومة وطنية شاملة. إن النموذج العراقي اليوم، وبشكل أخص في إطار فهم أدوار القبيلة، يجب أن يقرأ بقدر حصين من الموضوعية ومن دون اتهامات متعجلة أو انفعالية. ذلك أن سلوك القبيلة داخل حقل السياسة ولاسيما في أوقات الاحتلال محكوم بثقافة الخوف من «الفناء». ومتى ما شعرت القبيلة أنها أضحت في وضع مريح نسبياً وأن هذا الخطر لم يعد يحيق بها بشكل مباشر؛ فإنها سوف تتجه، بكل قواها، نحو الخيار الوطني الشامل.

الفصل الثالث(*)

شيعة العراق والأسئلة المكبوتة في الشرق الأوسط الجديد

١ : الشيعة والفيدرالية

جاء العدوان الإسرائيلي الوحشي على لبنان في تموز ٢٠٠٦، ليكشف على نحو لا سابق له في تاريخ الصراع العربي-الإسرائيلي، وفي تاريخ مرجعية النجف كذلك، عن الجانب الأكثر تعقيداً وحساسيّة من مشكلة «نقد أدوار» القوى والجماعات الممثلة للشيعة في العراق. ولنقل إن العدوان جاء أيضاً ليكشف من بين ما يكشف، وجود مشكلة حقيقية تطال أدوار الشيعة في المنطقة وعلاقة العرب بإيران. فيما يتعلق بإيران مثلاً؛ فهي تبدت كما لو أنها «ثورية» وضد الشيطان الأكبر في بيروت، بينما تبدت في أنظار الكثيرين، «رجعية» وربما متواطئة معه في بغداد. أما فيما يتعلق بأدوار الشيعة، ونعني الأحزاب والمرجعيات والمليشيات، فقد تبدوا كما لو أنهم يلعبون دورين متناقضين في آن واحد: يقاتلون ضد الأمريكيين في

(*): المقالات في الفصل الثالث وما بعده نشرت في (الجزيرة نت) وصحيفة العرب القطرية (٢٠٠٦ - ٢٠٠٧).

لبنان بينما «يتحالفون» معهم في العراق. صحيح أن العدوان فضح عجز النظام العربي الرسمي،بل وتخاذله وبلوغه مرحلة مريعة من الاحتضار الأخلاقي والانحطاط والتواطؤ العلني مع العدو التاريخي للعرب؛ ولكن الصحيح أيضاً أنه فضح كل التساؤلات المريرة والمكبوتة في العالم العربي، حول حدود الدور الإيراني وطبيعته المزدوجة المثيرة للغط. وأكثر من ذلك، جاء العدوان الإسرائيلي ليكشف عن الأرضية الصلبة لكل وأي نقد لهذا الدور في اتجاهين متلازمين:مساءلة الدور الإيراني المثير للجدل في العراق، ومحاكمة موقف المرجعية الشيعية فقهياً وسياسياً مما جرى في لبنان؟ بكلام آخر، أثار العدوان الوحشي الإسرائيلي على لبنان، كما أثار الانتصار اللامع والعظيم لحزب الله، على حد سواء وبالقدر نفسه من القوة، كل الأسئلة المحرجة حول موقف الشيعة العراقيين ومرجعيتهم في النجف، ربما بأكثر مما أثارها حتى احتلال العراق نفسه، الذي أسهمت فيه أحزاب ومليشيات شيعية ومراجع دينية معروفة؟ ولكل ذلك أيضاً، كان العدوان على لبنان واحدة من المناسبات النادرة التي تطرح فيها مسألة موقف المرجعية في النجف، وبهذا القدر من الفضائحية الممزوجة بالحيرة والغضب والمرارة؟ أثناء العدوان مثلاً، وبعد سلسلة غارات عنيفة ومدّمرة نفذتها الطائرات على الضاحية الجنوبية حيث تقطن غالبية من أبناء الشيعة، وقفت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس بعد وصولها إلى بيروت التي كانت تحترق، لتقول بصوت هادئ ووقور وبنبرة لا تخلو من الابتهاج، كما لو أنها عرّافة من عرّافات معبد دلفي في كريت القديمة (اليونان) تطلق نبوءتها وسط حلقة نيران ملتهبة: «هذه آلام المخاض. الآن يولد شرق أوسط جديد». نبوءة كوندي (كوندوليزا) هذه، هي التي أزاحت كل أساس آخر، غير الأساس الحقيقي الذي قام عليه

العدوان الإسرائيلي على لبنان؛ بل وفجّرت الأسئلة المثيرة من حول موقف الشيعة في العراق؛ فمسالة خطف الجنديين الإسرائيليين كما تبيّن تالياً، لم تكن سوى ذريعة واهية لتنفيذ سيناريو قديم مترابط الحلقات بدأ في التاسع من نيسان/ ابريل ٢٠٠٣ في العراق واستمر في بيروت. ولأن ثمة وشائج عضوية تربط بين ما جرى بالأمس القريب في العراق وما جرى مؤخراً في لبنان، فقد كان أمراً بديهياً أن يربط المراقبون السياسيون بين الحدث اللبناني بكل مأسويته التي بلغت ذروتها في مذبحة قانا؛ وبين الحدث العراقي بكل تراجيديته العنيفة التي بلغت ذروتها هي الأخرى، مع مذبحة مدينة حديثة.

وأكثر من ذلك ليربطوا بين الحدثين وموقف المرجعية الشيعية في النجف. فلماذا لزمت المرجعية الشيعية بأحزابها ومليشياتها في العراق، الصمت واكتفت بمراقبة الحملة العسكرية الوحشية على لبنان؟ هكذا تساءل الشيعة في كل مكان. ولماذا تعامت المرجعية عن رؤية الهدف المعلن للحرب التي خاضتها إسرائيل بالنيابة: «توليد» شرق أوسط جديد؟ سوف يضيف المتسائلون. المرجعية، بالطبع، لم تحرّك ساكناً أو تنطق بشيء، مع أن أصوات الاستغاثة انطلقت من أفواه العزل والمدنيين من أبناء الشيعة في الجنوب اللبناني والضاحية الجنوبية من تحت أنقاض البنايات المهدّمة؟ هكذا؛ وبكلمة واحدة، يمكن القول أن ما جرى في لبنان يتصل مباشرة بترتيبات ما قبل الانسحاب الأمريكي من العراق، وفي أساسها تأمين «حدود» آمنة ونهائية لإسرائيل. وفي هذا النطاق من المسألة يمكن للمرء أن يتعرّف إلى مغزى موقف المرجعية الشيعية ومغزى صمتها المريب؟ إن المتأمل في خريطة إسرائيل سيلاحظ أنها «آمنة» من أربع جهات؛ من البحر حيث تنعدم أي إمكانية لمهاجمتها من أي قوة بحرية إقليمية، ومن

الصحراء الشاسعة حيث تفصلها الرمال الساخنة عن مصر، أما من الشرق فثمة معاهدة وادي عربة مع الأردن وترتيبات وقف إطلاق النار في الجولان السوري. يتبقى الشيعة وحزب الله اللبناني شمال إسرائيل (جنوب لبنان)؟

من منظور الشرق الأوسط الجديد الذي كان يولد تحت القصف بحسب نبوءة «كوندي»؛ فإن الجنوب اللبناني وفي حال انسحاب أمريكي مبكر أو وفق جدول زمني قصير، سيكون أرضاً خصبة وجاهزة تلقائياً لاستقبال سيل متدفق من (رجال القاعدة) القادمين من عراق محرر، حيث يمكنهم بعد التسلل عبر الحدود مع سوريا، أن يقيموا (قواعد) متطرفة تنقل نيران العراق إلى تخوم إسرائيل، وبحيث يستحيل السيطرة عليها مهما كانت التدابير. هذا ما يفسّر لنا السبب الحقيقي للإلحاح الأمريكي - الفرنسي لنشر قوات اليونيفيل على الحدود اللبنانية - السورية، وقد يفسرّ نوع الصمت الذي كان مطلوباً من المرجعية في النجف. المفارقة المذهلة التي كشفتها هذه الحرب، لا تتعلق بمسلسل حربي تواصلت حلقاته في بيروت بعد بغداد؛ بل كذلك بدور الشيعة في البلدين، فهم يلعبون دورين متناقضين بشكل صارخ. في الجنوب اللبناني منع الشيعة عملياً، بصمودهم الأسطوري وشجاعتهم وتضحياتهم ولادة الشرق الأوسط الجديد الأمريكي. أما في الجنوب العراقي فقد كانوا يسهمون في خلقه من خلال إطلاق الوحوش في الشوارع. في الحالتين ظلت المرجعية في النجف صامتة، بينما كان هناك لغط يتفجرّ حول الدور الإيراني. واللغط انتقل من بغداد إلى بيروت مروراً بدمشق إلى كل مكان في الوطن العربي.

حتى وقتٍ قريب كان السوريون، مثلاً، ومعهم حزب الله اللبناني يشعرون بشيء من الضيق والبرم، وربما الحرج من كل وأي نقد علني

للدور الإيراني في العراق. وغالباً ما كانوا يشعرون بالانزعاج من النقد المغلف بروح السخط والذي يوجهه عادة سياسيون عراقيون يحرصون على زيارات منتظمة، للعاصمتين السورية واللبنانية إلى المرجعية الشيعية في النجف، منوهين بشكل خاص بالدور المشبوه الذي تلعبه الأحزاب الشيعية المرتبطة بالاحتلال الأمريكي، مثل المجلس الأعلى بقيادة عبد العزيز الحكيم. هذا الضيق كان يتعاظم أكثر فأكثر،حين يطال النقد بشكل مباشر دور إيران في العراق على صعيد تشجيع قيام فيدراليات شيعية، وعملياً تشجيع الشيعة على الدفع بقوة باتجاه تقسيم العراق في إطار شرق أوسط جديد. وقد يبلغ انزعاج حزب الله وسورية من هذا النقد درجته القصوى، حين يشير النقاد إلى دعم طهران المعلن لحزب الحكيم ومليشياته التي تعيث فساداً في الأرض. لكل ذلك، ومنذ الآن، سوف تثور الأسئلة المكبوتة والمريرة في الوسط الشيعي. قبل وقوع العدوان الإسرائيلي، لم تكن مثل هذه الأسئلة المكبوتة والمحرجة حول دور الشيعة في العراق، مقبولة أو مرغوباً بها حتى على مستوى النقاش العادي في أوساط الشيعة في لبنان وسورية. لكن، ومع انتصار حزب الله الكبير وهزيمة إسرائيل الصغيرة، حدث تحوّل هام للغاية في المزاج السياسي (الشيعي) الشعبي في البلدان الثلاثة سورية ولبنان والعراق، وبات أمراً مقبولاً إلى حد كبير سماع السؤال المحرج التالي:لماذا صمتت المرجعية في النجف عمّا جرى في لبنان؟ قبل العدوان الإسرائيلي الوحشي على لبنان، لم يكن السوريون الرسميون، ولا حتى بعض الأوساط السياسية التي تتخذ موقفاً ناقداً من سياسات النظام السوري، ومعهم جمهور شعبي عريض من عامة الناس، يتفهمون أي نقد جارح يوجه لمواقف المرجعية الشيعية في النجف، ويرون- بالضد ممّا يراه النقاد- أن توجيه اللوم أو النقد للدور

الإيراني في العراق، يمكن أن يضعف جبهة المتصّدين للسياسة الأمريكية في المنطقة ويشتّت صفوفهم. وهذا صحيح.

لكن وعلى غير توقع، جاء العدوان الإسرائيلي على لبنان ليزعزع أركان هذه النظرية، وليعيد رسم صورة أخرى للنقد وربما ليضعه في مسار آخر؛ وليكشف أن القذائف التي تساقطت على لبنان، يمكن أن تصيب في الصميم لا أحياء الضاحية الجنوبية من بيروت، ولا قرى الجنوب الجريح وحسب؛ وإنما قلب الحاضرة الروحية للشيعة (النجف) تماماً كما يمكن لشظاياها أن تبلغ طهران. وبالفعل، فقد أظهر العدوان الوحشي أن ثمة خللاً خطيراً في نظرية «الدفاع عن الموقف الإيراني»، وأن التذّرع ببراغماتية الدولة في إيران الحديثة التي تلعب على الحبلين، اللبناني والعراقي، من أجل حماية مصالحها لا يمكنه أن يفسر اللغز تفسيراً صحيحاً وكافياً، وفوق ذلك ثمة خطأ من نوع ما في هذا التأويل؛ إذ كيف يمكن لطهران أن تكون «صديقة» للأمريكيين في العراق وفي الآن ذاته خصماً لهم في لبنان؟ وكيف يمكن للمرجعية في النجف أن تكون حارساً لمصالح الشيعة في العراق، بينما تشيح بوجهها عما يجري من مذابح لأخوتهم شيعة لبنان؟ بالنسبة للعراقيين من نقّاد الدور الإيراني؛ فإن من بين أكثر المتغيرّات التي نجمت عن العدوان الإسرائيلي ومن ثم عن انتصار حزب الله، ظهور مؤشرات قوية على وجود إمكانية حقيقية لا لمساءلة الدور الإيراني ومحاكمته ونقده وحسب؛ وإنما كذلك بزوغ إمكانيات لتوحيد مشاعر ومواقف مختلف الطوائف من حول المقاومة العراقية، وإعادة طرح موضوع الوحدة الوطنية في سياق نبذ وطرد الأفكار والتوجهات الطائفية. هذا المتغيرّ هام للغاية ولا يتعينّ الاستهانة به، ذلك أن «الصدمة الروحية» والأخلاقية لملايين الشيعة في العراق والمنطقة

والعالم من الموقف الضعيف «لمرجعيتهم المقدّسة»، يمكن أن تدفع إلى واجهة الأحداث مستقبلاً بأجيال جديدة من النقّاد الساخطين وربما الشاعرين بالعار، ومن داخل الوسط الشيعي (الديني) نفسه بعد أن ظل يصدر فعلياً من خارج أسوار الطائفة طوال سنوات الاحتلال الأمريكي. ومما يدعم مثل هذا الاحتمال ويجعل منه احتمالاً حقيقياً، أن نقد المرجعية علناً والتنديد ببعض مواقفها الضعيفة، بات اليوم أمراً مألوفاً في الأوساط الشعبية في العراق. اليوم وبعد انتصار حزب الله يمكن للمرء أن يسمع الأهازيج الساخرة في شوارع بغداد وكربلاء: (قشمرتنا المرجعية وانتخبنا السرسرية - أي خدعتنا المرجعية ودفعتنا لانتخاب السفلة). المثير للاهتمام أن الموقف المتخاذل للمرجعية الشيعية في النجف من العدوان الإسرائيلي على لبنان، صار مادة للمقارنة مع الموقف المتخاذل للنظام العربي الرسمي؛ بل إن الصدمة الروحية والأخلاقية للشيعة بدت كما لو أنها الوجه الآخر للصدمة الروحية والأخلاقية لبعض أهل السنّة، ممن هالهم صدور فتاوى عن بعض أئمة المملكة العربية السعودية، بعدم جواز نصرة حزب الله لمجرد أنه حزب شيعي؟ لكن الصدمة الأخلاقية والفقهية في الوسط الشيعي، وعلى مستوى العالم العربي والإسلامي، ستكون أخطر وأكبر حين يدرك الشيعة وشيئاً فشيئاً، ومع تكشف الحقائق والخفايا، أن الشرق الأوسط الجديد الذي تحدثت عنه كوندي (كوندوليزا رايس) ليس سوى شرق أوسط مؤلف من «فيدراليات» و«كانتونات» صغيرة وأيقونية تسهم في خلقها وتلفيقها أحزاب شيعية مسلحة، كما يريد عبد العزيز الحكيم الذي لم يكف عن الحديث ولا للحظة واحدة عن فيدراليات شيعية في الوسط والجنوب وبغداد؟ الآن سيقول الغاضبون من موقف النجف: إذا كان الشيعة في لبنان يقاتلون، بتأييد ودعم من طهران كما يقال، ضد

الفيدراليات والكانتونات في لبنان وضد الشرق الأوسط الجديد؛ فلماذا يقاتل بعض شيعة العراق ويدعم من طهران أيضاً، من أجل فرضها في تسع محافظات تمهيداً لولادة الشرق الأوسط هذا ؟ المثير للدهشة أن عبد العزيز الحكيم وابنه عمار الحكيم كانا منغمسين أثناء العدوان الإسرائيلي في سلسلة من الاجتماعات الصاخبة، مع رجال العشائر قصد إقناعهم بضرورة دعم مطلب تقسيم العراق؟ واحدة من هذه الاجتماعات انتهت «بقذائف» من قشور البطيخ أطلقها متظاهرون غاضبون من شيعة الجنوب العراقي بوجه الحكيم الابن. أما في النجف، وعلى الرغم من دوي المدافع وهدير الطائرات في سماء لبنان، وعلى الرغم من تصريحات الحكيم - وابنه - المدّوية عن ضرورة التعجيل بإعلان الفيدرالية الشيعية في بغداد؛ فإن السيستاني ظل صامتاً صمت الكهنة. ثمة فقط، تصريح لا يفهم منه أي شيء صدر عن مكتبه. وفضائية المنار التي كانت تحرص على الدفاع عن آية الله السيستاني، ودور الأحزاب الشيعية في العراق دون مواربة وبمناسبة ودونها، سارعت إلى الردّ على الصمت. تساءل أحد المواطنين الغاضبين وهو يتصل هاتفياً بالمحطة (أين المرجعية في النجف؟ لماذا تلزم الصمت عما يجري في لبنان؟). بعد يومين فقط سمحت المنار لأحد ضيوفها من لندن، بتوجيه نقد لاذع للمرجعية الشيعية في النجف.

صواريخ نصر الله إذن، وصلت إلى النجف في طريقها إلى العفوّلة، والسيستاني سمع دويها كما لو أنها تسقط على مقربة من مكتبه. وعلى الأرجح فقد سمع آية الله السيستاني جيداً دوي السؤال الذي سوف يثور في المستقبل القريب، وفي أوساط الشيعة عاجلاً أم آجلاً: تُرى هل يسهم شيعة العراق، كما فعل أقرانهم في لبنان، في منع ولادة الشرق الأوسط الجديد؛ أم أنهم سوف يسهمون في بنائه من خلال نظرية الحكيم الفيدرالية ؟

٢: إيران و «فيدراليات» العراق

في خضم الأزمة التي نشبت بين الأكراد وتركيا (نوفمبر ٢٠٠٧) وبينما كانت أنظار العراقيين والعرب والعالم تتجه صوب أنقرة قبيل قرار برلمانها الموافقة على خطة اجتياح شمال العراق، لمطاردة حزب العمال الكردستاني التركي، وقع في طهران حدث نادر له دلالة خاصة، لكنه لم يحظ بأي اهتمام تقريباً من وسائل الإعلام، فقد انعقدت في العاصمة الإيرانية «قمة» سريعة وطارئة جمعت مقتدى الصدر إلى خصمه التاريخي عبد العزيز الحكيم في محاولة - ربما أخيرة - «لتقريب وجهات النظر» بين طرفين أساسين في المعادلة الشيعية، وذلك استعداداً لمواجهة تطورات الوضع في العراق. اللافت للانتباه في توقيت اللقاء، أنه جاء في أعقاب تصاعد المعارك في محافظة الديوانية (جنوب العراق) بين جيش المهدي الذي يقوده مقتدى الصدر، وقوات الأمن «والشرطة الحكومية» المؤلفة - في الغالب - من عناصر فيلق بدر، الذراع العسكرية للمجلس الإسلامي الأعلى بقيادة عبد العزيز الحكيم.

فلماذا اختارت طهران هذا التوقيت؟ وهل ثمة دلالة من نوع ما لعودة الصدامات العنيفة بين جيش المهدي وبدر في مدينة البصرة بعد إبرام الاتفاق؟ وهل ثمة علاقة بين التعجيل في عقد هذا اللقاء، وبين تصاعد مخاطر الاجتياح التركي «لفيدرالية» الأمر الواقع الكردية؟ تفيد معلومات موثقة مصدرها العاصمة الإيرانية، أن اللقاء شهد «توافقاً» غير مسبوق بين الصدر والحكيم، وأنهما أبرما اتفاقاً سرياً ينص على وحدة «مفهومهما للفيدرالية» ولتقاسم النفوذ في مناطق النفط، وعلى أن تقوم الجماعتان بتطوير كل أشكال التقارب السياسي والعسكري، وصولاً إلى

التنسيق الشامل في حال وقعت أحداث كبرى.

وفي هذا السياق تؤكد مصادر متنوعة أن الصدر أبلغ «مستوى رفيعاً في تياره» ببنود هذا الاتفاق، مع التشديد على منع تسربها إلى المستويات الدنيا، سواء في جيش المهدي أم داخل التيار نفسه، وذلك بسبب إدراك الصدر لحقيقة أن تسريب بنود الاتفاق السري، يمكن أن يؤدي إلى انهياره. بيد أن هذه المخاوف سرعان ما أصبحت، بعد وقت قليل من عودة الصدر والحكيم إلى بغداد والنجف، حقيقة واقعة؛ إذ تلقى الصدريون أنباء الاتفاق السري بالرفض التام لأي تقارب مع جماعة الحكيم. ومما أسهم في تنامي هذا الرفض، أن الصدريين لا يزالون ينظرون بشيء كبير من الريبة لسياسات جماعة الحكيم وتصرفاتهم، والعكس صحيح، فالمجلس الأعلى لا يثق بتيار الصدر ولا يؤمن بإمكانية «تمسكه» باتفاق طهران.

إن التفسير الوحيد المقبول لسبب اندلاع الاشتباكات بين «الصدريين» و«البدريين - نسبة إلى فيلق بدر» يجب أن يُلاحظ أن محاولة طهران المستميتة للتغلب على التصدع الخطير في قوى وجماعات الائتلاف الشيعي، قد وصلت تقريباً إلى طريق مسدود، كما أن الاجتياح التركي الذي يهدد في الصميم قوة، وحتى وجود «حليفيها الكرديين» اللذين ضمنت بفضلهما الأصوات الكافية في البرلمان، لمنع إياد علاوي (رئيس الوزراء الأسبق) من إسقاط المالكي، بات يشكل هو الآخر مصدر قلق حقيقي على فكرة «الفيدرالية».

ومما يضاعف من قلق طهران، أن التحالف الرباعي الذي يجمع الحزبين الكرديين والائتلاف الشيعي، يتجه هو الآخر نحو التفكك، لاسيما بعد نشوب أزمة ثقة بين حكومة المالكي وحكومة إقليم كردستان

التي رأت - في الاتفاق مع أنقرة على التوغل مسافة ١٥ كلم داخل الأراضي العراقية لملاحقة مسلحي حزب العمال الكردستاني- ضرباً من ضروب التجاوز على صلاحياتها. ثم وقعت «الملاسنة» المحرجة بين وزير الدفاع في حكومة المالكي وقيادة إقليم كردستان، حول أسلوب معالجة الأزمة مع أنقرة، لتضاعف من أجواء انهيار الثقة بين الائتلاف الشيعي والتحالف الكردي. الغريب أن إيران التي لا تتحدث إلا نادراً و«بالقطّارة» عن «وحدة وسلامة الأراضي العراقية» تكاد تصمت صمت القبور عن قول أي كلمة بشأن الفيدرالية. والغريب أكثر أن طهران لا تكترث عند سماعها تقوّلات من قبيل «أنها تدعم سياسة إنشاء الأقاليم أو الفيدراليات» التي يروج لها نجل الحكيم. فهل يحق للمرء القول إن طهران ترغب في رؤية عراق «فيدرالي» في السر والعلن، وأن هذه الرغبة التي تلتقي مع رغبة الكونغرس، هي التي تفسر سرّ القاءات الحميمة في واشنطن، بين الحكيم الابن والديمقراطي بايدن، صاحب مشروع «التقطيع الناعم للعراق»؟

ليس ثمة من سبب يمنع المرء حقاً، من القول إن مشروع الحكيم - بايدن لتقسيم العراق، يمثل في أحد أوجهه «لحظة» تقارب نموذجية مع السياسة الأمريكية، وأن هذا التقارب قد يكون نوعاً من ثمن تدفعه طهران من «جيب العراق» لا من كيس مالها الحرّ.

لهذا السبب ولأسباب أخرى كثيرة، سوف يبدو اتفاق الحكيم - الصدر نوعاً من «امتداد محلي» لمشروع الحكيم - بايدن الذي يهدف في النهاية إلى تأسيس أرضية ملائمة للتقسيم. وحول هذا المشروع سوف تجري صراعات دامية في الجنوب العراق، ليست اشتباكات البصرة والديوانية الجارية اليوم، سوى مقدمة هادئة فيها.

٣: تقسيم كردستان
و«بطاقة بايدن» الالكترونية

لا يريد الحزبان الكرديان، الديمقراطي بزعامة البارزاني والاتحاد الوطني بزعامة الطالباني قط، التحدث عن الحقيقة في ما يتعلق بمستقبل كردستان في حال حدث انسحاب أمريكي تدريجي أو سريع ومفاجئ من العراق؟ بل إن الحزبين يتكتمان على الحقيقة ويقومان بحجبها كلياً عن أنظار الأكراد. فهل تتجه كردستان نفسها - في المستقبل المنظور- نحو التقسيم والتفتت (مثلها مثل بقية أجزاء العراق)؟

دعونا نعيد التذكير ببعض الحقائق التي يتستّر عليها مروجو «حلم كردستان الكبرى» . في حزيران/ يونيو ٢٠٠٥ وزعت القوات الأمريكية بطاقة ذكية (إلكترونية) تظهر فيها خارطة العراق على شكل ثلاث مستطيلات (مساحات لونية) مميزة، تمثل كل منها شكلاً متصوّراً لولاية مستقلة (كردية وسنية وشيعية). قبل هذا الوقت بنحو سنتين وتحديداً في حزيران/ يونيو ٢٠٠٣، نشرت بعض الصحف العراقية ما سوف يُعرف تالياً بـ «خطة التقسيم الإداري للعراق» على النحو التالي:

من الجنوب إلى الشمال

١: ولاية أور (تشمل محافظات الناصرية والسماوة والديوانية)

٢: ولاية الكوفة وتشمل (كربلاء والنجف والحلة)

٣: ولاية واسط وتشمل (الكوت والعمارة)

٤: ولاية البصرة

٥: ولاية بغداد

من الشمال الى الجنوب

٦: ولاية صلاح الدين (وتشمل كركوك وصلاح الدين)

٧: ولاية نينوى وتشمل (الموصل والرمادي)

٨: ولاية أربيل وتشمل (أربيل ودهوك)

٩: ولاية السليمانية

بحسب هذه الخطة، فسوف يكون لكل ولاية جيش خاص وشرطة وأمن خاصان كذلك. المثير للاهتمام، أن الخطة تقضي بتقسيم كردستان إلى «فيدراليتين» أو «ولايتين» أحداهما خاصة بالطالباني (هي السليمانية) والأخرى خاصة بالبارزاني (هي فيدرالية أربيل ودهوك). فهل يعني هذا أن العراق بأسره، وبضمنه كردستان نفسها، يتجه إلى فيدراليات صغيرة محروسة بقوة البوليس الدولي؟ لقد بات واضحاً الآن أن مشروع الفيدرالية الذي اعتمده «الدستور الدائم» ليس سوى نتاج سلسلة مترابطة من التصورات النمطية عن مستقبل هذا البلد التعيس، حيث يتكرر مطلب «التقسيم» على أسس إدارية من حيث الشكل، وطائفية - عرقية من حيث الجوهر. ولذلك لا يجد المرء مناصاً من القول إن الاحتلال الأمريكي في أحد أبرز أوجهه، هو إعادة إنتاج للخطة الإسرائيلية الرامية إلى تقسيم العراق والمعروفة باسم خطة إيتان - وهي نشرت في الثمانينات من القرن الماضي - ولكن بوسائل عسكرية عنيفة ودموية مروّعة، بينما تبدو الفيدرالية - التي تطالب بها الأحزاب الشيعية والأكراد - مجرد مشروع للتقسيم، ولكن بوسائل سياسية ناعمة.

في هذا الإطار، يمثل النموذج العراقي المعروف اليوم باسم «حالة التقطيع الناعم للعراق» The Case Of Soft Partition In Iraq وبكل

المقاييس، نموذجاً جديداً لا سابق له في سائر التجارب الكولنيالية الكلاسيكية في تقسيم الدول، فهو يستند إلى ثلاث تصورات نظرية، تثير كل منها إشكاليات سياسية وأخلاقية. وطبقاً لمزاعم واضعي مشروع التقسيم، النائب الديمقراطي (عن ولاية ديلاوير) جوزيف بايدن Joseph Bidden والرئيس الفخري لمجلس العلاقات الخارجية في الكونغرس لزلي جيب Leslie Gelb؛ فإن كلاً من الفيدرالية والحرب الأهلية والانسحاب الأمريكي من العراق، هي ركائز مترابطة لا يمكن الفصل بينها؛ فالفيدرالية هي الحل الوحيد لتفادي وقوع «الحرب الأهلية»، بينما يؤدي الانسحاب الأمريكي الفوري من هذا البلد إلى وقوع هذه الحرب.

تشكل هذه التصورات التي تربط ربطاً تعسفياً بين الفيدرالية والحرب الأهلية والانسحاب من العراق، تحولاً مثيراً في استراتيجية قوات الاحتلال، ذلك أن هذا البلد يمكن أن يتفكك بسرعة، إذا لم يسرع العراقيون في «التوافق السلس» على الفيدرالية والتقسيم، كما أن الانسحاب يمكن أن يؤدي إلى وقوع «الحرب الأهلية». والسؤال الذي تثيره هذه التصورات هو التالي: هل يؤدي تأخير الانسحاب أو تأجيله إلى بقاء العراق موحداً؟ وهل يؤدي رفض الفيدرالية (الاسم الحركي للتقسيم) إلى وقوع الحرب الأهلية؟ وفي حال قرر الأمريكيون سحب قواتهم - في هذه اللحظة من التاريخ- فهل سينتقل العراق من «صدام الطوائف» إلى الصدام «داخل الطوائف» وهذه - بكل المقاييس - أخطر أطوار وأشكال الحرب الأهلية؟ وأخيراً ، لماذا جرى الربط بين إقرار الفيدرالية (والتوافق السياسي على التقسيم) وبين تحقيق الانسحاب وتجنب الحرب الأهلية، وما هو مغزى هذا التلازم؟ إذا اتجه العراق بسرعة نحو الانهيار، فعلى الأكراد أن يوقنوا أن «فيدراليتهم» سوف تتشظى إلى «ولايتين» صغيرتين متناحرتين

تحرسهما قوات دولية، حيث سيخضع أكراد أربيل ودهوك المتوجهين نحو السليمانية لرؤية أقاربهم إلى تفتيش دقيق، بينما يتعين على أكراد السليمانية المتوجهين- بالعكس- إلى أربيل ودهوك، أن ينتظروا ساعات طويلة عند حواجز الكترونية قبل السماح لهم بعبور النقطة الحدودية. قد يبدو هذا السيناريو خيالياً. ولكن قبل إصدار الحكم، اسألوا زعيمي الحزبين مسعود وجلال عن وثيقة أمريكية حصلا عليها في التسعينات من القرن الماضي، وتقضي بتقسيم كردستان إلى ولايتين؟ الوثيقة تحدد عام ٢٠١٣ (أي بعد نحو ٥ سنوات) تاريخاً محتملاً لعودة جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق إلى كردستان المقسمّة من أجل رعاية «مصالحة» جديدة بين الحزبين؟ قد يندم العراقيون على ضياع العراق. ولكن الأكراد سوف يبكون دماً على كردستان الضائعة.

٤: الانسحاب البريطاني.. بعد خراب البصرة نهاية قصة استعمارية سعيدة

بحسب المثل العراقي القديم؛ فإن البريطانيين قرروا الانسحاب من البصرة «بعد خرابها». لم يفعلوا ذلك يوم كانت البصرة تبدو تحت سيطرتهم هادئة، وإلى الدرجة التي شاع فيها انطباع خاطئ حتى في صفوف العراقيين، وكأن هذه المدينة العنيدة بدت وعلى غير توقع، أكثر استعداداً من سواها لتقبّل لفكرة وجودها تحت رحمة البريطانيين، أو أنها هي النموذج المطلوب الذي يمكن للبريطانيين أن يضاهوا به شركاؤهم في الاحتلال.

وبينما كان البريطانيون يفاخرون علناً بحسن معاملتهم لسكان البصرة، كان شركاؤهم الأمريكيون يسومون سكان العراق كله سوء العذاب. وبالطبع، فقد كان هؤلاء يتباهون طوال سنوات الغزو الأمريكي للعراق، بأنهم تمكنوا في هذا الجزء من البلاد، من بناء نموذج «للمدينة الوادعة تحت الاحتلال» متجاوزين بذلك أخطاء الأمريكيين الذين كانوا يغطسون في المتاعب. وكانت لديهم بالفعل، وطوال السنوات الماضية من الاحتلال الأمريكي، الكثير من المزاعم والادعاءات التي تؤلف قصة سعيدة تفتخر بها صحف لندن عن حنكة البريطانيين ومعارفهم العميقة بمزاج سكان المستعمرات القديمة وثقافاتهم، فها هي ذي «مدينة هادئة تنعم بالأمن والاستقرار في ظل الحراب الإنكليزية» ومن دون أن يثور السكان المحليون المتعطشون للديمقراطية. فجأة، بدا أن نوعاً من سوء الفهم أو الالتباس قد وقع في سرد القصة السعيدة، إذ بدلاً من الاستطراد في الحديث عن المدينة/ النموذج، أو «المدينة الوادعة» تفجر نقاش بين

الجنرالات حول المخاطر المحتملة التي تواجه القوات البريطانية في الجنوب الملتهب، وذلك مع استمرار تدهور الأوضاع الأمنية ونشوب نزاع متراكب الأبعاد بين المليشيات المتصارعة. وفجأة أيضاً، أعلن عن قرار الانسحاب البريطاني من عاصمة الجنوب العراقي حتى من دون تنسيق مع الشركاء في واشنطن. ومما ضاعف من درجة الالتباس في سرد القصة السعيدة، وجعلها تبدو في صورة أحجية غامضة أكثر منها حكاية، أن الجنود الذين يُفترض أنهم انسحبوا أو أوشكوا على الانسحاب من مركز المدينة/ النموذج ليتوجهوا صوب الكويت، توقفوا وسط الصحراء واتخذوا منها «مكاناً آمناً»؟ فماذا حدث بالضبط؟ هل انسحبوا حقاً؟ هل توقفوا عن استكمال الانسحاب؟ هل تراجعوا عنه؟ وماذا تركوا خلفهم هناك؟.

تبدو قصة الانسحاب البريطاني من البصرة، وكأنها لا تعني أي شئ آخر سوى الهروب من كابوس الاحتلال، فليس ثمة ما يدعو المراقب للتطورات في الجنوب العراقي للاعتقاد عكس ذلك، من خلال الزعم بأن البريطانيين سيتركون البصرة لأنهم حققوا فيها أهدافهم، وأنهم بالتالي يغادرونها طائعين أو أنهم ينسحبون من المدينة لأن «مهمتهم انتهت على أكمل وجه».

وعلى العكس من ذلك أيضاً، كشفت ضراوة الصراع بين المليشيات ودمويته المقيتة حول الثروة والنفوذ، أن البريطانيين فقدوا السيطرة كلياً على مجرى تطور الأحداث، وأن قواتهم باتت رهينة في أيدي المتصارعين، أو أنها تحولّت هي نفسها وفي سياق صراع المليشيات، إلى «مليشيا» تمارس السلب والنهب والقتل، وليس لها من مهمة مركزية يمكن أن تقوم بها سوى إخماد نشاط هذه الجماعة أو التنافس مع تلك. وفي بعض الأحيان

وجد الجنود البريطانيون أنفسهم، وفي سياق تحولهم إلى «قوة بوليسية» لضبط أوضاع المتصارعين على مرافئ تصدير النفط، أنهم يضطرون إلى الدخول مع المليشيات المسلحة الخارجة على القانون في مفاوضات سرية للجلاء عن هذا الموقع أو ذاك. ولهذا كله، يبدو قرار الانسحاب من البصرة «بعد خرابها» وفي أجلى صوره، تعبيراً عن سياق جديد من تطور الصراع، تصبح فيه القوات البريطانية طرفاً ضعيفاً وربما عاجزاً.

إن القاعدة الأساسية في لعبة الحرب، أي حرب والتي تنبني عليها صور النصر والهزيمة، هي أن يصبح طرف من الأطراف المتصارعة، عاجزاً عن مواصلة الصراع أو كسبه، وإلى الدرجة التي لا يعود فيها من خيار آخر أمامه سوى قرار الانسحاب من اللعبة. ولهذا أيضاً تبدو القوات البريطانية وهي تباشر قرار الانسحاب، وكأنها أضحت هذا الطرف الذي أخرجته سائر أطراف الصراع الأخرى. ولذلك، فإن أي محاولة لتصوير الانسحاب بوصفه تدبيراً يتلاءم مع مكاسب وإنجازات عسكرية وأمنية أمكن تحقيقها – على الطريقة الأمريكية – سيبدو ضرباً من العبث والتضليل.

لقد خلق الاحتلال البريطاني للبصرة، تماماً كما خلق الأمريكيون في كل شبر من أرض العراق، «وحوشاً» كاسرة بات من شبه المستحيل السيطرة عليها أو إخماد نشاطها، وهي لهذا سوف تقض مضاجع جنودهم وترغمهم على تنفيذ قرار الانسحاب. لم تعد البصرة هادئة، وربما لم تكن كذلك في أي يوم مثلما صورّتها صحف لندن وتقارير الجنرالات. لكن البصرة التي يتركها البريطانيون ستكون مدينة مختلفة بعد أن يتمّوا الانسحاب. إنها مدينة/ نموذج بالفعل لذلك الزواج السري الرهيب بين النفوذ الإيراني ومليشيات القتل واللصوص ومافيا الجريمة

المنظمة. وإذا صح القول، فإنها مدينة مستباحة بفعل الوقائع التي كرّسها الاحتلال على الأرض.

وليس من شك في أن قرار الانسحاب طبقاً للظروف والتوقيت، مصمم - كما تبيّن من سلسلة تقارير موثقة - ليس من أجل تفادي الهروب من جحيم البصرة وحسب، بل ولتجنب احتمالات الانهيار الوشيك للجيش مع تردي معنويات الجنود والتي بلغت الحضيض. ذلك ما يفسر لنا سبب البهجة العارمة التي عمت معسكرات الجيش البريطاني عند سماع الجنود نبأ الانسحاب الوشيك. ينقل مراقبون موثوق بهم من داخل البصرة، أن الجنود البريطانيين كانوا يرقصون ابتهاجاً لدى سماعهم قرار الانسحاب. لكن آمالهم سرعان ما خابت حين اكتشفوا أنهم لن يغادروا سوى مركز المدينة بعد إخلاء القصور الرئاسية التي كانوا يتخذونها قواعد عسكرية، ليتوجهوا صوب مطار البصرة الدولي وليتخذوا منه معسكراً مؤقتاً.

ولذلك فقرار الانسحاب في جوهره ينبني على تكتيكين رئيسيين:

الأول:

الخروج من مركز مدينة البصرة بعد إخلاء القصور الرئاسية، أي عملياً ترك المناطق التي تصنف عادة بأنها مناطق «الكثافات السكانية» وذلك لتجنب مواصلة الاحتكاك العنيف بالقوى المسلحة (التي باتت خريطتها معقدة للغاية) والاتجاه نحو الصحراء حيث (الكثافات النفطية). إن أقرب نقطة لهذه المنطقة هي مطار البصرة. وفي هذا الإطار ارتأى بعض المراقبين السياسيين أن السبب الرئيس لاختيار المطار قد يكون مرتبطاً بخطة طوارئ سرية أعدها الجيش، تقوم فيما تقوم عليه على تأمين ممر آمن لفرار الجنود في حالة الانهيار والهزيمة.

الثاني:

التخلص من الإرث البغيض الذي تركه طوني بلير تدريجاً، وترك الأمريكيين يسددون وحدهم فاتورة الغزو الباهظة. وبذلك تكون واحدة من أكثر قصص غزو العراق قد انتهت نهاية منطقية، فالبصرة لم تعد نموذج المدينة الهادئة والسعيدة، والسكان التعساء هناك لم يعودوا يبتلعون الأكاذيب. كما أن المحتلين أنفسهم لم يعودوا يشعرون بأي قدر من الأمن هناك، مثلهم مثل السكان المذعورين من سطوة المليشيات المتعاظمة. إن حجم التحديات والضغوط التي واجهت البريطانيين طوال السنتين الماضيتين، يكشف عن المدى الذي ذهب فيه تزييف الوقائع، فهم كانوا باستمرار تحت رحمة قوى وجماعات مسلحة محلية كانت تزداد شراسة وعدوانية في كل لحظة تتعاظم فيها فرص وأشكال التنافس فيما بينها. وفي ظل حالة غير مسبوقة من الانهيار الأمني والسياسي للبلاد؛ فإن البريطانيين كانوا يكتشفون - على الأرض- حقائق أخرى، من بينها أنهم لن يفلحوا - في نهاية المطاف - في بناء نموذج استعماري جيد. ويبدو من سلسلة وقائع مترابطة أن الضغوط التي مارستها إدارة بوش على لندن هي التي تسببت بوقوع التباس في سرد قصة الانسحاب، وتأخيره وربما تأجيله إلى ما بعد مرحلة تطبيق مقترحات ووكر- بتريوس. ومهما يكن من أمر؛ فإن البريطانيين سوف يتركون البصرة عاجلاً أم آجلاً وهم يشعرون بالإحباط بسبب افتضاح مضمون القصة، فليس ثمة بعد الآن، نموذج استعماري جيد عن مدينة «هادئة تحت الاحتلال» حيث ينشغل السكان بإطعام أولادهم بدلاً من إطلاق الصواريخ على المعسكرات. كما أن هذا النموذج الخيالي بات يفتقد لأبسط عنصر من عناصر النجاح أو التقدم على الأرض. وعلى سبيل المثال؛ فقد أدى تفاقم

الصراع واحتدامه بين حزب الفضيلة ومليشيا بدر ومليشيا الصدر، وهو صراع متراكب الأبعاد نظراً للطبيعة المعقدة للخلافات حول السيطرة على عمليات تصدير النفط من الموانئ وتقاسم المال والسيطرة على السكان، إلى تحويل جذري في مهمة القوات، وبحيث أصبحت مع الوقت تتركز أكثر فأكثر على «المهام الأمنية». إن التغيّر الذي طرأ على طبيعة المهمة المركزية لقوات الاحتلال في البصرة، يكاد يتمثل في تلاشي أي أهداف ذات جدوى، وفي ظهور أهداف بدلاً منها ذات طابع تكتيكي، يغلب عليها أسلوب التدخل العنيف في الأحداث وإلى الدرجة التي أصبح فيها الجنود أكثر شبها برجال إطفاء الحرائق التي تندلع هناك وهناك. وبلغة العسكريين البريطانيين؛ فإن صراع المليشيات من جهة، وظهور مقاومة منظمة من جهة أخرى، بدد كل الآمال بأي إمكانية حقيقية للعودة إلى الأهداف الأصلية للاحتلال.

وفي هذا السياق؛ فإن التبدل في خريطة تحالف وصراع المليشيات يحمل في طياته مخاطر جديدة، وهناك أنباء متواترة عن توافق بين الفضيلة والصدر وجناح من حزب الدعوة. وإذا ما برز أي ائتلاف شيعي جديد بديل عن الائتلاف الشيعي القديم، فهذا يعني أن البصرة ستكون قد خرجت نهائياً عن أي إمكانية للسيطرة عليها من جانب البريطانيين، فهؤلاء سوف ينتقلون من التنافس إلى الشراكة. بيد أن العامل الأهم والحاسم في معادلة الصراع هذه سيكون بكل تأكيد صعود نجم مقاومة وطنية شيعية منظمة، وهذه بدأت تطل برأسها بقوة متحدية المليشيات والاحتلال على حد سواء. لقد سعى الأمريكيون والبريطانيون عبثاً إلى تصوير المقاومة في عاصمة الجنوب العراقي على أنها «مليشيات» مسلحة مدعومة من إيران، بينما نعلم أن هذه المليشيات كانت منشغلة في صراع

لصوصي، ولم تكن معنية بمقاومة الاحتلال بمقدار اهتمامها بالمغانم. وبالطبع فليس منطقياً أن من يمارس القتل وأعمال النهب هو نفسه مَنْ يقاوم الاحتلال؟

إن المقاومة التي واجهت البريطانيين في البصرة طوال السنتين الماضيتين، أبعد ما تكون عن الارتباط بهذه المليشيات. كما أنها أبعد ما تكون عن تلقي الدعم من إيران أو حزب الله اللبناني - كما يزعم الأمريكيون -. وسوف تكشف الحقائق ذات يوم أن الذين ألحقوا الهزيمة بالمحتلين كانوا جماعات منظمة انتظرت الوقت والظرف المناسب لتباشر نشاطها. اليوم ومع اقتراب البريطانيين من لحظة الفرار من مستنقع البصرة؛ فإن المقاومة هناك ستفرد جناحها الثاني لتحلق. قد يبدو وصف صحيفة «الأندبندت» البريطانية لرد فعل الجنود وهم يتلقون نبأ الانسحاب، جديراً بأن ينظر إليه باعتباره تجسيداً لنوع وطبيعة المأزق البريطاني في البصرة، فهم لم يكونوا سعداء وحسب؛ بل كانوا يشعرون «بالخلاص» على حد تعبير الصحيفة. وحين يشعر المحاربون - أي محاربين وبصرف النظر عن عدالة القضية التي يقاتلون من أجلها - بأن الفرار من المعركة يستحق شعوراً بالسعادة؛ فإن النصر سيكون عندئذٍ بعيد المنال.

٥: «المسلحون الجدد»: القبيلة ضد «طائفتها»

ليس صحيحاً ما يُقال عادة في بعض وسائل الإعلام الغربية والعربية، وفي بعض ما يُنشر من تحليلات سياسية هنا وهناك، بأن الولايات المتحدة الأمريكية دخلت الحرب ضد العراق دون استراتيجية سياسية تغطي مرحلة ما بعد الاحتلال وإسقاط و«محو النظام».

ما يجري اليوم يكذّب هذا الزعم، فالكثير من الوقائع تشير إلى أن الأمريكيين ينفذون «استراتيجيات ما بعد الاحتلال» دون ضجيج، وهم بخلاف بعض الصور النمطية والزائفة، يعرفون بالضبط ما يفعلون وليسوا مجرد «صبيان بلهاء» غطسوا في المستنقع، نتيجة عدم التخطيط «لمرحلة ما بعد عبور النهر». وقد يكون الوقت مناسباً الآن وفي ضوء ما يجري، تعديل بعض تصوراتنا عن أهداف الغزو ونتائجه، والتعرّف بدقة أكبر على ما يجري التخطيط له في المستقبل. صحيح أن الجيش الأمريكي هناك يغطس في الوحل، وصحيح أيضاً أن إدارة بوش مرتبكة سياسياً؛ بل وشبه عاجزة أمنياً وعسكرياً عن ضبط إيقاع الفوضى في هذا البلد التعيس. ولكن الصحيح كذلك، أن الأهداف المنشودة من الغزو تكاد تتحقق بسرعة، فها هو ذا العراق نفسه يتفكك أمام أنظارنا ويغرق في المستنقع لا الأمريكيون وحدهم. ولمعرفة ما يجري في العراق دون مواربة ولا تضليل، يتعيّن رؤية ثلاث مراحل ومنعطفات أساسية في مرحلة ما بعد الغزو. يمكن وصف المرحلة الأولى، بأنها اتسمت وبشكل فاضح بغلبة تكتيك «التحالف مع طائفة ضد طائفة أخرى». وهذا حقيقي تماماً، لأن الأمريكيين قاموا بعد محو الدولة الوطنية وتفكيك مؤسساتها ومرتكزاتها الاجتماعية والسياسية، بإضعاف طائفة بعينها وتهميش دورها السياسي

لحساب طائفة أخرى. وإذا كان هذا الأمر صحيحاً كما تفيد بذلك سلسلة من الوقائع والأحداث؛ فالصحيح كذلك، أن المرحلة الثانية من الغزو، اتسمت وعلى طول الخط بتطبيق تكتيك «إعادة بناء التحالف مع الطائفة المهزومة في الصراع». وهذا حقيقي تماماً أيضاً، لأن الأمريكيين عادوا إلى سياسة إضعاف الطرف المنتصر وتقوية الطرف المهزوم، وذلك من خلال اعتماد ما بات يُعرف ببرنامج «تسليح العشائر»، وهو برنامج خطير يقوم على أساس ضخ أموال وأسلحة لقوى اجتماعية من أجل الزّج بها في قلب الصراع الدائر.

ولعل زيارة وفد من «مجلس صحوة الأنبار» وهو تجمع لجماعات وقوى عشائرية من غرب العراق (السني) إلى واشنطن، تصلح مؤشراً لكشف طبيعة وأهداف هذا البرنامج؛ إذ قال أحد زعماء الوفد لوسائل الإعلام بعد لقاء مطوّل مع كوندي (وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس) وحرفياً (إن رجال القبائل يطلبون مئات المليارات من الدولارات كتعويضات قبل موافقتهم على الانخراط في التعاون مع الأمريكيين ومواصلة قتال القاعدة).

وللمعلومات؛ فإن برنامج التسليح الذي ارتعدت له أوصال حكومة المالكي، ودخلت بسببه في جدل عقيم مع القيادة الميدانية لقوات الاحتلال، يتضمن ضخ أموال هائلة والسماح بتدفق أنواع متطورة من الأسلحة، وهو مكرّس بالكامل من أجل تحقيق هدف مركزي في المناطق الغربية من العراق، يمكن وصفه - بجملة واحدة - بأنه برنامج تمكين ومساعدة قبائل غرب العراق (السنية) من التحوّل إلى قوة شبه عسكرية، بديلة عن القوى السياسية التقليدية التي قدمت نفسها ممثلة لأهل السنّة. الآن، ومع تفجر الصراع في جنوب ووسط العراق بين بعض العشائر «الشيعية»

والميليشيات المسلحة؛ فإن معالم المرحلة الثالثة تصبح أكثر وضوحاً: تفجير الصراع داخل الطائفة الواحدة من خلال اعتماد تكتيك «القبيلة ضد طائفتها». وهذا حقيقي تماماً أيضاً، فالمتتبّع للأحداث الدموية التي جرت في كربلاء والديوانية والبصرة سيلاحظ كيف أن الشيعة هناك، أصبحوا في وضع يتجهون فيه نحو صراع مماثل للصراع الدائر في الغرب العراقي؛ فكما تقاتل القبائل «السنية» جماعات مسلحة «سنية» - ما يعرف بتنظيم القاعدة أو دولة العراق الإسلامية- فإن القبائل والعشائر الشيعية في جنوب ووسط العراق، باتت على أبواب صراع مكشوف ضد «الميليشيات الشيعية».

إن تفكيك العراق قد لا يكون ممكناً في المرحلة الثالثة من «استراتيجيات» احتلاله، من دون عودة هذا البلد إلى مرحلة ما قبل دولة، والمجتمع إلى طور ما قبل مجتمع. وليس أدّل على إمكانية تحقيق هذا الارتداد التاريخي، من عودة مجتمع مثل المجتمع العراقي إلى «عشائر وقبائل» فرغت كل واحدة منها من مقاتلة «أولادها العاقين»، واستقرت في أوطان خاصة بها، أي في «أرضها الموعودة». هذه الأرض الموعودة هي «أرض الفيدراليات» التي لن تفيض أبداً، لا لبناً ولا عسلاً؛ وإنما دماً ممزوجاً بالكراهية والأحقاد المتأصلة. فهل يتجه العراق نحو نوع من صدام مكشوف داخل الطائفة الواحدة (وليس حرباً أهلية بين الطوائف)؟ دعونا ننتظر.. فقد تكشف الأيام القادمة ما خفي من «استراتيجيات» ما بعد الاحتلال، وقد يصبح مطلب الفيدرالية مطلب بعض القبائل لا الأحزاب. يكفي القول إن بعض قبائل الغرب العراقي بدأت تتحدث عن مطلب «دمج الأنبار» بالأردن؟ وإذا ما صدقنا مثل هذه التقوّلات، فهذا يعني أن العراق يمكن أن يتجه بسرعة نحو الانهيار.

٦ : صراع الأضرحة و «المقامات المقدّسة»

جاء قرار الوقف السني بالاستيلاء على مقر هيئة العلماء المسلمين في العراق، ثم مداهمته بقوة عسكرية هي مزيج من «مليشيات» وأجهزة حكومية؛ بل ووضع اليد على ممتلكاته بزعم «دعم الهيئة للإرهاب» تارة، وبزعم «ملكية الوقف السني لأرض المسجد الذي حولته الهيئة إلى مقر لها» تارة أخرى، ليضع مسألة الصراع داخل الطوائف في العراق داخل إطارٍ سياسي وامني لا سابق له. قبل التاسع من نيسان / أبريل ٢٠٠٣ لم تكن هناك مؤسسة دينية في العراق تدعى الوقف السني، ولا مؤسسة دينية أخرى تدعى الوقف الشيعي. بعد التاسع من نيسان / أبريل، ومع تشكيل مجلس الحكم المؤقت بقيادة وإشراف بول بريمر الحاكم المدني، جرى الإعلان رسمياً عن إلغاء وزارة الأوقاف القديمة وتشكيل مؤسستين دينيتين باسم «الوقف السني» و«الوقف الشيعي». وبطبيعة الحال، فقد كان جامع «أم المعارك» أكبر مساجد العراق قاطبة في قلب بغداد، معقلاً من معاقل مقاومة الاحتلال، وقد غيّرت الهيئة اسمه إلى «جامع أم القرى» تيمناً باسم مكة القديم، ثم اتخذت منه مقراً لها وليصبح بعد وقت قصير فقط، أشهر مكان للتجمعات المناوئة للاحتلال في العراق. فما الذي دفع الوقف السني إلى مداهمة مقر الهيئة اليوم؟

قد تكون من أبرز معالم هذا النمط من الصراعات الدينية في العراق الجديد، حول «الأماكن المقدسة» والمساجد والأضرحة ومراقد الأولياء، أن موضوعها الحقيقي في المرحلة القادمة من التجاذب السياسي سوف يدور داخل الدين وحوله. في الواقع لم يكن قرار الوقف السني مفاجئاً أو مقطوعاً عن السياق، لا بالنسبة لهيئة العلماء التي يقودها الشيخ الجليل

حارث الضاري، ولا كذلك بالنسبة للمراقبين السياسيين؛ فالجميع تقريباً حذروا في مناسبات مختلفة من انزلاق الصراع إلى «مستوى صراع داخل كل طائفة» وليس بين الطوائف. المفاجئ في القرار، أنه جاء متزامناً مع اندلاع معارك عنيفة بين جماعات شيعية متنافسة «حول المراقد المقدسة في النجف وكربلاء»؛ وهذه بلغت في بعض مراحلها مستوى مخيفاً من العنف حين تلازمت مع وقوع انتهاكات فظيعة ضد المدنيين في كربلاء. ولكن،إذا كان حادث الاستيلاء على مقر الهيئة ووضع اليد على «ممتلكاتها» قد اتخذ بدعوى ملكية الأرض للوقف السني وحسب، وأن الهيئة حوّلت جامع «أم القرى» مقراً لها من دون تصريح أو موافقة الوقف؛ فإن الطريقة التي جرى فيها تنفيذ القرار تؤكد دون أدنى لبس، أن مهندسي الخطوة يفتشون عن مداخل قانونية وسياسية لتشريع الصراع داخل الطائفة وتسويغه. وهذا عينه تماماً ما يحدث على «جبهة الشيعة»، فالصراع في المناطق الشيعية على «الأضرحة وممتلكاتها» سواء في كربلاء أم في النجف، بين التيار الصدري و(منظمة) بدر، يكاد ينزلق إلى مستوى صراع بلا مسوغات حقيقية، ذلك أن «ممتلكات الأماكن المقدسة» من مسؤولية الوقف الشيعي وليس الميليشيات؟ فماذا يعني نشوب حرب حول «الأماكن المقدسة» داخل كل طائفة؟ قد لا يتصل الأمر برمته، لا من قريب ولا من بعيد، بقيمة هذه الممتلكات المادية ولا حتى بحاجة هذا الفريق أو ذاك إلى أموال «الأضرحة والمساجد» أو حاجته إلى هذا المكان أو ذاك؛ بل بتفجير صراع جديد ومخيف تصبح فيه السلطة الروحية للمسلمين، موضوعاً من مواضيع النزاع الديني ومادة متفجرة في حرب لا هوادة فيها، وهذه المرة، حين تشعر كل جماعة داخل الطائفة الواحدة، أن «عدوّها» أصبح داخل معقلها الروحي لا خارج أسوار المكان المقدس، وأن

كل عملها يجب أن يتركز على «طرد الجماعة المارقة». وفي حرب من هذا الطراز، قد لا يعدم المرء رؤية «مجانين» يقومون بتدمير الأماكن المقدسة أثناء المحاولات المحمومة لاسترجاعها. وعندما يحدث مثل هذا الأمر (الخيالي حتى الآن) فإن المسلمين الشيعة والسنة سيكونون قد دمروا بأنفسهم وبيدهم (لا بيد عمرو) معاقلهم الروحية ورموزهم الدينية؛ بل وأسهموا في تحويل «إسلام كل طائفة» إلى «إسلامين متنازعين» يقفان على طرفي نقيض.

قبل سنوات قليلة شهد بلد عربي، أول «بروفة» لهذا النوع من الحروب، حين استولت «طائفة» إسلامية على «أضرحة ومراقد» طائفة أخرى، وكادت - لولا لطف الله - أن تنشب حرب طاحنة لا تبقي ولا تذر. لكن العقلانية وروح الانضباط في المجتمع وحتى حزم الدولة، أسهم في قطع الطريق على مشروع الفتنة وقبرها في مهدها. والمطلوب اليوم من العراقيين السنة والشيعة على حد سواء، أن يبرهنوا على أنهم «أكثر ذكاء من أن يتم استغفالهم» أو توريطهم في نزاعات من هذا النوع؛ بل وأن يستلهموا من تاريخ الإسلام فكرته الحقيقية عن نفسه بوصفه ديناً عالمياً عظيماً وليس «دين طوائف متناحرة». وكم سيكون أمراً مثيراً للسخرية حين يكتب تاريخ العراق - ذات يوم - أن المسلمين في هذا البلد «تشاجر بعضهم مع بعض» ومع «أشقائهم» حول «المساجد والأضرحة والمقامات» بينما كان الاحتلال يمزق بلادهم ويقوم بتقطيع أوصالها بلا رحمة.

٧: لغز مقتدى الصدر وتياره.. وصراع «ملوك الطوائف»

تثير مواقف «التيار الصدري» على المستويين السياسي والعسكري، كما تثير خطب وتصريحات زعيمه الشيخ مقتدى الصدر، وإلى حد ما بعض مواقفه الفقهية - الدينية، الكثير من الأسئلة الحائرة في العراق. وتتضاعف هذه الحيرة، حين يجد العراقيون أنفسهم وجهاً لوجه، أمام مواقف وسياسات لا يكاد يجمعها جامع، وهي تصدر بوجه الإجمال عن قادة وأعضاء بارزين في التيار نفسه الذي يخوض صراعاً مسلحاً مزدوجاً؛ ضد القوات الأمريكية في شرق بغداد (مدينة الثورة) من جهة، وضد قوات الشرطة العراقية جنوب ووسط العراق (البصرة والديوانية والناصرية والسماوة) من جهة أخرى؛ فيما التيار نفسه ينغمس أكثر فأكثر في أعمال إجرامية ذات طابع طائفي صارخ؟

يُقال إن الألغاز لا تصبح ألغازاً إلا حين تختلط الكلمات التي تؤلف اللغز بعضها ببعض. تماماً كما تختلط فصول الملهاة بفصول المأساة، وبحيث يحار نظارة المسرح: هل هم يشاهدون شيئاً مثيراً للسخرية أم يشاهدون أمراً محزناً يدمي القلب؟ ولئن كان هذا البلد التعيس الحظ يعّج اليوم بالألغاز، السياسية والأمنية والأخلاقية وذلك مع ارتفاع وتيرة «الجثث مجهولة الهوية»، وتدهور أوضاع المدنيين بصورة مأسوية مع تصاعد أعمال التهجير في معظم المدن والقرى وبلوغها معدلات مثيرة للفزع؛ فإن تيار الصدر، ومع كل ساعة تمر من عمر الاحتلال الأمريكي للعراق، يغدو أكبر هذه الألغاز قاطبة. وبالفعل ليس ثمة من لغز محير ومشوش لعقول العراقيين، مثلما هو الحال مع لغز مقتدى الصدر، حتى

إن رئيس الوزراء نوري المالكي وهو حليف التيار وجد نفسه مضطراً لمهاجمة جيش المهدي ووصفه بأنه «جيش المجرمين». وبالفعل؛ فإن الكثير من مواقف وتصرفات القادة السياسيين والأمنيين لتيار الصدر، لا تبدو مفهومة أو قابلة للتفسير حتى بالنسبة للحلفاء. وهي في وجه العموم لا تكاد تتماثل أو تتشابه مع مواقف سابقة أو لاحقة.

مصدر الحيرة يكمن في أن هذا التيار يفعل الشيء ونقيضه، فهو يصارع قوات الاحتلال وفي الوقت نفسه هو «أداة» في يدها؟ آخر هذه المواقف المتناقضة، الإعلان ثم التراجع عن تسيير مظاهرة مليونية تزحف نحو سامراء، احتجاجاً على تدمير ما تبقى من منارتي ضريحي الإمامين العسكري والهادي، وذلك بعد ساعات فقط من التفجير الإجرامي الذي أثبتت التحقيقات الأولية، أن منفذيه ينتمون إلى قوة المغاوير التابعة لوزارة الداخلية وليس لأي جماعة «إرهابية». جاء الإعلان عن تسيير المظاهرة ثم التراجع عنها، في ذروة «احتقان طائفي» غير مسبوق، أسهم في تأجيجه وتصعيده إصرار مقتدى الصدر نفسه على المضي قدماً في حشد مليون زائر من مختلف المدن الشيعية، للزحف نحو مدينة صغيرة لا يزيد عدد سكانها «من أهل السنّة» على ٣٥٠ ألفاً؟ وبمقدر ما أثار قرار التراجع عن المسيرة «الطائفية» المليونية الارتياح والشعور بالأمل؛ فإن العراقيين الذين حبسوا أنفاسهم وهم يترقبون ساعة انطلاقها، ظلوا يتساءلون بمرارة حتى بعد الإعلان عن التراجع، عمّا إذا كان هذا التناقض ناجماً عن التهور وضعف الخبرة و«المشاعر الطائفية»، أم أنه جزء من استراتيجية لنشر «الفوضى» يلعب فيها التيار دوراً محورياً؟ لقد بلغ هذا التناقض في المواقف ذروته، حين أعلن تيار الصدر عن «اعتراضه» على بعض بنود قانون النفط والغاز، وبشكل أخص على المواد التي تتيح للشركات الأجنبية

الدخول شريكاً في صناعة النفط، بينما كانت المعارك في السماوة تحتدم بين جيش المهدي من جهة وقوات فيلق بدر والشرطة من جهة أخرى، وفي الآن ذاته كانت «قطعان» هذه الميليشيا المجرمة تهاجم المواطنين الآمنين في قلب بغداد؟ إنه شيء لا يشبه شيئاً آخر كما يقال؟ مصدر التناقض في كل هذا الموقف أن الحليف الوثيق للتيار، رئيس الوزراء هو من وقّع مرسوم إحالة القانون على مجلس النواب، وهو من أعطى أوامره بنشر قوات الشرطة ومواجهة جيش المهدي في أحياء السماوة والناصرية والديوانية؟ ومن غير شك؛ فإن انضمام الصدر إلى «جبهة» المعترضين على تمرير قانون النفط والغاز، وبصرف النظر عن أي محاولة لتفسير الموقف، سوف يسهم في التأسيس «لتحالف» برلماني عريض يضّم الصدريين إلى جبهة التوافق «السنية». وقد يضعهم بسرعة في مواجهة مكشوفة مع الائتلاف الشيعي - الكردي وربما مع حليفهم المالكي.

إن أي تفسير للتناقض في سلوك التيار الصدري سياسياً واجتماعياً، يجب أن يلاحظ حقيقة أن هذا التيار رهن مصيره كلياً بثلاثة محاور استراتيجية:

الأول: محور التحالف الداخلي

لقد ولد التيار وهو لا يملك خياراً للتحالف مع أي «قوة شيعية تاريخية» سواء من داخل الائتلاف الحاكم أم من خارجه، يمكن أن يسهم في تقديمه للجمهور الشيعي باعتباره قوة «سياسية»، سوى حزب الدعوة. وفي الواقع؛ فإن الجماعات الشيعية الأخرى ولأسباب كثيرة ومعقدة، تكنّ للصدريين مشاعر عداء وكراهية وحتى مشاعر ازدراء واحتقار. إن الخصومة المستفحلة بين الصدريين وآل الحكيم من جهة، وبين حزب

الدعوة والمجلس الأعلى (الذي يقوده الحكيم) من جهة أخرى، هي التي أسهمت في توثيق حلف الصدر- المالكي. بكلام آخر؛ فإن تيار الصدر ولد وهو محكوم بشرط الخصومة مع آل الحكيم، تماماً مثلما ولد المجلس الأعلى وهو محكوم بشرط الخصومة لحزب الدعوة. وأن التيار الصدري في هذه الحالة، ولهذا السبب وحده أو لأسباب أخرى كثيرة، لا يملك من خيار سياسي سوى «تقاسم الأدوار» مع المالكي تارة والدخول في صراع خفي ضده تارة أخرى. ولذلك، حين يجد المالكي نفسه - تحت ضغط الأمريكيين وتهديدهم المستمر بإقالته - مرغماً على التعجيل في توقيع قانون النفط والغاز، وإحالته إلى البرلمان؛ فإن الخيار الوحيد المتبقي أمامه سيكون في هذه الحالة، الطلب من الصدريين تشكيل تكتل برلماني معارض لتمرير القانون أو على الأقل «تقبّل» وجود هذا التكتل.

لهذا السبب قد يبدو سلوك الصدريين متناقضاً، فهم يعارضون قانون النفط والغاز لا لحساب موقف وطني صادق وجريء؛ بل لحساب الحليف المحاصر بالضغوط، والذي يدخلون ضده في صراع شبه مكشوف؟ لا يعني هذا، ولا بأي صورة من الصور، أن المالكي لا يريد أو لا يرغب في تلبية مطالب الأمريكيين؛ بل يعني أنه بات على قناعة تامة أن آخر قانون يوقعه بوصفه رئيس وزراء؛ إنما هو قانون النفط والغاز، وأن الأمريكيين سوف يقومون - في اليوم التالي لتمرير القانون - بالتخلص منه وإرساله إلى «المتحف السياسي لرؤساء وزراء الاحتلال». إنه يلعب آخر أوراقه من خلال «تمرير القانون في الحكومة ومحاولة مقاومته في البرلمان»، وذلك من أجل ترضية الإيرانيين الساخطين عليه، وربما تهدئة خواطر حلفائه الصدريين الهائجين، عسى أن تكون هذه الترضية كافية لإنقاذه من السقوط.

الثاني: محور التحالف الإقليمي

لقد ربط التيار نفسه بشكل وثيق بتحالف «إقليمي» مع إيران التي تكره المالكي. ولذلك بات – بفضل الروابط مع طهران على الأقل منذ سنتين – يعتمد كلياً في تمويله وتدريب عناصره على المعونة الإيرانية المباشرة وغير المباشرة. وفي إطار هذه العلاقة وجد التيار نفسه منساقاً إلى الصدام «والمماحكة» مع الأمريكيين والبريطانيين، لا لحساب موقف وطني صلب وجريء؛ بل لحساب الحليف الإيراني الذي تحاصره هو الآخر، ضغوط الأمريكيين وتهديداتهم بضربه في العمق العراقي. وبهذا المعنى؛ يغدو الصدام شبه اليومي بين تيار الصدر وقوات الاحتلال الأمريكي مصمماً لأغراض وحسابات إيرانية خالصة، ومن اجل تحسين شروط التفاوض على «مستقبل العراق»، بأكثر مما هو «عمل من أعمال مقاومة الاحتلال».

الثالث: محور الصراع مع المنافسين

في سياق التطورات الراهنة من المرجح أن يتجه التيار بقوة نحو تحوّله إلى قوة بديلة عن المجلس الأعلى. ويبدو من معلومات متواترة، أن الإيرانيين أبلغوا قيادة المجلس، رغبتهم في «تراجعه إلى وراء» داخل المسرح السياسي العراقي، لحساب تقدم الصدريين باعتبارهم قوة بديلة. وتشير معلومات أخرى إلى أن إيران وفي مرحلة ما بعد المالكي، سوف تستثمر قوة الخصومة الفقهية والسياسية لآل الحكيم، للتعجيل في فك ارتباطهم بها، والسماح للصدريين بلعب دور أكبر في الوسط الشيعي. هذه المحاور الثلاثة التي يتجه التيار الصدري صوبها بسرعة، سوف تسهم في المرحلة المقبلة في تبلوره نهائياً، باعتباره قوة «جماهيرية»

مسلحة تتلاعب بها السياسة الإيرانية كيفما تشاء، تماماً مثلما تتلاعب بها تحالفات وحسابات وخصومات داخلية. وهو ما سيكون من شأنه تحوّل سلوك مقتدى الصدر السياسي إلى لغز محيّر غير قابل للحل.

إن التحالف مع حزب الدعوة، والخصومة المستفحلة مع آل الحكيم، والارتباط الكلي بإيران، ثم التحالف فالصراع ضد رئيس الوزراء الحليف للتيار، هي عوامل وعناصر متناقضة بطبيعتها. ولأن التيار محكوم بشروطها وتفاعلاتها؛ فإنه سيبدو غداً - كما يبدو اليوم - لغزاً محيّراً. وكما هو واضح في ضوء تصرفات وسلوك أعضاء هذا التيار؛ فإنهم يبدون «طائفيين» يرتكبون أعمال قتل وخطف وتهجير واسعة النطاق، وفي الآن ذاته يبدون مقاومين للاحتلال؟ وهذا هو بالضبط لغز التكتيك الإيراني في العراق، فالأمريكيون يلحّون على تصوير إيران مصدّراً للسلاح والذخائر وأنها تموّل «وتساعد المقاتلين والمقاومين»، بينما يجري اتهامهم «بتأجيج الفتنة الطائفية»؟ فهل إيران شريك في الاحتلال أم هي طرف «يدعم المقاومة» كما يزعم الأمريكيون؟ أليس من المنطقي القول إن لغز الصدر ولد من رحم لغز آخر هو لغز السياسة الإيرانية في العراق؟ وبالطبع، فمن الصعب على المرء، الجمع بين هاتين الصورتين؛ إذ كيف يكون المقاوم للاحتلال هو نفسه مرتكب الجرائم؟ وهكذا؛ ومع دخول حكومة نوري المالكي طوراً جديداً من أطوار الأزمة المستعصية، بتعليق جبهة التوافق مشاركة وزرائها الستة في أعمال الحكومة - وهو قرار يستكمل من الناحية الإجرائية خطوة إقالتها - سوف يستعد «ملوك الطوائف» في العراق الجديد لخوض جولة جديدة من الصراع. ولنقل إنهم استعدوا فعلياً وبما تبقى أمامهم من وقت، لخوض آخر المعارك حول السلطة والنفوذ وتقاسم ثروات البلاد. ولكن، من بين هؤلاء جميعاً

سيبدو «ملوك التيار الصدري»، الأكثر تأهباً واستعداداً للدخول في حقبة جديدة من حياة التيار. لقد أصبحوا، بفضل قوة التناقض في شبكة تحالفاتهم وارتباطاتهم، وحتى بفعل قوة خصومتهم لمنافسين آخرين وربما «حساباتهم» السياسية «أيضاً، ذراعاً إقليمياً» لإيران، أو امتداداً «إدارياً» طبيعياً لمؤسستها العسكرية. وهم يتأهبون اليوم، للعب دورهم الجديد بوصفهم قوة ضاربة في صراع طائفي تختلط فيه شعارات الوطنية بتكتيكات التملق للاحتلال، تماماً كما يختلط فيه الدم بالنفط. وفي هذا الاختلاط يكمن اللغز المحيّر لمقتدى الصدر؟ هل هو زعيم وطني شعبي معادٍ للاحتلال؟ أم أنه - كما يراه كثيرون - مجرد أداة «إيرانية» طيعة في لعبة إقليمية كبرى؟ أم أنه «مؤسسة» يتلاعب بمصيرها المستثمرون وأصحاب الأسهم الكبيرة؟ وهل حقاً ما يشاع عن «اختراق» أمريكي واسع النطاق سوف يحوّل التيار برمته إلى «عنصر» واحد من عناصر ملهاة ساخرة اختلطت فصولها بمأساة مرعبة؟

٨: مأدبة غداء من أجل محاصصة جديدة تعيد «تقاسم العراق»

ليس هناك «مأدبة غداء» في تاريخ العراق الحديث، يمكن أن تشبه المأدبة التي دعا إليها رئيس الجمهورية جلال الطالباني في منزله، وقام خلالها رئيس الوزراء نوري المالكي بالإعلان رسمياً عن تشكيل «تكتل» سياسي جديد سيقود البلاد من الآن حتى إشعار آخر؛ سوى مأدبة الغداء الشهيرة التي دعا إليها نوري السعيد رئيس وزراء العراق صيف عام ١٩٥٨، وأعلن خلالها عن تشكيل آخر وزارة عراقية له، قبل أن تطيح به ثورة تموز/ يوليو من العام نفسه. الظروف ذاتها - تقريباً - من حيث درجة الاستعصاء في الأزمة السياسية، والجماعات المأزومة نفسها - تقريباً - من حيث درجة ولائها للبريطانيين سادة العراق الملكي -. ولولا الكثير من التغيّرات التي طرأت على عراق ما بعد الملكية، لجاز للمرء القول إنه العراق ذاته أيضاً وأن شيئاً لم يتبدل. المدعوون أنفسهم والأسياد أنفسهم أيضاً. ولنتذكر أن العراق - في هذا الوقت - وحين كان الساسة في منزل نوري السعيد يتناولون الطعام، كان يشهد حواراً متواصلاً حول عراق «من ثلاث ولايات». فما أشبه الليلة بالبارحة. على أن التاريخ جرى بصورة مغايرة للأحاديث التي دارت في ذلك اليوم القائظ. وتلك كانت آخر «مأدبة غداء» يقيمها رئيس وزراء عراقي في منزله.

لقد جرت في النهر مياه كثيرة منذ ذلك الوقت، وبحيث تبدّلت بصورة مذهلة، الأدوار والشخصيات والوقائع وأساليب تنفيذ المناورات. لكن شيئاً من أخلاق البيع والشراء والتلاعب بمصائر الأوطان لا يبدو أنه تغير في عقول بعض الساسة. ويتذكر الكثير من العراقيين اليوم، بما

يشبه استذكاراً جماعياً للصور المحزنة عن فساد الطبقة السياسية في الخمسينات من القرن الماضي، عندما كان «العراق القديم» يُدار من السفارة البريطانية ببغداد، كيف أن مآدب الطعام في العهد الملكي، كانت تتخذ طابعاً سياسياً صرفاً، لأنها المناسبة الوحيدة التي يمكن فيها جمع أكبر حشد من القوى والجماعات المتصارعة على المال والنفوذ. وطبقاً للمثل الشعبي، أطعم المعدة تستحي العين.

إن كتّاب التاريخ، يعرفون جيداً كيف أن نوري السعيد، وكلما لاح شبح سقوطه وراح يتراقص أمام عينيه، كان يسارع إلى دعوة رجال السياسة إلى مأدبة طعام في بيته، ليخرج في الصباح التالي قائلاً: إن الأزمة في البلاد لا تقترب من لحظة الانفجار، والحكومة الجديدة سوف «تخرج الزير من البير». وبالطبع لم يخرج أي زير من أي بئر، ولا رئيس الوزراء نفسه أفلت من المصير المحتوم. ومع ذلك، ثمة فارق هائل بين المأدبتين، هو الفارق عينه تقريباً بين نوري السعيد ونوري المالكي؟ والأخير لا يشبه الباشا في أي شيء بكل يقين، لا في درجة ذكائه ولا دهائه ولا خبرته السياسية. اللهم إلا في كونه يحمل اسماً شبيهاً. لقد استعاد بعض العراقيين، وهم يستمعون إلى أنباء الإعلان عن قيام تكتل رباعي جديد، واحدة من أكثر الصور إثارة للسخرية في تاريخ العراق الحديث، فلقد كانت الوزارات تتشكل أثناء التهام الطعام وتنظيف الأسنان «بالنكاشات»، بينما مسبحة نوري باشا السعيد تطقطق في الصالة وسط قهقهات الساسة المرائين الذين كانوا يدخلون في نقاشات - لساعات عدة - حول حصة هذا الفريق أو ذاك من الحقائب الوزارية، بينما كان العراق ينزلق إلى الهاوية وتضطرب أحواله ويعّم فيه الفساد والفقر.

اليوم، وبعد نحو خمس سنوات دامية ومرّوعة من الاحتلال الأمريكي

للعراق، وبينما البلاد تغطس في المغطس الرهيب للموت المجاني الأكثر فضائحية مأسويةً في التاريخ الحديث للبشرية؛ فإن أكثر الصور إثارة للفزع لتبدو - بكل يقين - صور الساسة الجدد لا غيرهم، هؤلاء الذين برهنوا على انعدام حس مخيف؛ بل واستهتار بأرواح ومصائر الملايين من العراقيين. تُرى ماذا يرتجي المواطن العادي من ساسة فاسدين لا يتحرّجون قط، حتى من تندّر مواطنيهم على درجة نهمهم وحجم سرقاتهم وتورطهم بأعمال قتل إجرامية؟

في هذا البلد التعيس، وحيث تبدو الطبقة السياسية - بكل ما قيل ويقال عن فسادها المالي والإداري- وبكل ما يتلازم مع هذا الفساد من مظاهر فوضى سياسية وأمنية؛ وكأنها قررت أن تسترد من الماضي صورتها القديمة في العراق الملكي، وان تستعيد من خلالها «تقاليد» تشكيل التحالفات السياسية خلال فترة تنظيف الأسنان من بقايا الطعام؛ فإن الصور الساخرة التي ما برح العراقيون ينتجونها عنها، تكاد تتضمن ما يكفي من الشعور بدرجة الانهيار السياسي والأخلاقي، ذلك أن مصير العراق بأسره بات رهناً بنوع الصفقات التي ينخرط فيها الساسة، كما لو أنهم «رجال أعمال» تلاقوا على مائدة الطعام، وعليهم أن يديروا حديثاً سياسياً بلغة الصفقات المالية.

إن حكومة نوري المالكي وهي تواجه استحقاق الانهيار المحتوم للعملية السياسية، لا تكاد تجد مناصاً من أن تتوجه بكل قواها نحو «إعادة إنتاج» الأزمة. وربما لهذا الغرض وحده أظهر المالكي ومن ورائه إيران وقوى الائتلاف الشيعي - الكردي، ما يكفي من الانسجام والتوافق على حل ينفرد فيه الشيعة والأكراد عن مَنْ يزعمون أنهم «ممثلو السنة» تاركين جبهة التوافق تتخبط لوحدها في الظلام: هل تواصل مقاطعة الحكومة؟

هل تعود إلى مقاعدها؟ إنها حائرة بالفعل ولا تدري ما العمل؟ وفي هذا النطاق ينبغي لنا أن نلاحظ، أن الأمريكيين لا يبدون ساخطين على خطوة الرباعية العراقية، فهي على الأقل تتيح لهم فرصة رؤية عراق يتقاسمه الشيعة والأكراد، بينما يجري الدفع بالسّنة، في آخر المطاف نحو المطالبة «بحصتهم من العراق الفيدرالي» بدلاً من المطالبة بتحرر العراق.

إنها «مأدبة غداء» من أجل تقاسم العراق الفيدرالي بين من يزعمون أنهم «ممثلو الشيعة»، وبين من يفرضون بقوة البطش والترهيب أنفسهم على الشعب الكردي بوصفهم ممثلين له وناطقين باسمه.

بهذا المعنى: فإن التحالف الرباعي هو مناورة داخلية قام بها فريق من داخل الائتلاف الحاكم، غرضها إحراج طرف آخر أصبح «مزعجاً» بصورة لا تطاق. ولذلك لا يبدو التحالف الذي انبثق خلال مأدبة الطعام في منزل الطالباني، سوى المحاولة الأخيرة لتفادي خطر السقوط المحتوم عن طريق تسريع وتيرة تقاسم العراق ونهبه بالجملة، بعدما كان ينهب طوال السنوات الخمس الماضية بالمفرق.

وبالنسبة للمراقبين السياسيين، فليس ثمة ورقة، يمكن أن تلعب في الشوط الأخير من السباق، سوى ورقة العودة إلى «تقاسم» السلطة بين الائتلافين الشيعي والكردي، ثم السير قدماً في مشروع «تقاسم العراق» نفسه بعد «تقاسم السلطة» فيه. وهذا هو المغزى الحقيقي الذي ينطوي عليه الاتفاق الرباعي بين الفريقين الحاكمين. وكما يقال عادة، فليس ثمة ما هو أدّل على النوايا الحقيقية من إظهار شيء وإبطان شيء آخر. فرئيس الحكومة وهو يبرم اتفاق المحاصصة الجديدة، لا يزال يتشدق في الحديث عن «مصالحة وطنية» وشيكة، وعن حرص حكومته بوصفها «حكومة وحدة وطنية» وعلى أن تكون ممثلة لكل «مكونات الشعب العراقي». وهذا التعبير

بالمناسبة من أسخف التعبيرات السياسية، وأكثرها استهتاراً بمشاعر العراقيين، فهم في النهاية ليسوا سوى «مكونات» قابلة لأن يجري التخلص من أي مكون منها، في حال ضاق الآخرون به ذرعاً. تماماً كما تخلص الطالباني والمالكي من الدليمي وحرماه من دعوة الغداء. إنه «مكوّن» زائد من «مكونات» يمكن تكييفها وتطويعها حسب الحاجة. وفي حين يخرج رئيس الجمهورية ليعلن – في كل مرة وبمناسبة أو دونها – عن قرب الشروع في «حوار مع مسلحين» وعن توسيع نطاق المشاركة؛ فإن مجرد الإعلان عن قيام تكتل حاكم، ليس هو في النهاية سوى التكتل الرباعي القديم نفسه الذي هيمن على الحياة السياسية، وقام بتهميش حتى حلفائه من «السنة»؛ سوف ينسف من الأساس كل المزاعم والهرطقات السياسية عن الوحدة الوطنية. في الواقع، ولأيام قليلة فقط سابقة على إعلان تشكيل «التحالف الرباعي» الحاكم، بين الحزبين الكرديين، الاتحاد الوطني بزعامة الطالباني، والديمقراطي الكردستاني بزعامة البارزاني من جهة، والحزبين الشيعيينّ الدعوة بزعامة المالكي، والمجلس الأعلى بزعامة الحكيم من جهة أخرى؛ فإن سائر المؤشرات السياسية كانت تعطي الانطباع بأن أحزاب ما بات يُعرف بـ «العملية السياسية» هي – بالفعل – على وشك الاتفاق فيما بينها على «مخرج» من الأزمة. وحتى في هذا النطاق من الخداع والتلاعب بمصائر العراقيين، حين يقال لهم إن أحزاب العملية السياسية قادرة على التوصل إلى «مخرج»؛ فإن مجرد الدعوة إلى مأدبة طعام يُحرم من حضورها شركاء آخرون، سيبدو تأكيداً قاطعاً على طبيعة النوايا المضمرة. ولذلك جاء الإعلان المفاجئ عن عقد اللقاء الرباعي، والإصرار على استبعاد كل القوى الأخرى بما فيها جبهة التوافق بقيادة الدليمي، والقائمة العراقية بقيادة علاوي، حتى من مجرد

الدعوة إلى حضور حفل الغداء، ومن ثم الاتفاق على تشكيل تحالف جديد يقتصر على الحزبين الكرديين والحزبين الشيعيين فقط، ليدعم الحقيقة القائلة إن التحالف الشيعي - الكردي قرر «احتكار» لا السلطة وحدها؛ بل وكل العملية السياسية.

لشدما يبدو الحديث عن العراق، وعن تقاسم السلطة فيه أثناء التهام الطعام، كما لو كان - رمزياً- نوعاً من التهام للعراق نفسه. وبالفعل؛ فإن شعور العراقيين بأن بلادهم تؤكل على موائد اللئام منذ نحو خمس سنوات وبصورة وحشية لا رحمة فيها، بينما تجري من حوله المساومات الخسيسة، ويصبح الساسة فيه أكثر فأكثر كما لو كانوا تجاراً محترفين في سوق نخاسة عالمي، إنما هو الشعور الوحيد الأكثر صدقاً وتعبيراً عن درجة الانحطاط والمأساة.

وفي هذا السياق تتردد معلومات موثقة عن خطة أمريكية تتزامن مع الانسحاب الأمريكي، تقضي بتقسيم العراق إلى ثلاث مناطق «حكم ذاتي» وأن الخطوة الأولى في مشروع التقسيم بدأت بإعلان التحالف الرباعي، الذي سوف يفرض على من يزعمون أنهم «ممثلو السنة» عاجلاً أم آجلاً اختيار أحد من حلين، إما الانضمام إلى «حفل تقسيم العراق» أو قبول «بديل سني» مستعد للانخراط في العملية. ولعل تلميح رئيس الوزراء إلى إمكانية استبدال وزراء التوافق بوزراء من عشائر الأنبار هو مجرد تلميح بوجود «خطة» أوسع نطاقاً قد تقضي بزج جماعات جديدة «تزعم أنها ممثلة للسنة» وهي طامعة ومستعدة لمشاركة الشيعة والأكراد في التهام كعكة العراق على مائدة الطالباني. يتبقى أمر أخير يجدر الانتباه إليه، فالتحالف الرباعي، الذي هو نسخة عراقية من الرباعيات التي خلقتها الولايات المتحدة مؤخراً - مثل الرباعية العربية والرباعية الأوروبية - ليس

أكثر من أداة لإدارة الأزمـة. وهذا يعني أن العراق قد وضع - في هذه اللحظات العصيبة من التاريخ - فوق مائدة الطعام. لا أكثر ولا أقل.

حقاً، في العراق الجديد كل شيء يبدو غريباً ومثيراً حتى مآدب الطعام. فجبهة التوافق وبعد سنوات من «المشاركة الحماسية» في ما يسمى العملية السياسية، وسنوات من المزاعم الفارغة عن نفسها ودورها، وجدت نفسها تخرج أخيراً من «المولد بلا حمص».

٩ : مؤتمرات دول «جوار العراق»
تسويق فاشل لنموذج فاشل

أصبحت مؤتمرات «دول جوار العراق» بقوامها الراهن، حيث التمثيل السياسي رفيع المستوى يكاد ينحصر بوزراء الخارجية، فضلاً عن وجود خبراء ودبلوماسيين من مختلف دول العالم يساعدون في تقريب وجهات النظر المطروحة، نوعاً من تقليد سياسي- امني لا سابق له في عالم العلاقات الدولية؛ إذ لم يسبق لبلد أن تحولت قضيته إلى «مادة للنقاش» مع جيرانه على هذا النحو العلني. ولكن هذا التقليد يبدو - في أحسن حالاته - تقليداً فاشلاً لنموذج استعماري فاشل. فما الذي تستهدفه هذه المؤتمرات حقاً؟ مثلاً، هل على المجتمعين بالفعل، أن يقدموا أي نوع من المساعدة الفعالة والحقيقية لأوضاع بلد لا تني تزداد تعقيداً؟ إذا كانت المؤتمرات السابقة (في شرم الشيخ وعمان وسواها) انتهت إلى ما يشبه التسليم، بأن أوضاع العراق لا تزال أبعد بكثير عن أي مقاربة ممكنة للحلول، وأن جيران العراق لا يستطيعون تقديم أي حل واقعي قابل للتنفيذ؛ فمن البديهي أن لا يعلق المرء الكثير من الآمال، لا لشيء إلا لأن المجتمعين سوف يتبادلون الأفكار نفسها، ويقلّبون الخيارات المتاحة نفسها، بينما القوى والجماعات التي تتحكم بنتائج المعادلة العراقية، تواصل فرض «حلولها» الخاصة، كل من منظورها الخاص، وربما بعيداً عن طموحات اللاعبين الدوليين والإقليميين. ما يثير الانتباه في حرص واشنطن على استمرار هذا التقليد «الدبلوماسي» الجديد في عالم العلاقات الدولية، أنها لا تفصح بالضبط عن الهدف الذي تنشده؟ مثلاً، مساعدة «سياسية» من دول بعينها، يمكن أن تؤدي إلى «انسحاب

٩ : مؤتمرات دول «جوار العراق»
تسويق فاشل لنموذج فاشل

أصبحت مؤتمرات «دول جوار العراق» بقوامها الراهن، حيث التمثيل السياسي رفيع المستوى يكاد ينحصر بوزراء الخارجية، فضلاً عن وجود خبراء ودبلوماسيين من مختلف دول العالم يساعدون في تقريب وجهات النظر المطروحة، نوعاً من تقليد سياسي- امني لا سابق له في عالم العلاقات الدولية؛ إذ لم يسبق لبلد أن تحولت قضيته إلى «مادة للنقاش» مع جيرانه على هذا النحو العلني. ولكن هذا التقليد يبدو – في أحسن حالاته – تقليداً فاشلاً لنموذج استعماري فاشل. فما الذي تستهدفه هذه المؤتمرات حقاً؟ مثلاً، هل على المجتمعين بالفعل، أن يقدموا أي نوع من المساعدة الفعالة والحقيقية لأوضاع بلد لا تفي تزداد تعقيداً؟ إذا كانت المؤتمرات السابقة (في شرم الشيخ وعمان وسواها) انتهت إلى ما يشبه التسليم، بأن أوضاع العراق لا تزال أبعد بكثير عن أي مقاربة ممكنة للحلول، وأن جيران العراق لا يستطيعون تقديم أي حل واقعي قابل للتنفيذ؛ فمن البديهي أن لا يعلق المرء الكثير من الآمال، لا لشيء إلا لأن المجتمعين سوف يتبادلون الأفكار نفسها، ويقلّبون الخيارات المتاحة نفسها، بينما القوى والجماعات التي تتحكم بنتائج المعادلة العراقية، تواصل فرض «حلولها» الخاصة، كل من منظورها الخاص، وربما بعيداً عن طموحات اللاعبين الدوليين والإقليميين. ما يثير الانتباه في حرص واشنطن على استمرار هذا التقليد «الدبلوماسي» الجديد في عالم العلاقات الدولية، أنها لا تفصح بالضبط عن الهدف الذي تنشده؟ مثلاً، مساعدة «سياسية» من دول بعينها، يمكن أن تؤدي إلى «انسحاب

هادئ» من هذا البلد التعيس؟ مثلاً، الضغط على قوى و«جماعات» عراقية مسلحة، لحملها على الاستجابة لشروط واشنطن؟ أم أنها تريد ضبط التدخل الإقليمي في شؤون هذا البلد، وتحويله إلى تدخل مصمم لغرض وحيد هو خدمة المصالح الأمريكية بصورة مباشرة. وهل تريد واشنطن وفقاً لهذه الفرضية، مزيداً من العمل أو الاهتمام من جانب دول الجوار بأوضاع هذا البلد، ولكن من أجل «ضمان سلاسة» تنفيذ أهدافها فيه؟ ولكن، لماذا يجري تصوير النموذج العراقي الفريد في نوعه، كما لو أنه «نموذج» غير قابل للعيش دون «حاضنة إقليمية» وحتى دولية، و دون أن تسهر دول وجماعات وقوى ومؤسسات، عند مهده ترعاه وتعمل على تنمية وتطوير قدراته على الصمود بوجه التحديات؟

لنتذكر أن «النموذج العراقي القديم» صوّر باستمرار وطوال سنوات الحصار ثم الغزو على أنه نموذج «خطير يهدد جيرانه»، وأن المشكلات الناجمة عن سياسات النظام السابق لا يمكن مواجهتها دون انخراط دول الجوار في عمل يهدف إلى تحطيمه وإزالته عن الوجود. اليوم يحدث شيء شبيه، فالنموذج الجديد ولد وهو يحمل في أحشائه الخطر ذاته على الجيران أنفسهم؟ ولذلك يتعيّن اليوم، الحدّ من خطر هذا النموذج ومواجهته من خلال فرض قواعد لعبة «تدخل» جديدة. فما الذي تغيّر؟ كان النموذج القديم خطراً على جيرانه، بينما أصبح النموذج الجديد مصدراً من أكثر مصادر العنف خطراً في المنطقة؛ بل إنه يصبح أكثر فأكثر، خطراً على أمن العالم بأسره بفعل «تدخلات» جيرانه؟ هذا التناقض مثير للحيرة: فالجيران هم مصدر الخطر وهم ضحيته، وهم في الآن ذاته ترياقه الشافي وهم من يتعيّن عليهم رعايته و«ترويضه» وربما التعايش معه؟ كل ما يمكن قوله عن تقليد «مؤتمرات دول الجوار»

أنه تقليد سياسي غريب على عالم العلاقات الدولية، يجري فيه إلزام الجيران، بتقديم الرعاية المطلوبة «لنموذج استعماري» فاشل، وتقبّله بوصفه نموذجاً ديمقراطياً فريداً في نوعه وقابل للتعميم. والمفارقة المذهلة في مؤتمر استانبول، أن الدولة المضيفة استبقت المؤتمر بالإعلان صراحة عن نيتها «اجتياح» البقعة الأكثر جاذبية في هذا النموذج، نعني «فيدرالية الأمر الواقع» في كردستان؛ بل ووضع حدّ «لخطرها» على الأناضول. يعني هذا بلغة واضحة و دون تلاعب بالحقائق، أن واشنطن لا تريد من مؤتمرات دول جوار العراق، سوى إعادة «تسويق» النموذج العراقي وإبداء كل ما يلزم من اهتمام «وتعاطف». لقد شاءت الأقدار أن يولد النموذج كسيحاً وعليلاً ويتيماً. ولذلك، فعلى هذه الدول واجب أخلاقي يلزمها تقديم الرعاية العلنية وتبني المولود. ليس أمراً غريباً في ظل أوضاع معقدة كهذه، أن تصبح مؤتمرات دول الجوار مع الوقت، أشبه بسوق عكاظ يتبارى فيه المتسوقون والبائعون في وصف محاسن وعيوب نموذج، قد يصعب تسويقه في نهاية المطاف. وليس من قبيل الرجم بالغيب أن يقال إن «تسويق النموذج» قد يصبح نوعاً من عقدة دون حل، لا لشيء إلا لأن مبتكره وصانعه، صار هو نفسه من أكثر نقاده. ويكفي التأمل في ما تقوله وزارة الخارجية الأمريكية عن «فساد» النموذج العراقي مع ظهور أدلّة كافية عن سرقات علنية لأموال إعادة الإعمار، للقول، ودون حرج أن واشنطن ربما ستضيق ذرعاً - ذات يوم- بما صنع جنرالاتها هناك.

١٠: دولة وهمية

وصفت تقارير رسمية أمريكية تواترت مؤخراً، العراق «بأنه دولة وهمية». وهذا التوصيف المثير الذي فاجأ المراقبين السياسيين في العالم كله، يستند إلى سلسلة غير منقطعة من الأدلّة على «أن ثلثي موظفي الدولة» هم «موظفون وهميون»، وأن «نصفهم متغيب عن العمل بينما توجد قوائم بأسماء موظفين آخرين وهميين لا وجود لهم». في هذا السياق، كشفت تقرير رسمية عراقية موازية، أن الحكومة عازمة على تشكيل وحدات عسكرية جديدة لحراسة خطوط النفط، تحت اسم «شرطة النفط» لتكون جهازاً بديلاً عن «حراس الأنابيب» الذين اتهموا في أوقات سابقة، بتبديد وسرقة مئات الملايين من الدولارات. بيد أن الجهاز الجديد، سوف يعيد شاءت الحكومة أم أبت، طرح القضية ذاتها، إذ كانت مؤسسة «حراس النفط» السابقة مؤسسة وهمية مؤلفة من بضعة آلاف من الموظفين. فما الذي يمكن أن تثيره مسألة تشكيل «شرطة النفط»؟ ببساطة، سوف تعيد طرح قضية وجود عشرات المئات من العناصر الأمنية والعسكرية، ممن لا وجود لهم إلا في لوائح استلام المرتبات في جهازي الأمن والجيش. الأكثر غرابة – في مسألة سرقة الأموال – أن المسؤولين الحكوميين لم يعودوا يتحرجون من الإشارة إلى ظاهرة فريدة في نوعها راحت تتفشى في أوصال «الدولة الوهمية»؛ فهناك عدد هائل من الجنود والضباط، يعملون نهاراً بوصفهم عناصر عسكرية (ضمن تشكيلات الجيش الجديد) بينما يتحولون ليلاً إلى عناصر في جهاز الشرطة. وفي وضع كهذا سوف يصبحون – من الناحية الفعلية – جنوداً وهميين أثناء التعداد الليلي في معسكرات الجيش، بينما يتحولون

نهاراً - أثناء التعداد النهاري لدوريات الشرطة- عناصر شرطة وهمية. ومع ذلك، لا تزال كل من قيادة الجيش الأمريكي والسفارة الأمريكية في بغداد، تصرّان على أن عدد أفراد الجيش العراقي الجديد وجهاز الشرطة يزيد على ٢٠٠ ألف عنصر، وأن كل المشكلة تكمن «في نقص التدريب»، وفي «وجود حاجة إلى المزيد من الوقت» لا أكثر ولا أقل. بيد أن المشكلة الحقيقية التي لا تريد واشنطن الاقتراب من معالجتها، تكمن في مكان آخر، ذلك أن ماكينة الدولة التي أحلتها محل ماكينة الدولة القديمة، لا تعمل بالكفاءة المطلوبة حتى في أدنى المقاييس، لأنها مصممة من مفاصل و«أجهزة» وهمية، تعمل بالنيابة عنها أجهزة وعناصر «وهمية»، وبالتالي؛ فإن معالجة الوضع الراهن تتطلب إعادة هيكلة حقيقية، قد لا تنتهي بمجرد استبدال حكومة بأخرى.

في دولة وهمية من هذا الطراز، يصعب إنْ لم نقل من المستحيل، تخيّل أي إمكانية للسيطرة على السكان وفرض القانون. وفي دولة من هذا النوع، يصبح منطقياً أكثر فأكثر، تخيّل انزلاق البلاد نحو دوامة من العنف والفساد لا مثيل لها في التاريخ. وليس دون معنى أن اللجان المختصة في الكونغرس الأمريكي تعكف اليوم على دراسة أطنان من الوثائق التي قدمها رئيس لجنة النزاهة الفار إلى واشنطن راضي الراضي، وضباط المخابرات الأمريكية وكثرة من المفتشين الماليين، وكلها توطد فكرة وجود «دولة وهمية» في العراق الجديد. ومع ذلك على الأمريكيين أن لا يفرطوا في الرغبة برؤية «ثورة تصحيح» لأوضاع هذه الدولة بوساطة تدابير عقابية هنا أو هناك، ذلك أن الردع الإداري ليس علاجاً ملائماً لمشكلة الفساد دون تحويله إلى سياسة «تغيير شامل»، تبدأ من الأسفل نحو أعلى القمة. وفي هذا الإطار أيضاً، يتوجب التذكير بواحدة من أهم نظريات «القرن

الأمريكي» كما صاغها المحافظون الجدد، فهؤلاء بنوا كل تصوراتهم عن العراق والشرق الأوسط على أساس أن معاهدة سيكس- بيكو (وفرساي في السياق) لم تنتج عنها سوى منظومة من «الدول الفاشلة»، وأن واجب أمريكا الأخلاقي، سوف يتحدد في «إعادة صياغة التقسيم الاستعماري القديم والتخلص من الأنظمة والدول الفاشلة»، وبناء دول جديدة تدخل عالم اقتصاد السوق والديمقراطية والعولمة، بحيوية تتناسب ومتطلبات «القرن الأمريكي». تُرى، ماذا يمكن لدولة يصفها صناعها بأنها «دولة وهمية»، أن تقدم أكثر من مضاعفة العبء الأخلاقي والسياسي والأمني؟ ثمة أمر وحيد وجيد يمكن لهذه الدولة أن تقدمه: أن تصبح مثالاً على الكيفية التي تغدو فيها «الدولة الوهمية» عاجزة عن تعيين ذاتها دون وجود «قوة خارجية». وفي هذه الحالة سوف تصبح نظريات القرن الأمريكي نوعاً من «نظريات لإعادة إنتاج الفشل»، أكثر منها «نظريات أخلاقية» في بناء الدول الحديثة. وقد تصبح ضرباً من «نظريات وهمية» هي خلاصة تأمل غير واقعي في ظواهر غير واقعية ينتجها مفكرون غير واقعيين. في العراق الجديد، حيث الدولة «وهمية» كما يقول الأمريكيون، سوف يصبح كل عراقي مواطناً وهمياً. مجرد رقم لجثة مجهولة في ثلاجة الطب العدلي، أو لاجئاً لا تقبل به أي دولة، أو موظفاً «وهمياً» في جهاز وهمي. ومثل هذه الخيارات قد لا تبدو - هي الأخرى - سوى خيارات وهمية، لأن المرء لا يختار نوع ميتته ولا قدره الشخصي، وقد لا ينجح في اختيار الوظيفة التي يرغب بها. كل شيء وهمي في الدولة الوهمية. ولكن الأمر المؤكد في تراجيديا العراقيين اليوم، أن الألم هو الشيء الحقيقي الوحيد في حياتهم.

١١: حكومة... أخطر من المليشيات

لم يسبق لأي إدارة أمريكية في أي وقت من تاريخ العلاقات بين واشنطن وبلدان العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى اليوم، أن وصفت حكومة «بلد صديق» بأنها حكومة «أخطر» من المليشيات أو المافيات. كما أن الأعراف والتقاليد الدبلوماسية، قد ترغم حتى أشد وسائل الإعلام ليبرالية على احترام قواعد «توصيف» الحكومات بأشد التعبيرات حذراً، ومهما كانت الأسباب والدوافع التي تدعو إلى وصفها بطريقة جارحة. ومع ذلك، فلا يكاد يمرّ يوم دون أن نقرأ أو نسمع مسؤولاً أمريكياً وهو يقول دون أدنى تحرج أو تردد، إن في بغداد «حكومة طائفية» أو «دولة وهمية» وأن لا جدوى من استمرار دعمها. الجديد في قاموس التوصيفات الأمريكية ما ردّدته وسائل إعلام ومؤسسات استطلاع ومراكز بحث ورصد مؤخراً، عن «حكومة في بغداد أشد خطراً من المليشيات»؟ فما الذي يدعو حقاً، إلى تخيّل حكومة ما من الحكومات الصديقة على أنها في مصاف «المليشيات الخطرة»؟ يعكس هذا الوصف وبأدّق الكلمات، الوضع الحقيقي لحكومة بغداد قبل موعد الانسحاب الجزئي المتوقع لقوات الاحتلال الأمريكي، وهو وضع شبيه تماماً بوضع حكومة سايغون في فيتنام أثناء الاحتلال الأمريكي. في ذلك التاريخ البعيد تصاعدت حدّة الانتقادات الموجهة من الأمريكيين لحكومة سايغون، وبلغت في بعض الحالات أعنف صور النقد السياسي حين جرى التشهير «بفساد الحكومة» دون توقف. وليس مصادفة، أن تلك الانتقادات أطلقت تقريباً قبيل موعد المفاوضات مع الفيت كونغ في باريس بأشهر معدودات. كان الأمريكيون آنذاك يتهيؤون لخوض أول جولة من المفاوضات العلنية مع الثوار الفيتناميين، وقد أدركوا

- بعد فوات الأوان - أن حكومة سايغون باتت أعجز «عن مواجهة خطر السقوط الأخير»، وأن الفيت كونغ باتوا على استعداد أكثر «للتستر» على المفاوضات السرية من أجل تأمين «انسحاب مشرّف». بهذا المعنى فقط يمكن النظر إلى وصف الأمريكيين على أنه نوع من «تكتيك» يتلازم مع محاولات رسمية وشبه رسميه «لتأمين انسحاب مشرّف من العراق».

ولعل ما رشح من محضر لقاء الشيخ حارث الضاري رئس هيئة العلماء المسلمين مع ريتشارد ميرفي مساعد وزير الخارجية الأمريكي الأسبق - في عمان على هامش ندوة البحر الميت التي عقدها المعهد الذي يترأسه ميرفي - يفيد بحقيقة أن الأمريكيين يفتشون في كل الاتجاهات عن «قوى» مستعدة «لتأمين ظهرهم قبل الانسحاب المشرّف». وبطبيعة الحال، فقد كان جواب الشيخ حارث بليغاً وحازماً، حين أكد لميرفي أن العراقيين يريدون للأمريكيين بالفعل، «خروجاً مشرّفاً». هذا الحوار «غير الرسمي» عن الانسحاب، يفسر إلى حد كبير الدلالات والمعاني التي ينطوي عليها وصف حكومة المالكي بأنها «أخطر من المليشيات». وما دامت الحكومة في نظر الأمريكيين (الباحثين عن جماعات مستعدة لحماية ظهرهم قبل الانسحاب) هي حكومة فاشلة وعاجزة عن تلبية احتياجاتهم في مواجهة الانسحاب؛ فإنه لمن المنطقي تخطيها أو تجاوزها بسرعة، والانتقال فوراً إلى الضفة الأخرى بحثاً عن قوة (أو قوى متوافقة) تستطيع تأمين هذا الاستحقاق دون أكلاف باهظة. بيد أن الأمر المثير للاهتمام في تعبير «حكومة أكثر خطراً من المليشيات» أنه يتضمن قدراً مذهلاً من التجريم، وربما الاتهام العلني بمسؤوليتها الأخلاقية عن الجريمة السياسية في العراق. كما أن «تجريم الحكومة» أي حكومة، وتصويرها «على أنها حكومة مجرمين»

قد يكون هو المقدمة الضرورية للتضحية بها، مقابل استمرار «قنوات الاتصال السرية» مع سائر الجماعات التي تقاتل الاحتلال. وكما تخلى الأمريكيون عن حكومة سايغون قبل وأثناء المفاوضات مع الفيت كونغ؛ فإن تخلي الأمريكيين اليوم عن «سايغون العراقية» قد لا يبدو سوى استطراد في قاعدة واحدة من قواعد السلوك الأمريكي التقليدي في الحروب، ذلك أن الساسة كما الجنرالات في ميدان القتال، قد يفكرون مراراً بالعنب بأكثر مما يفكرون «بقتل الناطور». وسلة العنب التي يريدها هؤلاء، اليوم قبل الغد، ليست في المنطقة الخضراء؛ بل في المزارع والبساتين والقرى الصحراوية حيث ينتشر «المسلحون». ومع ذلك، ثمة دلالة أخرى في قوة هذا الوصف لا تماريها العين، فالحكومة الأشد خطراً من الميليشيات، يمكن أن تُقدّم إلى «محاكمات علنية» في أي وقت، وبالتالي شرعنة حق إنزال العقاب برموزها دون تردد. ومن جملة معطيات ومؤشرات، يمكن الاستنتاج أن الأمريكيين باتوا على استعداد أكثر لتلبية مطلب هام من مطالب المقاومة بكل جماعاتها وفصائلها، هو مطلب تقديم «المسؤولين» إلى محاكم علنية شرطاً من شروط «الانسحاب المشرّف». وليس دون معنى أن وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس هددت في إحدى زياراتها إلى المنطقة الخضراء حكومة المالكي بالقول «تذكروا أنكم سوف تعلّقون على أعمدة الكهرباء».

عندما تصبح حكومة ما خطرة إلى هذا الحدّ في أعين حُماتها، وعندما يضطر الحليف للقول إنه يتنبأ لحليفه بمصير من هذا النوع؛ فإن ملامح حقبة الانسحاب واستحقاقه، سوف تصبح أكثر وضوحاً مما نتوقع.

١٢: من الصدمة إلى «الصحوة»

عُرفت خطة احتلال العراق باسم (الصدمة والذهول). الكثيرون قد يتذكرون جيداً كيف وقف وزير الدفاع الأمريكي رامسفيلد، قبل ساعات من الغزو ليشرح خطة الاحتلال كما صممها رجال البنتاغون، ليقول وبوقاحة «إن الأمر سيكون أشبه بالصدمة والذهول». وهي بالفعل كانت كذلك، مزيجاً من الصخب والعنف والدم والرعب. لقد عاش العراقيون لحظة بلحظة فصول وأحداث الغزو الدامية، كما لو أنهم كانوا يعيشون كابوساً مرعباً. وكانت الصدمة عنيفة وغير محتملة حين شاهد الملايين من البشر، اللحظات السريعة والحزينة لسقوط العاصمة العراقية في قبضة الأمريكيين. ولأن سرعة انهيار الجيش العراقي أمام زحف قوات الغزو، كانت هي الأخرى نوعاً من صدمة غير متوقعة، فقد ارتعدت الفرائص وارتعش الوجدان في المنطقة كلها وفي العالم. أما «الذهول» فكان أكبر بكثير مما يمكن للعراقيين أن يحتملوه، لأن الدولة التي عاشوا طوال خمس وثلاثين عاماً في ظل سطوتها المخيفة، تلاشت أو اختفت فجأة مثل قطعة من الزبد الموضوع فوق النار. كانت القطعة تذوب «أو تنصهر في المحرقة» و دون أن تتوافر أي إمكانية لتقليل درجة الانصهار. ثم بلغت الصدمة ذروتها حين أدرك العراقيون سريعاً أن لا أثر محتملاً بعد الآن على وجود «دولة» أو جهاز سيطرة، قادر على ضبط تداعيات ونتائج الانهيار.

اليوم، ومع اقتراب الاحتلال الأمريكي من عامه الخامس، يبدو المواطن العراقي، أكثر شبهاً برجل يستيقظ فجأة من الذهول، ولكن ليجد نفسه وسط دوامة من العنف والفوضى. ربما لهذا السبب وحده، اختار

الأمريكيون وصفاً للحالة الراهنة، هو الأشد قدرة على التعبير عن لحظة الانتقال هذه. إنه التعبير الغريب والمثير «الصحوة». على أن الانتقال من «الصدمة إلى الصحوة» لا يبدو حقيقياً بما فيه الكفاية، فهذا التعبير الذي يفضله الأمريكيون، يُستخدم اليوم حصراً في توصيف حالة القبائل غرب العراق (الرمادي وصلاح الدين). أي في وصف حالة استجابتها لخطط مقاتلة القاعدة. إنها، بكلام آخر ، لا تفعل شيئاً سوى الانتقال من «الصدمة الاصطناعية» إلى «الصحوة الاصطناعية». ربما لهذا السبب أيضاً، يريد الأمريكيون «تعميم الصحوة» لتشمل العراق كله من شماله إلى جنوبه. إذا ما تقبّلنا هذا التوصيف وعلى الرغم من كل التحفظ؛ فإن العراقيين كانوا طوال السنوات المنصرمة من الغزو شعباً تحت تأثير التخدير، وهم باتوا اليوم على عتبة اليقظة. لقد بدأت «الصحوة» تدب في أوصالهم المشلولة، وأصبحوا أكثر قدرة على استعادة وعيهم بما يجري حولهم. لكن «الصحوة» التي يريدها الأمريكيون قد تصبح عاجلاً أم آجلاً نوعاً من «صدمة أخرى» أشد عنفاً وهولاً، ما دام المطلوب من العراقيين، يكاد ينحصر في مطلب الانخراط جماعياً ومن دون إبطاء أو تردد، في قتال داخلي تصبح فيه القاعدة والمليشيات الشيعية على حد سواء، هي الشبح الذي يتعيّن مطاردته دون هوادة. فما الذي يريده الأمريكيون من العراقيين الذين استفاقوا من «الصدمة والذهول»؟ وما الذي تستهدفه هذه «الصحوة الاصطناعية» للمريض الراقد في غرفة التخدير؟ إن التعبير المريب والمثير الذي استخدمته وسائل الإعلام الأمريكية في توصيف وفد «مجلس صحوة الأنبار» الذي زار واشنطن مؤخراً والتقى وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس، يكاد يفسر لنا – ودن مبالغة – المعنى الحقيقي لهذه الصحوة: «الأنباريون» – وهذا حرفياً التعبير الذي أُطلق

على رجال الوفد-. أي أن هؤلاء الضيوف ليسوا «عراقيين» أو «سنة» كما هو معتاد ومألوف في اللغة التي أشاعها الاحتلال الأمريكي؛ بل هم «أنباريون» وحسب. وبكل تأكيد ليست هناك دولة على وجه الأرض تحمل مثل هذا الاسم. كما أن أحداً لا يعرف رعايا دولة باسم «الأنباريين». فهل يبدو تكريس الوصف الجديد لرجال «الصحوة» في العراق في صورة «أنباريين»، عملاً مصمماً لغرض تهيئة الأجواء والأذهان أمام تقبّل فكرة وجود «دولة الأنبار» مستقبلاً؟ ليس من قبيل المبالغة القول، إن مسارعة رئيس الحكومة بعد ساعات من قبول استقالة وزراء جبهة التوافق، إلى طرح خيار تعيين «بعض رجال الصحوة» في الحكومة بدلاً من الوزراء المستقيلين، سيكون نوعاً من صبّ الزيت على النار؛ ذلك أن الخلافات التي تضطرم تحت السطح منذ بضعة أشهر بين التوافق و«الصحوة»، سوف تخرج إلى العلن ليصبح الصراع سنياً - سنياً. وهذه المرة من أجل تقرير مصير الأنبار وليس تقرير مستقبل العراق.

الانباريون اليوم، ليسوا أكثر من جماعة أخرى طامعة باقتسام كعكة العراق مع بقية الطوائف «الأنبارية». وحين يصبح الصراع داخل الطوائف وليس بينها وبين طوائف أخرى، حول تقرير المصير لكل جماعة من الجماعات؛ فإن العراق برمته سوف يهوي في المستنقع. «الانباريون» ياله من اسم غريب... تُرى من لفق هذا الاسم، ولأي غرض إنْ لم يكن من أجل تقطيع أوصال هذا البلد التعيس؟ ولماذا استفاقت بعض القبائل من «الصدمة والذهول» لتدخل في «صحوة اصطناعية» إن لم يكن الغرض من ذلك، تمكين قوى وجماعات جديدة من لعب دور ما في خطة «التقطيع الناعم للعراق» كما وضعها مهندسها جوزيف بايدن؟

١٣: برنامج «تسليح العشائر» وعسكرة المجتمع العراقي

إطار عام

تثير «مجالس الصحوة» اليوم، الكثير من النقاش الصاخب بين العراقيين الذين انقسموا حول الموقف منها بين مرحب ومعارض، لا في أوساط السياسيين المشاركين في العملية السياسية ومعارضيها في الداخل والخارج وحسب؛ وإنما كذلك في أوساط العامة من الناس، وهم جميعاً - على الرغم من المزاعم والتقوّلات - لا يبدون واثقين أو متيّقنين تماماً من حقيقة نجاحها أو من حقيقة إمكانياتها في فرض الأمن والهدوء.

هذا النقاش الذي تتردّد أصداؤه في تصريحات بعض أقطاب الحكم ومعارضيهم داخل وخارج العراق، يُدّلل على أنَّ ما يُدعى «بالنجاحات» على الصعيد الأمني، لم يؤدِ تلقائياً إلى حدوث اختراق حقيقي في المزاج الشعبي، ولا في مستوى ودرجة الإحساس بوجود «تقدم حقيقي» على مستوى الاستقرار السياسي والاجتماعي، لأنَّ الشكوك والمخاوف لا تزال تسيطر على غالبية السكان، حتى مع اعترافهم بوجود «نوع من التحسّن في الأوضاع الأمنية بفضل قوات الصحوة»؟ وقد يكون على الذين يواصلون الجدال بشأن «نجاحات الصحوة» أن يقدموا تعريفاً دقيقاً للمقصود من كلمة «استقرار»، ولمعنى «التحسّن» كذلك قبل الانخراط في نقاش لا جدوى منه، لأن الأمريكيين أنفسهم يصفون «التحسّن في أوضاع البلاد الأمنية» بأنه هش؟

ويبدو أن الخلاف الذي نشب مؤخراً بين حكومة المالكي والأمريكيين، حول مسألة دمج قوات الصحوة في أجهزة الأمن والشرطة - وهو خلاف

طفا على السطح على الرغم من التكتم الشديد على تفاصيله - يكاد يتركز في النقطة التالية: هل يجب السماح بنشوء «قوة ثالثة» إلى جانب الجيش والشرطة؟ وما هي وظيفتها؟ هل هي وظيفة تكميلية، الغرض منها تطوير أداء القوى المكلفة بـ «بفرض الأمن»؟ أم أن المجالس قابلة بطبيعة تكوينها باعتبارها جهازاً قتالياً لان تصبح قوة بديلة للجيش والشرطة؟ وفي هذه الحالة قد تصبح المجالس خطراً على الجهات الطائفية التي تسيطر على المؤسسة العسكرية والأمنية؟ وبطبيعة الحال، فقد شكلت مجالس الصحوة من الناحية الإجرائية وبحكم الأمر الواقع «قوة ثالثة» بفضل العدد الهائل من «المقاتلين» الذين يواصلون تدفقهم للانضمام إليها.

الأمريكيون من جانبهم، يضغطون دون توقف من أجل فرض «المجالس» باعتبارها قوة عسكرية، ويروجون لنظرية «قابلية» الدمج التي تتميّز بها، وأن عناصر وأفراد الصحوات لا يشكلون بأي صورة من الصور «مليشيا طائفية جديدة» أو جماعات مسلحة غير منضبطة. وهذا ما عبّر عنه السفير الأمريكي كروكر، حين دعا مؤخراً إلى «استيعاب المجالس» ضمن الأجهزة العسكرية الحكومية ابتداء من العام ٢٠٠٨ على أنّ تتكفل الحكومة بصرف رواتبهم من ميزانية الدولة، بينما ردّ عليه عبد العزيز الحكيم زعيم المجلس الإسلامي الأعلى بأنّ «من الممكن دمج ٢٠٪ من أفرادها فقط». أما المالكي فذهب أبعد من حليفه الحكيم حين رفض رفضاً قاطعاً الاعتراف بأي دور لمجالس الصحوة، إلا ضمن إشراف الحكومة المباشر، بما في ذلك مراقبة الدوريات الراجلة في الأحياء الصغيرة. في حين تطالب المجالس بفتح مكاتب لها في عموم العراق؟

أولاً: «مجالس الصحوة»

النشأة، الأسباب والدوافع

نشأت أولى هذه المجالس في محافظة الأنبار (الرمادي) يوم ٢٠٠٦/٩/١٤ حين تمّ الإعلان عن قيام ما يسمى «مجلس إنقاذ الأنبار» بقيادة الشيخ عبد الستار أبو ريشة. وفي ٢٠٠٧/٩/١٤ من العام نفسه وبعد مرور عام كامل، وقع حادث تفجير أدّى إلى مصرع أبو ريشة.

كانت تجربة الأنبار التي احتفى بها الأمريكيون واعتبروها دليل نجاحهم في غرب العراق - حتى إن الرئيس بوش قام بزيارة خاطفة لهذه المحافظة واجتمع مع أبو ريشة في سابقة تُعدّ الأولى من نوعها - أول محاولة ميدانية لاختبار «عملية تطبيق البرنامج الأمريكي لتسليح العشائر»، والتعرّف بعمق على الآثار والنتائج التي يمكن أن تنجم عنها.

لقد ضاعفت زيارة الرئيس الأمريكي، واللقاء مع مؤسسي المجلس بحضور رئيس الوزراء نوري المالكي وبعض أقطاب الحكم من حدّة السجال حول دور العشائر. فهي كشفت من جانب، أنّ «الحرب على القاعدة»، قد اتخذت منحى مغايراً مع دخول القبائل المسلحة على خط الصراع الداخلي، بكل ما ينطوي عليه ذلك من مخاوف وتساؤلات عن فقدان السلطة المركزية الهشة والضعيفة لما تبقى في أيديها من «سلطة رمزية». ولكنها أثارت من جانب آخر، مخاوف الطائفة الشيعية التي عبّر عنها ممثلو الائتلاف الشيعي، من إمكانية ظهور «قوة سنية مسلحة» علنية.

ويبدو أن حادث قتل أبو ريشة الذي وقع بعد أيام من اللقاء مع بوش، أعاد هذا النقاش إلى المربع الأول: هل يمكن السماح بظهور «قوة ثالثة»؟

ثانياً: مواقف فصائل المقاومة: تصوّرات أولية

وفي سياق هذا السجال دخلت بعض فصائل المقاومة على الخط بطريقتين مختلفتين، تعكسان درجة التباين في الموقف من مجالس الصحوة، **الأولى:** اتسمت بإعلان بعض الفصائل (الجيش الإسلامي مثلاً) عن تأييدها وترحيبها بدور المجالس وأهميتها (لمقاومة النفوذ الإيراني) مع أنّ الشعارات والأهداف المعلنة تشير إلى أن وظيفتها هي «مقاتلة القاعدة». **والثانية:** بتصعيد العمليات التي تستهدف أفراد ودوريات الصحوة وفي كل مكان. ويُلاحظ أن استهداف المقاومة لرجال الصحوة يندرج هو الآخر، ضمن برنامج استراتيجي «لتفكيك مؤسسات وأدوات الاحتلال قبل رحيله». أي عملياً ضمن برنامج «لتفكيك برنامج تسليح العشائر»؟ ولذلك؛ فإن استهداف رجال الصحوات لا يبدو أمراً عرضياً أو قابلاً للتوقف. إنه على نحو ما، نوع من تطوير للنقاش ومحاولة حسمه بأدوات ووسائل عسكرية. وعلى الأرجح سوف يشهد العراق تحوّلاً في طبيعة الاستهداف وأساليبه وأشكاله. وقد نشهد تزايداً في العمليات التي تجعل من هدفها المركزي «تفكيك المجالس» قبل وأثناء بدء عمليات الانسحاب المتوقعة.

ثالثاً: الأبعاد والنتائج

ومع ذلك كله، لا يبدو حتى الآن أن الذين انخرطوا في النقاش حول مخاطر ومنافع الصحوات، يدركون بعمق خطورة ما يجري من حولهم. إن طبيعة البرنامج الأمريكي «لتسليح العشائر»، وليس «تشكيل المجالس»، هو الذي يجب أن يثير القلق، ذلك أن هذه المجالس ليست ولم تكن سوى عنصر واحد في برنامج، يستهدف تجنيد وامتصاص كل القوة الشبابية

الفائضة في المجتمع العراقي، وهي قوة لا تزال خارج سوق العمل؛ بل وخارج الشرط الإنساني حيث «العيش بأقل دخل ممكن». ولأن الشباب العراقي قوة اجتماعية «مضغوطة» بالمعنى الاجتماعي المباشر، حيث البطالة تصل أعلى معدلاتها في العالم (نحو ٧٠٪)، فقد كان طبيعياً أن تتسرب – تحت هذا الضغط – لتصبّ بعض عناصرها داخل هذا «الوعاء الأمني» بأمل أن يكفل لها إمكانية تحسين شرطها الإنساني للعيش أو للحصول على «أفضل أجر ممكن» من خلال الحصول على عمل. لقد ربط واضعو برنامج «تسليح العشائر» ربطاً وثيقاً، بين حاجة الشباب العراقي في المدن والأرياف إلى فرص عمل؛ وبين إمكانية حصولهم على «مال لقاء القتال». وهذا يعني أن تطوير «ممارسة العنف» تحت أي ستار أو غطاء وتنويع مصادره، هو حجر الزاوية في فلسفة تمزيق النسيج الاجتماعي، وبحيث تصبح «وظيفة مقاتل» نوعاً من «الوظائف» الرائجة والمنتشرة في العراق، وذلك ما يمكن البرهنة عليه من خلال تحليل موضوعي لطبيعة الوظيفة التي يحصل عليها العاطل عن العمل، فهي تقتصر على الاستعداد لحمل السلاح والقدرة على إطلاق النار. إن فلسفة «ممارسة العنف ميدانياً» ولكن بطريقة شرعية وتخدم مخططات وأهداف الاحتلال الأمريكي، يمكن أن تكون جوهر ولبّ برنامج «تسليح العشائر». هذا الترابط بين الأجر والعمل والذي بات مرئياً ومكشوفاً اليوم، مع تزايد أشكال الدعاية لترغيب الشباب بالانضمام إلى مجالس الصحوة، ثم مع تزايد فرص وإمكانية حصول أي فرد راغب في هذا النوع من الوظائف على ٣٠٠ – حتى ٨٠٠ دولار شهرياً، مقابل انخراطه في «القتال ضد القاعدة»؛ يكشف عن مضمون البرنامج الأمريكي، فهو مكرّس لتطوير القوى المحلية المستعدة للدخول في صراع مكشوف مع المقاومة. وهذا خطر حقيقي لا

يجب الاستخفاف به، لأن الأمريكيين يجدون في استعداد بعض الفصائل (جامع، حماس العراق مثلاً) للانخراط في تطوير هذه المجالس سرّاً أو علناً، فرصة ذهبية لوضع كل القوى المناهضة للاحتلال داخل دائرة صراع داخلي. ومن غير شك؛ فإن تكتيك «تفجير صراع داخلي قبل الانسحاب من أرض العدو» هو تكتيك استعماري كلاسيكي وشائع، وقد جرّبه الأمريكيون في فيتنام؟

ولذلك، فليس من قبيل التكهن أن يُقال إن الهدف المباشر من «برنامج تسليح العشائر» هو تحويل القوة الشبابية في هذا البلد إلى «قوة مرتزقة محلية» قابلة لأن تحلّ تدريجاً ومع الوقت محل «القوة المستوردة» من المرتزقة الأجانب (بلاك ووتر مثلاً وسواها من الشركات). وهؤلاء كما هو معلوم سوف يرحلون عاجلاً أم آجلاً عن العراق. والمثير للاهتمام أن الذين ينخرطون هذه الأيام وبكثافة في مجالس الصحوات، سرعان ما يجري تثقيفهم بمهمتهم الحقيقية. فالقتال لا يجري فقط ضد «القاعدة» بل وضد كل «من يستهدف الأمريكيين» أي ضد المقاومة. وهذا تطوير جديد لشكل وطبيعة المهام التي ستنهض بها المجالس في المرحلة التالية. ويمكن للمراقب السياسي أن يُلاحظ، في هذا السياق، الطرق والأشكال التي يجري فيها التأسيس لثقافة «المرتزقة المحليين» الذين يتلقون الأجور لقاء خدمة الاحتلال؛ وهذه ثقافة شاذة وغريبة على تقاليد مجتمع فلاحي- بدوي تلعب فيه قيم الوطنية والشعور بالعار دوراً حاسماً. إن تركيز النقاش حول برنامج تسليح العشائر (وليس مجالس الصحوة) هو الذي سيكشف لنا الكيفيّة التي يمكن فيها لنمط جديد ومخيف من المشكلات السياسية والاجتماعية الخطيرة، أن يتفجرّ في مرحلة ما بعد رحيل الاحتلال، لا بفعل المناورات والمؤامرات الخارجية التقليدية، وإنما

بفعل التفاعلات الداخلية التي تتركها العسكرة المنظمة المجتمع. كما يجب أن يُلاحظ، أن الأمريكيين أطلقوا عبر هذا البرنامج أكبر عملية لعسكرة المجتمع العراقي، وهي عملية ستكون لها نتائج مفزعة على المدى البعيد، لأنها تعيد نقل المجتمع بأسره، من مجتمع أعزل يقاتل بعض أفراده المسلحين، أفراداً آخرين مسلحين؛ إلى مجتمع مسلح بالكامل، لا يجد من سبيل أمامه لتصريف «فائض القوة»، سوى ممارسة «العنف لقاء الأجر». إن تمزق المجتمعات - كما يعلمنا التاريخ - يجري عادة بفعل وجود قوة خارجية غاشمة تبطش بالسكان، وكذلك بفعل وجود قوى داخلية قادرة على أن تحل محلها وتؤدي وظيفتها بالنيابة عنها، وهذا ما يبدو أن الأمريكيين في طريقهم إلى تنفيذه، ربما بسبب تراخي المجتمع العراقي نفسه، وتساهل قواه السياسية الانتهازية، وحتى عجزها عن فهم حقيقة ما يجري من حولها. فما الذي يمكن عمله الآن لمواجهة هذا النموّ المخيف في أعداد المسلحين الذين يتكاثرون كالفطر؟ وهل من الممكن دمج مئة ألف مسلح في بنية جيش هزيل عدد أفراده نحو هذا العدد؟ وإذا ما ظل هذا العدد من المسلحين خارج أي مؤسسة، فهل يمكن ضمان عدم تحوّله في المستقبل المنظور إلى مليشيا هي الأكبر بين كل المليشيات؟ سوف نرسم هنا «سيناريوهان» عن النتائج المتوقعة.

سيناريو ١:

«تشظّي السلطة المركزية» لصالح «سلطات محلية»

لقد عرف الفكر السياسي الثوري في العالم العربي نهاية السبعينات من القرن الماضي، ما سُمّي بـ «المجالسية»؛ وهي فكرة مُستلهمة بالكامل من تراث وفكر الحركة اليسارية التروتسكية في أوروبا. كانت «المجالسيّة»

جزءاً من نظرية ثورية من بين نظريات وأفكار يسارية أخرى، راحت تنتشر كالنار في الهشيم داخل بعض فصائل المقاومة الفلسطينية التي اتخذت من وديان الأردن معسكرات لها. وكانت - في أنظار بعض الحالمين الرومانسيين - سبيلاً من بين سُبلٍ «نظريةٍ» كثيرة، لحصول الفدائيين المسلحين على «كل السلطة»، أو انتزاعها بالقوة وإعادة تجميعها في يد المقاومة. أي أنها كانت سبيلاً للتخلص من «توزّع وهمي للسلطة» من خلال تحقيق شكل تمثيلي مسلح، ينتزع «شظايا السلطة» من أيدي الطبقات والقوى الحاكمة، وإعادة احتكارها ووضعها في أيدي ممثلي الفصائل. وبالطبع، ليس ثمة من شبه محتمل بين تأسيس مجالس «الصحوة» اليوم في عموم العراق، وبين فكرة المجالسية تلك، إلا في جانب واحد فقط، هو أن «المجالسيّة الجديدة» مُصممّة بالكامل لتشكيل جهاز عسكري مؤلف من رجال القبائل، ولا يضّم بين صفوفه سوى أفراد وجماعات تطوعت أو نذرت نفسها - لقاء المال في الغالب - لقتال القاعدة (بينما هي تستهدف المقاومة في الواقع). وهؤلاء ليسوا مقاتلين محترفين أو يمكن عدّهم كذلك، كما هو الحال مع الفدائيين الفلسطينيين، إلا في حدود كونهم يمتلكون خبرات قتالية محدودة، اكتسبها بعضهم من فترة خدمته في الجيش العراقي السابق، والبعض الآخر اكتسبها من العمل مع «جماعات مسلحة» خلال السنوات المنصرمة من الاحتلال.

شكلياً، تبدو فكرة تأسيس «مجالس الصحوة» وكأنها لا تقوم إلا على فهم بسيط للوضع العراقي المعقد؛ وأن لجوء الأمريكيين إلى حلٍ يقومُ على أساس تسليح العشائر العراقية، إنما هو مجرد مظهر واحد من بين مظاهر عدّة تدّلل على أن الاستراتيجية العسكرية الأمريكية تترنح هناك. أما من حيث الجوهر؛ فإن انتقال الأمريكيين إلى سياسة تسليح

العشائر طبقاً لبرنامج دعم متكامل، هو في حقيقته أبعد بكثير من مجرد تخبّط أمريكي في الوحل؛ ذلك أن الزّج بالعشائر في قلب الصراع المتراكب الأبعاد والقوى، له أهداف وأغراض تتجاوز بكثير مجرد «خلق جماعات» مسلحة جديدة.

الأمر الخطير في خطط إنشاء «مجالس صحوة في العراق» جنوباً وغرباً وشرقاً، هو أنها أدّت وبشكل متدّرج ومتواصل إلى بروز قوى محلية، راحت تفرض سيطرتها على «مقاطعات» هنا وهناك، وهي تتفرّد في «حكم» هذه المناطق أو «البقع الصغيرة» بمعزل عن عشائر أخرى؛ بل وتبسط سلطانها في بعض المناطق بوصفها «سلطات محلية شرعية» اكتسبت شرعيتها من عمل «بطولي». وليس ثمة بطولة في خيال العراقيين في هذه اللحظة من التاريخ، أكثر جاذبية من نموذج القوة التي تفرض الأمن ولو في حي واحد من الأحياء. ولعل ظاهرة سيطرة بعض عشائر آل بو ريشة في الرمادي على مناطق بعينها، وإنشاء «مخافر للشرطة» خاصة بهم، مقابل سيطرة عشائر منافسة من آل بو نمر على مناطق أخرى وإنشاء «مخافر» خاصة بهم أيضاً - وهي ظاهرة جديدة وغير مشهودة في تاريخ العراق - قد تكون مجرد تعبير عن المضمون الحقيقي «للمجالسيّة الجديدة» بما هي شكل تمثيلي لسلطات مسلحة محلية.

أ: تفتت السلطة المركزية وظهور «نظام الكانتونات القبلية»

إن توّزع السلطة في العراق وتشظيها وانقسامها بين جماعات مسلحة، وتشجيع القبائل «السنيّة» على حماية مناطق نفوذها في المقاطعات والقرى والبلدات الصغيرة التي تعيش فيها، سوف يصبح مع مرور الوقت، نوعاً من الاعتراف بالأمر الواقع وتكريسه، حيث كل قبيلة أو مجلس صحوة

يقيم «سلطته المحلية» الخاصة به، وبكل ما يتطلبه ذلك من تأسيس شرطة محلية وحتى جيش محلي من أجل حماية «حكومة محلية» تديرها هذه العائلة أو تلك القبيلة أو هذا المجلس؛ بل وإنشاء نقاط تفتيش وحواجز وحتى جمارك.

وهذه دون مراء هي كل مستلزمات ومواصفات نظام «الكانتونات». وأكثر من ذلك، يبدو من الواضح أن العراق يتجه نحو نمط شاذ من التفتيت، تصبح فيه القبائل قادرة على إقامة «سلطاتها المحلية» بديلاً عن السلطة المركزية. ويُلاحظ في هذا السياق، أن قبائل غرب العراق (السنية) تبدو أكثر حماسة لتأسيس «مجالس الصحوة» مقارنة بالعشائر (الشيعية) في الجنوب، وربما أكثر استعداداً منها للعمل مع الأمريكيين والحكومة كتفاً لكتف؛ فيما تبدو عشائر جنوب العراق «الشيعية» على العكس من ذلك، أكثر تحفظاً واقل استعداداً للانخراط في مشاريع من هذا النوع. وذلك ما يؤكده رفض عشائر محافظة ميسان (العمارة) وبالإجماع، طلباً أمريكياً بتأسيس «مجالس صحوة شيعية» على غرار مجالس الرمادي. وهذا موقف لا يضاهيه من حيث القوة، سوى موقف عشائر محافظة ديالى (السنية والشيعية) التي امتنعت معاً عن الالتحاق بمشروع «المجالسيّة». ولذلك، ينبغي لنا في هذا الإطار الاعتراف، بأن «مجالس الصحوة» التي بلغ تعدادا أفرادها اليوم نحو ٧٧ ألفاً، قد خلقت واقعاً جديداً قد يصعب تخيّل إمكانية الخروج منه بسهولة، فهي غدت قوة عسكرية – سياسية يمكن، أو يجب – من المنظور الاستراتيجي الأمريكي – تطويرها وتنمية قدراتها بحيث تصبح مع مرور الوقت، لاعباً أساسياً في علاقات قوة، سمتها البارزة التجاذب العنيف والقدرة على فرض الوقائع أو تكريسها.

ليس دون معنى إذاً، ما تسرّب في الآونة الأخيرة من أنباء عن قيام العشرات من رجال قبائل الأنبار، بتوجيه رسالة إلى العاهل الأردني تدعوه صراحة إلى المساعدة في «دمج الرمادي بشرق الأردن»؟ إن تشظي السلطة في العراق وتفسخ الكيان المجتمعي، بات هو الخطر الحقيقي الذي يواجه العراقيين وليس خطر الحرب الأهلية الطائفية. ولعل أكثر ما يجب أن يقلق العراقيين اليوم إزاء مستقبل بلادهم، إنما هو تطوّر معارك «مجالس الصحوة» في اتجاهات، قد تؤدي تدريجاً إلى ظهور قوى محلية، تسعى كل منها إلى تقاسم السلطة بعضها مع بعض على أسس قبلية لا طائفية وحسب، وبحيث يجد العراقيون أنفسهم في قلب معادلات سياسية، تصبح فيها القبائل طرفاً في تقطيع أوصال العراق، لا في «تحريره». وأكثر ما يجب أن يثير قلق العراقيين ومخاوفهم في هذه المرحلة من الصراع ضد الاحتلال؛ إنما هو انتقال مطلب الفيدرالية من «الطائفة» إلى «القبيلة»؛ فإذا كنا نسمع عن «فيدراليات طائفية» خلال السنوات الماضية، فليس من المستبعد أو المستغرب أن نسمع غداً عن «فيدراليات القبائل» التي سوف تحصل - من قتال وهمي وبطولة وهمية - على مكاسب يصعب التنازل عنها.

فهل تمكن الأمريكيون فعلياً من إضعاف الطوائف بعد نحو خمس سنوات من الاحتلال؟ وهل نجحوا حقاً، في خلق «مسلحين طائفيين» قادرين على «إخراس الطائفة» وربما تحطيمها إنْ لزم الأمر؟ وهل سينتقل الأمريكيون في الغد إلى حقبة جديدة، يصبح فيها «مسلحو القبائل» أنفسهم قوة ضاربة قادرة على «إخراس القبيلة» نفسها وربما تحطيمها؟ وهل سيكون ذلك بمثابة «مستلزمات إنشاء كانتونات مسلحة» تديرها جماعات وقوى محلية صغيرة وشرسة وعديمة الرحمة؟ مثل هذه

الأسئلة تُثار اليوم بقوة ومع كل لحظة تصبح فيها «سلطة القبيلة» بديلاً عن «سلطة الطائفة».

ب: تطوّر أشكال «المخاطر الداخلية» على الكيان العراقي

إن مجالس الصحوة (أي المجالسيّة الجديدة) المسلحة، والمفرّغة من أي روح وطنية أو ثورية، ستمثل ذروة الخطر الذي سوف يهدد كيان العراق ومستقبله، فهي قوى طامحة إلى تشكيل «سلطات محلية» صغيرة مبعثرة في كل مكان.

وللمعلومات فقط؛ فإن الأمريكيين أنفقوا حتى الآن نحو ٦٢ مليون دولار على تسليحها وتمويلها، ضمن برنامج من المتوقع أن يكلف مليارات الدولارات؟ ما تثيره هذه الأرقام الرسمية والمأخوذة من تصريحات علنية للناطق باسم قوات الاحتلال هو التالي: هل من المنطقي أن تجنّد قوات الاحتلال نحو ٦٢ ألفاً من الرجال - والعدد في طريقه للارتفاع بكل تأكيد - من أجل مواجهة تنظيم القاعدة؟ وكم يبلغ أفراد القاعدة؟ وهل هذه مهمة حقيقية أم هي صورة أخرى من صور الحرب الوهمية ضد عدو وهمي من أجل إحراز نصر وهمي؟ في الواقع، يجب أن تثير هذه الأرقام فزع العراقيين والعرب جميعاً مما يُخطط لهم في السرّ والعلن، ذلك أن «صناعة العدو» تبدو ناجحة حتى الآن، ما دام كل هذا العدد من العراقيين ينخرط في حرب لا يعرفون أي شيء عن أهدافها الحقيقية. لقد كشفت سياسة الدفع بالقبائل إلى التحوّل إلى قوة مسلحة، عن حقيقة أن هدفها ليس «محاربة القاعدة» - فهذا هدف سخيف لا يتطلب كل هذا العدد من الرجال-، بل غرضه إعادة نقل المجتمع في العراق من مجتمع شبه مسلح إلى مجتمع «مسلح بالكامل»، ومن أجل دفعه إلى الانغماس في حروب قبلية

لا نهاية لها، موضوعها الرئيس توزيع السلطة بين «مسلحين تمّ تصنيعهم» وتشجيعهم على تقاسم الأرض والنفوذ والثروة. لقد انتقلت الاستراتيجية الأمريكية في العراق بالفعل، من مرحلة تفجير النزاع الطائفي- أي وضع طائفة بعينها في مواجهة عنيفة مع طائفة أخرى- إلى مرحلة «تفجير النزاع داخل الطائفة» الواحدة.

وفي هذه الاستراتيجية كل العناصر اللازمة لإعادة توزيع السلطة المركزية بين القوى المتصارعة، أي خلق نظام «السلطة الموزّعة» التي يستحيل في وقت لاحق تجميع عناصرها المبعثرة دون استخدام أقصى درجات العنف بين الأفراد في المجتمع المحلي الواحد. وكم من الوقت يلزم العراقيين لكي يستردوا لا عراقاً موحداً - فهذا مطلب بعيد المنال اليوم وفي الغد القريب - بل «ما يشبه عراقاً قابلاً للبقاء» حتى وإنْ كان فيدرالياً وفي أتعس صور الفيدرالية؟

في الأمثال الشعبية يُقال «إن الإنسان قد يقبل بالحمى إذا ما تراقص شبح الموت أمام أبصاره». والعراق الجديد، مثله مثل الإنسان المريض بالحمى، قد يتجه لقبول الفيدرالية باعتبارها حلاً لمواجهة خطر التفتت إلى «سلطات محلية» محروسة بقوة السلاح.

سيناريو ٢
تحالف «العرب السنّة»

إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار السرعة التي يتطور فيها تنفيذ «برنامج تسليح العشائر»؛ فإن إمكانية أن يؤدي ظهور تحالف «عربي/ سني» قوامه مجموعات قبلية تنتمي إلى ما بات يعرف بـ «مجالس الصحوة» في كل من محافظة صلاح الدين والأنبار وكركوك، تقوم وبشكل مفاجئ بتنظيم

هجوم كاسح على المليشيات الكردية في كركوك لطردها من المدينة، بات وارداً في كل لحظة، خصوصاً وأن هذه المجالس داخل كركوك نفسها، قد تصبح خلال وقت قصير من الآن، أكبر من حيث الحجم، وربما أكثر عدداً وأقوى عدّة من مليشيات الحزبين الكرديين، الديمقراطي بزعامة مسعود البارزاني والاتحاد الوطني االكردستاني بزعامة جلال الطالباني. هذا السيناريو قابل للحدوث مع تزايد إمكانيات وفرص ظهور تحالف قبلي عربي في المرحلة المقبلة من تطور الأحداث، وانتقاله إلى «لحظة الصدام مع الأحزاب الكردية». إن كركوك هي نموذج هذا السيناريو المحتمل. وسوف يرتبط ذلك منذ الآن، بوجود ثلاثة عوامل مركزية:

الأولى:

وجود بيئة سياسية إقليمية في كركوك ملائمة لنشوب صراع طائفي غير مألوف، حيث قبائل عربية «سنية» تتهيأ وتستعد للارتطام مع جماعات كردية «سنية» تفرض سيطرتها على كركوك. ليست هذه البيئة السياسية الإقليمية الملائمة سوى استمرار الضغط العسكري التركي على الحزبين الكرديين شمال العراق. ووفقاً للاعتبارات العسكرية الصرف؛فإن هذه البيئة ستكون ملائمة لتأجيج صراع قابل بطبيعته إلى التحول – في مرحلة لاحقة وتدريجاً – إلى صراع سني/ سني وليس مجرد صراع عربي/ كردي وحسب.

الثانية:

أما ثاني هذه العوامل المركزية، فهي أن الحزبين الكرديين أصبحا، مع استمرار الضغط العسكري التركي، أكثر اضطراراً إلى تفادي أي مواجهة

داخلية مع القبائل العربية في كركوك وصلاح الدين والأنبار (وربما مع عرب الموصل). وإذا ما أخذنا بنظر الاعتبار أن الموصل تعتبر من الناحية العسكرية مدينة شبه ساقطة عسكرياً، حيث لا سيطرة لقوات الحزبين الكرديين والحكومة المركزية والحزب الإسلامي العراقي، إلا على «جيب صغير» داخل المدينة لا يتجاوز بضع كيلومترات، بينما تصبح المدينة بأسرها وأكثر فأكثر في يد فصائل المقاومة؛ فإن الصراع ضد الحزبين الكرديين قد يتطور ليشمل طردهم من «جيب الموصل». كما أن أي مواجهة بين الأكراد والقبائل العربية في كركوك (تأخذ بعدها الطائفي فيما بعد وتغدو قتالاً سنياً - سنياً حين تدخل المحافظات الأخرى على خط الصراع) قد تفضي بسهولة إلى توسّع مسرح الصدام بحيث يشمل الأحزاب والجماعات العربية السنية في بقية المناطق. وهذا بالضبط ما لا يرغب الحزبان الكرديان في رؤيته اليوم مع استمرار الضغط التركي.

الثالثة:

من بين العوامل المركزية التي تتحكم بإمكانية اقتراب لحظة الصدام في كركوك، هناك العامل الجيو - سياسي (الجغرافي السياسي) فالمحافظات الثلاث تشكل - حسب المخطط الأمريكي لتقسيم العراق- إقليماً واحداً، يجب أن يبتعد الأكراد كلياً عن فكرة السيطرة عليه، أو لعب أي دور مقرر في مستقبله. ولأجل ضمان بروز هذا الإقليم على الخريطة العراقية، بالتزامن مع مخطط الفيدراليات في جنوب ووسط وغرب العراق؛ فإن الطريق الوحيد التي يجب أن تسلكها القبائل العربية القاطنة في هذه المحافظات؛ إنما هو طريق إنشاء تحالف عشائري (عربي/سني) مهمته المركزية الصدام مع الأكراد (السنة) وطرد

مليشياتهم من هناك. فماذا يحدث لو وقع مثل هذا الصدام؟ وما هي النتائج المترتبة على انخراط «مجالس الصحوة» في الأنبار وصلاح الدين وكركوك (وربما الموصل تالياً) في صراع مكشوف مع الحزبين الكرديين لتقرير مستقبل كركوك بشكل خاص؟

عندما تتمكن القبائل العربية من تحقيق مثل هذا «الانتصار»؛ فإن رجال القبائل سوف يصبحون في منزلة الأبطال، بينما تغدو «مجالس الصحوة» في منزلة المخلّص. وذلك هو كل ما يلزم - بالنسبة للاستراتيجية الأمريكية في العراق- لإنشاء نموذج التفتيت في المنطقة؟ وفي ضوء تطور أشكال الصراع في العراق، وانتقالها من صدام الطوائف إلى الصدام داخل الطوائف؛ فإن هذا البلد يكون قد انتقل بسرعة مثيرة للقلق من مرحلة الصراع حول «الفيدرالية» إلى مرحلة الصراع حول «تفتيت السلطة المركزية وتوزيعها بين الجماعات المسلحة».

الفصل الرابع

المؤتمر الدولي للسلام في «أنا بولس»:

مستقبل «النموذج العراقي» والصراع العربي/ الإسرائيلي

أثارت الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي للسلام (مدينة أنابولس/ الولايات المتحدة الأمريكية ٢٥ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٧) من أجل مناقشة قضايا النزاع العربي/ الإسرائيلي، الكثير من المخاوف والأسئلة والشكوك في المنطقة بوجه العموم، وعند بعض الأطراف العربية المدعوة إلى الحضور والمشاركة بوجه الخصوص. ولكنها أثارت ربما لأول مرة على نحو علني، الكثير من الشكوك بصدد نوايا واشنطن الحقيقية من عقد مؤتمر دولي بهذه الصيغة المبهمة. بيد أن أكثر ما أثارته الدعوة من أسئلة حائرة ومخاوف داخل الوطن العربي وبما يتجاوز أوساط النخب العربية السياسية، إنما كان يتعلق بمسألة «غموض» الجدول المقترح لأعمال المؤتمر، وهو أمر أضفى على الأهداف والأسباب والدوافع الكامنة وراء الاستعجال في عقده، بُعداً جديداً لا يقل إثارة عن الأسئلة الشكّاكة والحائرة. ولأن الكثير من المشاركين في هذا اللقاء سوف يركزون على هذا الجانب من المسألة كما أتوقع؛ فإنني سأتجاوز الشكوك والغموض

لأركز على العلاقة الافتراضية بين عقد المؤتمر والانسحاب الأمريكي المتوقع من العراق.

أكثر ما يثير الانتباه حقاً، وفي إطار هذه الشكوك والأسئلة الحائرة، أن الدعوة إلى عقد المؤتمر تزامنت مع موافقة الإدارة الأمريكية على مبدأ «سحب القوات» من العراق، وهو مبدأ لطالما عارضته بشدة حتى وقت قريب. ومصدر الإثارة في هذا التزامن، يكمن في حقيقة أن الإدارة الأمريكية ظلت طوال عقود من الصراع العربي/ الإسرائيلي، تعارض من حيث المبدأ فكرة عقد مؤتمر دولي للسلام، كما كانت تعارض مبدأ «سحب» القوات من العراق. ولذلك جاءت الدعوة، بالتزامن مع هذا التطور المثير في أستراتيجية القوات الأمريكية في العراق، ليدعم حقيقة أن واشنطن انتقلت عملياً، وفي وقت واحد تقريباً من رفض فكرة الانسحاب إلى قبولها وإن على مضض، ومن رفض فكرة المؤتمر الدولي إلى القبول به وإن بشكل ملتبس. ومع ذلك لابد من ملاحظة أن هذا الانتقال يبدو شكلياً، وليس دليلاً قاطعاً على حدوث تبدل جوهري في المبادئ الاستراتيجية السياسية والعسكرية في المنطقة، فمبدأ «الانسحاب» مثلاً، تحوّل من الناحية الفعلية إلى «سياسة تكتيكية» تقوم على أساس «خفض للقوات» أو إعادة نشرها في مناطق أقل توتراً، بينما تحولت فكرة المؤتمر الدولي إلى «سياسة خارجية» أكثر غموضاً مما تتطلبه ظروف المنطقة، وإلى الدرجة التي بدا فيها وكأنه أصبح أقل وضوحاً من الفكرة الأصلية للمؤتمر الدولي. ومع ذلك سيضع هذا الانتقال (من الرفض المطلق إلى القبول المبدئي) سائر الأطراف أمام أسئلة صعبة ومعقدة، مثلاً: هل يتوجه الأمريكيون حقاً، نحو مؤتمر دولي أم يريدون إطاراً «للقاء» دولي، قد لا تتعدى مهامه معالجة المسائل غير الجوهرية في الصراع العربي/ الإسرائيلي؟ وهل

يريدون مؤتمراً دولياً لا تكون نتائجه وقراراته ملزمة للطرف الإسرائيلي؟ أم أن الأمريكيين باتوا على استعداد أكثر في ضوء تجربتهم المريرة في العراق، لوضع تصوّرات استراتيجية لحل نهائي لكل مشكلات المنطقة دفعة واحدة؟ أم أنهم - وهذا هو مصدر المخاوف عند بعض الأطراف العربية - يجتمعون من أجل وضع «آخر اللمسات» على تطبيع جماعي بين العرب وإسرائيل من دون مقابل؟ هذه الأسئلة وسواها كانت حاضرة بقوة منذ اللحظة الأولى التي أُعلن فيها عن توجيه الدعوة للقاء. وعند تحليل مغزى الدعوة إلى المؤتمر بالتزامن مع الانسحاب المتوقع من العراق - سنلاحظ ما يأتي:

١- أن التزامن بين قبول مبدأ «الانسحاب من العراق» حتى في أدنى صوره (مثلاً إعادة نشر أو خفض القوات المقاتلة) مع الدعوة إلى عقد مؤتمر للسلام لمناقشة قضايا الصراع العربي/ الإسرائيلي، يضفي بُعداً جديداً ونادراً على فكرة المؤتمر الدولي نفسه، وهي فكرة قديمة بدا حتى وقت قريب وحسب، أنها مرفوضة كلياً من الجانبين الأمريكي والإسرائيلي وغير قابلة للتحقق نتيجة لهذا الرفض. وهذا التزامن - منظوراً إليه من زاوية وجود مأزق عسكري أمريكي - ينبئ ببزوغ لحظة نادرة، سوف يصبح فيها الترابط بين الموضوعين العراقي والفلسطيني ترابطاً وثيقاً بصورة يستحيل تجاهلها. وفي هذا السياق يجدر التنويه، بأن فكرة الربط بين الموضوعين العراقي والفلسطيني كانت مرفوضة كلياً من الجانب الأمريكي، فحين كان العراقيون في الكويت، أصرّت واشنطن على رفض أي محاولة للربط بين «احتلال العراق للكويت» و«احتلال إسرائيل للأراضي العربية». لقد رأت واشنطن في دعوة بغداد - آنذاك - إلى «انسحاب عراقي من الكويت» مقابل «انسحاب إسرائيلي» مماثل من

الأرض العربية، بأنها تلاحظ فيه ربطاً تعسفياً بين حالتين مختلفتين، لأن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية ليس شبيهاً «بالاحتلال العراقي للكويت».

وبصرف النظر عمّا إذا كانت دعوة بغداد آنذاك، مناورة سياسية فاشلة لتفادي نتائج المأزق الخطير الذي بلغته المغامرة العسكرية، أم أنها كانت محاولة يائسة لإرغام واشنطن على أن لا تكيل بمكيالين؛ فإن مجرد مسارعة واشنطن إلى رفض فكرة الترابط بين الموضوعين العراقي والفلسطيني، يُدلل على أن أكثر ما تخشاه، إنما هو اقتراب موعد اللحظة التاريخية التي يصبح فيها هذا الترابط حقيقة يصعب نكرانها.

٢- وبهذا المعنى وحده، يصبح التزامن بين اضطرار واشنطن إلى سحب أو تخفيض قواتها في العراق، مع «اضطرارها» إلى قبول فكرة مؤتمر دولي للسلام بعد عقود من الرفض، أكثر بكثير من مجرد مصادفة عابرة أو غير ذات معنى. وبقطع النظر عن البواعث والدوافع وحتى «الغموض» في الأهداف؛ فإن مجرد إطلاق الدعوة إلى عقد «مؤتمر دولي للسلام» من جانب الأمريكيين، سوف يعني الآن وفي المستقبل المنظور أيضاً، أن هذه الفكرة ليست ممكنة التحقق إلا في أجواء تراجع عسكري أمريكي. لقد بينت تجربة مجابهة الغزو الأمريكي للعراق بواسطة «استراتيجية المقاومة الشعبية المنظمة» وبجلاء، أنها نموذج ناجح عن إمكانيات امتصاص زخم الهجوم الطويل والمتواصل على المنطقة، وأن مقاومة السياسة الأمريكية وعرقلة تقدم «أهدافها» هو التطور الوحيد الذي يمكن أن يفرض - في النهاية - أشكال وأهداف التسوية وحدودها وحتى مضمونها. ولذلك، لابد من رؤية التزامن بين الموافقة على سحب القوات من العراق ، والدعوة إلى عقد المؤتمر الدولي على أنه يتضمن نوعاً من

الإقرار بوجود «ترابط» حقيقي بين الموضوعين العراقي والفلسطيني، وأن «معركة فلسطين» يمكن أن تحسم لا في شوارع رام الله؛ بل في شوارع بغداد (وفي شوارع كل عاصمة عربية مستعدة وقادرة على مقاومة السياسة الأمريكية).

٢- وفي هذا السياق، من الهام للغاية رؤية «نموذج الترابط بين الموضوعين العراقي والفلسطيني» بوصفه دليلاً قاطعاً على «المضمون القومي» للصراع العربي/ الإسرائيلي، وعلى أن أي محاولة لتجريد هذا الصراع من بعده العربي، أو مضمونه التحرري وتقليصه إلى مستوى «نزاع فلسطيني/ إسرائيلي على الأرض» إنما هي محاولة لتحويل علاقة العرب بالقضية الفلسطينية إلى علاقة «عاطفية» خالية من أي مضمون تحرري.

في ضوء هذه المعطيات لا بد من ملاحظة ما يأتي:

أن العرب والمنطقة، لم يكونوا يوماً أبعد عن السلام مثلما هو الحال في هذه البرهة المأسوية من التاريخ، وأن موعد الاقتراب من «السلام» بالنسبة للعرب واسترداد حقوقهم التاريخية لم يحن بعد، وبالتالي فإن ما تعيشه المنطقة من حراك سياسي، لا ينبئ بإمكانية حدوث اختراق على صعيد معالجة قضايا الصراع العربي/ الإسرائيلي، أو الأمل بتقديم مقاربات راديكالية لنتائج هذا الصراع. وأن ما يعيشه العرب - في هذه اللحظة- ليس «فرصة التسوية» بل «وهم التسوية» الذي طالما جرى تسويقه في مؤتمرات مصغّرة وموسعة عقدت هنا أو هناك. إن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، اليوم كما بالأمس وربما حتى عقود تالية، سوف ترتكز إلى المبادئ الاستراتيجية التقليدية التي اختبرها العرب منذ مشروع روجرز في سبعينات القرن الماضي، وفي أساسها «إغراق» العرب

في سلسلة متصلة من «مشاريع حلول» ليس بينها أي حل ممكن أو واقعي. أي إغراقهم في «وهم التسوية» لأطول وقت ممكن، تمهيداً للوصول إلى اللحظة التي يصبح فيها السلام مع إسرائيل جزءاً من استراتيجية «التكامل الأمني الإقليمي» وليس مجرد عملية سياسية لتطبيع العلاقات. وأن التكتيك الملائم لمجابهة هذا المؤتمر، يجب أن يركز على الفصل بين «فكرته» بوصفها مطلباً عربياً يحظى بدعم المجتمع الدولي، وبالتالي تجنب مهاجمته أو التنديد به والتشكيك بجدواه، وبين الدعوة إلى عقد المؤتمر الحالي بما هي محاولة لاختبار الحلول والمشاريع الأمريكية على الأرض.

إن التعامل مع المؤتمر الحالي باعتباره محاولة استكشاف واختبار للحلول، بأكثر مما هو إطار دولي يستند إلى إرادة حقيقية في التسوية، سوف يجنب العرب الانزلاق في المزيد من الأوهام، والانغماس أكثر فأكثر في معارك سياسية لا طائل ولا جدوى منها. كما أن هذا التكتيك سوف يعطي العرب المزيد من الوقت لانتظار حدوث تغيّر في علاقات القوة داخل المجتمع الدولي، تسمح بتحويل فكرة «المؤتمر الدولي» إلى إطار سياسي وقانوني حقيقي ومن دون المساس بها. وهذا يتطلب التركيز على أن السبيل الوحيد المقبول لتسوية الصراع العربي/ الإسرائيلي في المستقبل، هو أن يصبح «مفهوم التسوية» جزءاً من مفهوم أعم وأشمل «عن حل ممكن» لكل مشكلات المنطقة. إن هذا التكتيك لا يعني بأي حال من الأحوال الامتناع عن «مقاومة التطبيع» أو الصمت حيال المحاولات الرامية إلى جرّ العرب إلى فخ التطبيع الجماعي المجاني؛ بل سيعني على العكس من ذلك، الاحتفاظ بإمكانيات الربط بين مطلب عقد المؤتمر الدولي وبين مقاومة تحريف فكرته.

سيناريو الخروج الأمريكي من العراق

يُقصد «بالنموذج العراقي»: «النموذج الذي سعى الأمريكيون إلى إنشائه انطلاقاً من العراق، لاختبار إمكانية خلق شرق أوسط جديد» وهو نموذج فاشل بكل المقاييس، ولكنه مع ذلك نجح، وإنْ بشكل محدود للغاية في خلق وقائع ومعطيات ميدانية سياسية وثقافية، تمتلك قابلية فريدة على التفاعل وربما الانتشار خارج مساحة هذا النموذج. ومن شأن تكريس هذا المعطيات والوقائع والإخفاق في مواجهتها أو فقدان السيطرة على نتائجها، أن يصبح النموذج وعلى الرغم من فشله وافتقاده للجاذبية، خطراً مباشراً على الأمن القومي العربي. كما يُقصد بـ «نظام التكامل الأمني الإقليمي» «خلق نظام سياسي - أمني جديد يصبح فيه أمن إسرائيل مسؤولية عربية». كما يُقصد بـ «صناعة العدو» أو «خلق العدو» أن كل احتلال- كما بينت تجارب الاستعمار القديم ورأس حربته الكولنيالية الأوروبية في القرنين الماضيين- سيؤدي، طال الوقت أو َقصُر إلى ظهور «مقاومة وطنية» ذات طابع تحرري. ومن أجل تفادي ظهور هذه المقاومة أو السيطرة عليها؛ فإن الاستعمار الجديد سوف يبادر إلى «خلق العدو» الذي سيتعيّن خوض الصراع معه. إن حرب ١٩٤٨ واغتصاب فلسطين، تبدو من وجهة نظر التاريخ الإسرائيلي كما كتبه المؤرخون الجدد، نوعاً من «حرب تحررية» خاضتها العصابات الصهيونية ضد الاحتلال البريطاني. ومن الواضح - طبقاً لهذا النموذج كما أنشأته كتابات المؤرخين الجدد في إسرائيل - فإن سلطات الانتداب البريطاني هي التي عملت على «خلق هذا العدو» لتدخل معه حلبة الصراع؛ إذ كانت عصابات «الهاغانا» و«شتيرن» تتلقى سرّاً كل ما يلزم هذا الصراع من احتياجات، وكانت مخازن الجيش البريطاني مصدراً رئيساً من مصادر سلاح «العدو». ولذلك، جرى، في

التاريخ الإسرائيلي المعاصر، تصوير الجلاء البريطاني وكأنه «انتصار» في حرب «تحررية» لا حرباً استعمارية نجم عنها طرد شعب عن أرضه.

إن تكييف هذه الاستراتيجية مع احتياجات ومتطلبات المصالح الكبرى للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، يستدعي القيام بخطوات مشابهة. ولعل تجربة إرسال ما يزيد على ١٤٠ ألف مرتزق إلى العراق (من العاملين في الشركات الأمنية المتخصصة والذين يستخدمون تجهيزات ومعدّات الجيش الأمريكي) مع ما يزيد على ١٤٠ ألف جندي أمريكي، وهي أول تجربة بهذه الضخامة في التاريخ المعاصر، تدلل بشكل قاطع على أن استراتيجية «صنع العدو» تعتمد على وجود هذين العنصرين: الشركات الأمنية الخاصة، و«خلق مجموعات مسلحة محلية». تنخرط معها في صراع دموي. ومن هنا يمكن التنبؤ بأن الانسحاب الأمريكي من العراق، قد يترافق مع «تفاوض على الجلاء» مع العدو نفسه الذي تمّ «تصنيعه ومقاتلته» ليظهر هذا في صورة «القوة الوطنية التحررية». السيناريو التالي، يهدف إلى رسم صورة للترابط بين «مستقبل النموذج العراقي» وبين «إمكانيات تسوية» الصراع العربي/ الإسرائيلي، أي رؤية العلاقة بين عقد المؤتمر الدولي والانسحاب الأمريكي من العراق.

إن الغرض الحقيقي والمباشر من عقد المؤتمر الدولي للسلام، وبقطع النظر عما إذا كان هذا المؤتمر قادراً على تحقيق تقدم على هذا الصعيد أم لا، وما إذا كان سيعقد في موعده أم يتم الاتفاق على تأجيله؛ إنما هو اختبار شكل وظروف واحتمالات «التسوية» في المنطقة والتعرّف على التفاعلات الناجمة عنها في ضوء هذه الاستراتيجية. ولكن من الهام للغاية ملاحظة أن التسوية المتوقعة، سوف ترتبط باستراتيجية أمريكية في المنطقة تقوم على أساس بناء نموذج «للشراكة في النظام الأمني

التكاملي»، لا يجعل من إسرائيل مجرد دولة «ترتبط مع جيرانها العرب» بعلاقات حسنة أو مستقرة؛ بل يجعل منها جزءاً عضوياً من نظام أمني جماعي، وفي إطار وحدة جيوبوليتيكية تصبح معها كل التحديات والأخطار بمثابة «خطر» يهدد الجماعة كلها. وفي هذا الإطار سوف يصبح سيناريو الانسحاب الأمريكي من العراق، متلازماً منذ الآن، مع استراتيجية «بناء نظام التكامل الأمني الإقليمي» في المنطقة كلها. وعلى أية حال، فهناك هدفان تكتيكيان - على المدى القصير - يبرزان باعتبارهما هدفين رئيسيين من أهداف المؤتمر:

الأول:

إعادة تكييف العرب جماعياً مع فكرة «التطبيع» مع إسرائيل. بيد أن هذا الهدف سيظل هدفاً محدوداً وحتى شكلياً، لأن الهدف الاستراتيجي يركز على أن التطبيع مجرد مرحلة أولية وذات طابع انتقالي يهدف في النهاية إلى تأسيس أرضية الشراكة السياسية - الأمنية مع إسرائيل. والمؤسف في الكثير من التحليلات السائدة، أن الخوف من التطبيع يبرز باعتباره هدفاً أساس من أهداف المؤتمر، بينما يتعيّن رؤيته بوصفه هدفاً تكتيكياً عابراً، أقل أهمية من سائر الأهداف الأخرى المنشودة من استراتيجية بناء نموذج «لنظام التكامل الأمني». إن المخاطر الناجمة عن «تطبيع شكلي مع إسرائيل» في هذه المرحلة، ستكون مجرد مخاطر محدودة، قياساً إلى الأهداف الكبرى لاستراتيجية «نظام التكامل الأمني الإقليمي» والتي سوف يصبح فيها «أمن إسرائيل» جزءاً من «الأمن القومي العربي». ولذلك؛ فإن مقاومة «التطبيع الجماعي» المجاني في هذا المؤتمر يجب أن يكون جزءاً من استراتيجية عربية للرد على مشروع «الشراكة

السياسية - الأمنية» أي جزءاً من استراتيجية مقاومة «نظام التكامل الأمني الإقليمي».

الثاني:

أما الهدف التكتيكي (قصير المدى) من عقد المؤتمر الدولي بصيغته الراهنة، فهو تطوير عملية إنشاء تكتل «عربي معتدل» مستعد لاستبدال الصراع العربي/ الإسرائيلي بصراع عربي/ إيراني، وبالتالي تنمية وتوطيد هذا الاستعداد وتحويله إلى مادة جاذبة داخل «معسكر القوى العربية المعتدلة» التي يمكن، ويجب أن تساعد في خلق أجواء مجابهة واسعة النطاق مع إيران. وفي هذا الإطار سوف تلعب سياسة «المبالغة» في تضخيم «الخطر النووي الإيراني» دوراً حاسماً في تأجيج الصراع البديل.

نتائج وتداعيات

أولاً:

لقد بات اختبار «أفكار وأهداف» هذه الاستراتيجية، ملحّاً وضرورياً من أجل معرفة التفاعلات والنتائج والتداعيات الناجمة عن أي حل محتمل. ظاهرياً، سيبدو أن الهدف من المؤتمر، دفع العرب جماعياً إلى التكيّف مع «فكرة التطبيع». بيد أن هذا الهدف في المقابل، سيبدو قليل الأهمية مقارنة بالأهداف الأخرى. وعلى الأرجح؛ فإن «التطبيع الجماعي» أي دفع النظام العربي الرسمي إلى الدخول في شراكة سياسية، يتشكل في إطارها «معسكر المعتدلين» لمواجهة «معسكر المتطرفين» هو هدف تكتيكي عرضي، لأن المطلوب في نهاية المطاف دمج المنطقة داخل نظام «التكامل

الأمني الإقليمي» وبحيث يصبح أمن إسرائيل لا جزءاً من الأمن القومي الأمريكي؛ وإنما جزءاً من الأمن القومي العربي. ولذلك ستواجه الأطراف العربية مجموعة متراكبة ومعقدة من التحديات:

- أن المطلوب أمريكياً من العرب، للتطبيع مع إسرائيل في هذه البرهة من التاريخ، يجب أن يتخطى حدوده الشكلية (معاهدات سلام، إنشاء شبكة علاقات سياسية - اقتصادية). ولذلك من المرجح أن تضغط واشنطن على الأطراف العربية مجتمعة لتطوير «سياسة التطبيع» وتحويلها إلى هدف استراتيجي قائم بذاته، ومن دون ربطه «بمشاريع الحلول السلمية» أي عملياً إعادة «تفريغ التطبيع» من أي صلة أو علاقة بموضوع السلام في الشرق الأوسط.

- وأن تبدي - أي هذه الأطراف - استعداداً أكثر «لمقاومة نفوذ إيران في العراق» وخطر «برنامجها النووي» في الآن ذاته، وبما يؤدي تالياً، وبصورة تدريجية إلى تغيير في أولويات السياسة الراهنة للنظام العربي؛ فبدلاً من مواجهة إسرائيل بمطالب «الانسحاب» من الأراضي العربية، يجب أن تحل مطالبة عربية قوية «بانسحاب إيراني» مزدوج (التخلي عن سياستها في العراق وتجميد برنامجها النووي). إن دفع النظام العربي إلى تغيير أولوياته التقليدية وتركيز أنظاره صوب «عدو جديد» بدلاً من «العدو القديم» سيكون من شأنه تقديم دعم غير محدود لبرنامج «تغيير الأولويات» الذي تنفذه واشنطن في العراق، فهي تواصل هناك حشد قوى داخل المجتمع العراقي المسلح (مليشيات، عشائر، أجهزة حكومية) لتحويل الصراع ضد إيران إلى صراع رئيسي، بديلاً عن مواجهة الاحتلال الأمريكي. إن التغيّر في أولويات بعض قوى المقاومة الإسلامية مثلاً (كما يعكسه الخطاب السياسي لبعض هذه القوى اليوم) وتشكّل مزاج شعبي

معادٍ لإيران في مختلف الأوساط الشعبية العراقية، سوف يسير بالوتيرة ذاتها التي تتجه إليها أهداف واشنطن من عقد المؤتمر.

وفي هذا النطاق سوف تستغل واشنطن «رفض» العرب لفكرة الفيدرالية في العراق، وربما رغبة بعض الأطراف في مقاومة مشروع التقسيم، وذلك من أجل تصعيد روح الحرب ضد إيران بوصفها الطرف الإقليمي الوحيد الذي يشجع على تقسيم العراق من خلال دعمها لمشروع الأقاليم الذي يقوده الحكيم. إن تصوير السياسة الإيرانية في العراق على أنها نتاج «عقيدة مذهبية» ممزوجة بأطماع قومية، هو الوجه الآخر للصراع العربي/ الفارسي المطلوب أمريكياً وإسرائيلياً؛ بل مادته العضوية التي سوف يتشكل منها بوصفه صراعاً مركباً، فهو من جهة صراع مذهبي (شيعي – سني) ومن جهة أخرى هو صراع قومي (عربي- فارسي). وهذان هما العنصران الرئيسان في صراع بديل يمكن إحلاله محل الصراع العربي/ الإسرائيلي ولوقت طويل، وقد يكون العراق نفسه ساحته الكبرى.

ثانياً:

الانسحاب الأمريكي و «أمن إسرائيل»

إن لرؤية العلاقة بين تزامن عقد المؤتمر الدولي و«قبول مبدأ الانسحاب» من هذا المنظور، الكثير مما يسوغها ويدعمها بشكل غير محدود، ذلك أن الانسحاب بات يرتبط بتأمين «مستلزمات» أمن إسرائيل على المدى الطويل. ولعل أكثر ما يقلق واشنطن، فيما يتصل بأمن إسرائيل ومستقبلها، يكاد يتحدد في النقطة التالية: هل سيؤدي أي انسحاب أمريكي من العراق إلى «تسلل القاعدة» والجماعات المتطرفة

الأخرى من العراق عبر سورية والأردن إلى الحدود مع إسرائيل؟ وما هي «الترتيبات» المطلوبة لمنع هذا الخطر من التحول إلى خطر جدي؟ تبدو إسرائيل من منظور الاستراتيجية الأمنية الأمريكية - الإسرائيلية، هدفاً مركزياً لجماعات متطرفة تتطلع إلى اللحظة التي يصبح فيها الانسحاب الأمريكي من العراق «وتلاشي العدو عن المسرح» مجرد فرصة أخرى للاقتراب من «أمن إسرائيل» وتهديده بشكل مباشر. ولذلك سوف تركز السياسة الأمريكية قبل الشروع في الانسحاب على ما يأتي:

خلط الأوراق في ساحة الجماعات الإسلامية المقاومة للاحتلال الأمريكي، وذلك من خلال إتباع «استراتيجية صنع العدو» أي خلق بعض «المجموعات المسلحة» ودعمها وتزويدها بالسلاح والمال، ومن ثم الدفع بها لمجابهة «القاعدة» والصدام المكشوف معها. إن خلق «جماعات إسلامية» تقاتل «جماعات إسلامية أخرى» وتشجيع ونشر وتعميم أفكار «مجابهة الإرهاب» يترافق اليوم مع بناء شبكة أو منظومة من المفاهيم الغامضة والملتبسة التي لا تسمح بأي محاولة للتمييز بين الجماعات؛ بل وتحويل هذه الأفكار والتصورات إلى سياسة شعبية جذابة. ويمكن التنبؤ في هذا النطاق بإمكانية بروز معطيات ووقائع جديدة ناجمة عن الاستمرار في هذه الاستراتيجية، قد تؤدي إلى توليد ظروف أخرى تجعل من «ترتيبات» ما قبل الانسحاب أكثر فاعلية وديناميكية. وفي هذا السياق يُلاحظ أن تشجيع ظهور بعض الجماعات الإسلامية في الساحة السياسية العربية، وتركيز الأضواء عليها، قد يكون في صلب هذه «الصناعة». إن الهدف البعيد لهذه الصناعة، هو خلق ظروف داخلية في كل بلد عربي شبيهة ومماثلة للنموذج العراقي. إن النموذج العراقي سيكون حاضراً بقوة في هذه الترتيبات. وليس دون معنى أن مشروع النائب الديمقراطي عن ولاية

ديلاوير جوزيف بايدن Joseph Biden والرئيس الفخري لمجلس العلاقات الخارجية في الكونغرس لزلي جيب Leslie Gelb والمعروف باسم «حالة التقطيع الناعم للعراق The Case Of Soft Partiton In Iraq» يرتكز في الأساس على تسويق فكرة الفيدرالية باعتبارها حلاً وحيداً لتفادي «الحرب الأهلية». إن التحوّل المثير في الاستراتيجية العراقية لقوات الاحتلال يتمثل - في هذه اللحظة - في الانتقال من «صدام الطوائف» إلى الصدام «داخل الطوائف» وكما في نموذج العراق الراهن، فقد انتقلت قوات الاحتلال من سياسة «دعم طائفة» ضد «طائفة أخرى» إلى سياسة دعم «القبيلة ضد الطائفة». ولعل ما يجري في مناطق غرب العراق (الرمادي الفلوجة) حيث تشتبك القبائل «السنية» مع «جماعات سنية» أخرى تحت ستار مكافحة الإرهاب، ومواجهة نفوذ القاعدة وطردها من المناطق التي تسيطر عليها، يكاد يكون مجرد مقدمة لحرب مشابهة يراد لها أن تندلع في المناطق الشيعية جنوب ووسط العراق. ومن المتوقع أن تشهد هذه المناطق في المرحلة التالية من «تسويق مشروع الفيدرالية» اتساعاً في رقعة الصدامات المحلية، وأن ينتقل الصراع الراهن بين جيش المهدي وقوات الشرطة والجيش إلى صراع تنخرط فيه «عشائر شيعية مسلحة». ويُلاحظ أن ما يسمى «برنامج تسليح العشائر» الذي أقرته قوات الاحتلال وباشرت بتنفيذه، يتخطى نطاق العشائر والقبائل في غرب العراق ليشمل سائر المناطق الأخرى، وهذا يعني أن كل طائفة سوف تجد نفسها وهي تقاتل «قبيلتها» أو العكس (القبيلة تقاتل الطائفة). إن هذا النمط من التقاتل الداخلي من شأنه - حسب واضعي خطة التقسيم الناعم - تسهيل عملية تفكيك العراق وإعادة توزيعه على «الطوائف والقبائل».

وكما اقترحت خطة «التقسيم الناعم»؛ فإن الحاجة إلى «قوات

احتلال» ستظل قائمة، ذلك أن التقسيم يتطلب «إصدار بطاقات هوية جديدة» خاصة بكل إقليم، يتم التحقق منها عند نقاط تفتيش على حدود كل إقليم، كما يتم تدعيمها ببيانات كاملة «حول المواطنين» في جميع أنحاء البلاد. وخلال تطبيق خطة التقسيم سوف تكون هناك حاجة إلى نحو ٣٠٠ ألف جندي لحراسة «حدود الأقاليم» و«نقاط التفتيش». ومن غير شك؛ فإن سياسة «نشر القوات لحراسة حدود الأقاليم» ستكون مجرد غطاء لسياسة أخرى تهدف إلى وضع «قوات دولية» على حدود كل بلد مع الآخر في المنطقة. إن الغرض الحقيقي من هذه السياسة على المدى القصير، التمهيد لفرض قوات دولية على حدود البلدان المجاورة للعراق «لمنع القاعدة» من التسلل عبر هذه البلدان انطلاقاً من العراق، والاقتراب من «أمن إسرائيل» وتهديده بشكل مباشر. ولذلك من المتوقع أن تتزايد الضغوط الأمريكية على سورية في المرحلة المقبلة، وحملها على الموافقة على نشر قوات على الحدود مع لبنان والعراق. أما بالنسبة للأردن، فإن سائر الاحتمالات المطروحة تشير إلى إمكانية «دمج غرب العراق» أو «الفيدرالية السنية» بشرق الأردن في كيان جديد تصبح عمان عاصمته المركزية، تمهيداً لإعادة دمج «الضفة الغربية» ضمن هذا الكيان، أو استعادتها «شكلياً» من السلطة الفلسطينية، وتشكيل حاجز طبيعي وبشري وسياسي جديد (يمكن أن يدعى المملكة العراقية الهاشمية). ومن الهام للغاية ملاحظة أن منفذي هذه الاستراتيجية لا يأملون بثمار أو نتائج سريعة من تطبيقها في المدى القصير. وعلى الأرجح؛ فإن ترتيبات ما قبل الانسحاب الأمريكي، سوف تعني في هذا المدى المحدود، فحص و«اختبار» الأهداف البعيدة. إن الآثار والتداعيات والنتائج المحتملة من عقد هذا المؤتمر، لن تتضح بمجرد انعقاده اليوم أو مرة أخرى في الغد.

احتلال» ستظل قائمة، ذلك أن التقسيم يتطلب «إصدار بطاقات هوية جديدة» خاصة بكل إقليم، يتم التحقق منها عند نقاط تفتيش على حدود كل إقليم، كما يتم تدعيمها ببيانات كاملة «حول المواطنين» في جميع أنحاء البلاد. وخلال تطبيق خطة التقسيم سوف تكون هناك حاجة إلى نحو ٣٠٠ ألف جندي لحراسة «حدود الأقاليم» و«نقاط التفتيش». ومن غير شك؛ فإن سياسة «نشر القوات لحراسة حدود الأقاليم» ستكون مجرد غطاء لسياسة أخرى تهدف إلى وضع «قوات دولية» على حدود كل بلد مع الآخر في المنطقة. إن الغرض الحقيقي من هذه السياسة على المدى القصير، التمهيد لفرض قوات دولية على حدود البلدان المجاورة للعراق «لمنع القاعدة» من التسلل عبر هذه البلدان انطلاقاً من العراق، والاقتراب من «أمن إسرائيل» وتهديده بشكل مباشر. ولذلك من المتوقع أن تتزايد الضغوط الأمريكية على سورية في المرحلة المقبلة، وحملها على الموافقة على نشر قوات على الحدود مع لبنان والعراق. أما بالنسبة للأردن، فإن سائر الاحتمالات المطروحة تشير إلى إمكانية «دمج غرب العراق» أو «الفيدرالية السنية» بشرق الأردن في كيان جديد تصبح عمان عاصمته المركزية، تمهيداً لإعادة دمج «الضفة الغربية» ضمن هذا الكيان، أو استعادتها «شكلياً» من السلطة الفلسطينية، وتشكيل حاجز طبيعي وبشري وسياسي جديد (يمكن أن يدعى المملكة العراقية الهاشمية). ومن الهام للغاية ملاحظة أن منفذي هذه الاستراتيجية لا يأملون بثمار أو نتائج سريعة من تطبيقها في المدى القصير. وعلى الأرجح؛ فإن ترتيبات ما قبل الانسحاب الأمريكي، سوف تعني في هذا المدى المحدود، فحص و«اختبار» الأهداف البعيدة. إن الآثار والتداعيات والنتائج المحتملة من عقد هذا المؤتمر، لن تتضح بمجرد انعقاده اليوم أو مرة أخرى في الغد.

وعلى العرب أن يستعدوا، منذ الآن، لملاقاة مرحلة معقدة سوف يدشنها انعقاد المؤتمر، نعني مرحلة «تصفية القضية الفلسطينية» وتمزيق الوطن العربي.

هوامش

١: أنظر: سيمور هيرش: القيادة الأمريكية العمياء: الطريق من ١١ أيلول إلى سجن أبو غريب، بيروت الدار العربية للعلوم ٢٠٠٥. وأنظر كذلك: المنطقة الرمادية: كيف انتقل برنامج سري للبنتاغون إلى أبو غريب: المستقبل العربي السنة ٢٧، العدد ٣٠٥ تموز/ يوليو ٢٠٠٤

٢: انظر حول مشروع تقسيم العراق، مثلاً
New York Times 11-4-2005
وأنظر حول البطاقة الذكية التي وزعها الجيش الأمريكي على جنوده في العراق حيث تظهر الخريطة البلاد مقسمة إلى ثلاث ولايات: تقرير منشور على موقع مفكرة الإسلام - شبكة الانترنت

الفصل الخامس

من الفيدرالية إلى الكانتونات

١- «زلزال سامراء»:
بروفة فاشلة لحرب أهلية

عشية تفجير مرقدي الإمامين الشيعيين في سامراء، بدا المسرح السياسي العراقي، بتجاذباته ومناوراته السياسية التقليدية، يتشكّل على النحو التالي: الأمريكيون يشعرون بالضيق ويتبرمون علنا» من بعض أصدقائهم في العراق. ثم يعلنون أنهم لن ينفقوا مواردهم المالية بعد الآن، في سبيل نظام يسيطر عليه «وزراء لديهم ميول طائفية». وتلك كانت إشارة لا تماريها العين إلى حكومة الائتلاف الشيعي المنصرفة والمرتقبة على حد سواء، وتحديداً إلى وزير الداخلية (السابق) بيان صولاغ الذي كان مادة للنقد والتشهير العلني من جانب السفير الأمريكي (السابق) زلماي زاد. الائتلاف الشيعي نفسه، كان يشعر بالضيق والحرج هو الآخر ويعلن في السر أو العلن عن برمه وخيبة أمله من أصدقائه الأمريكيين. إنهم يضغطون عليه علناً وأكثر فأكثر، ويخلقون من حوله أجواء سياسية مشحونة بالمناورات الكلامية والضغوط من أجل تفريغ «انتصاره الانتخابي» من مضمونه، وذلك بتجريده من الوزارات السيادية. ورداً

الفصل الخامس

من الفيدرالية إلى الكانتونات

١- «زلزال سامراء»:
بروفة فاشلة لحرب أهلية

عشية تفجير مرقدي الإمامين الشيعيين في سامراء، بدا المسرح السياسي العراقي، بتجاذباته ومناوراته السياسية التقليدية، يتشكل على النحو التالي: الأمريكيون يشعرون بالضيق ويتبرمون علنا» من بعض أصدقائهم في العراق. ثم يعلنون أنهم لن ينفقوا مواردهم المالية بعد الآن، في سبيل نظام يسيطر عليه «وزراء لديهم ميول طائفية». وتلك كانت إشارة لا تماريها العين إلى حكومة الائتلاف الشيعي المنصرفة والمرتقبة على حد سواء، وتحديداً إلى وزير الداخلية (السابق) بيان صولاغ الذي كان مادة للنقد والتشهير العلني من جانب السفير الأمريكي (السابق) زلماي زاد. الائتلاف الشيعي نفسه، كان يشعر بالضيق والحرج هو الآخر ويعلن في السر أو العلن عن برمه وخيبة أمله من أصدقائه الأمريكيين. إنهم يضغطون عليه علناً وأكثر فأكثر، ويخلقون من حوله أجواء سياسية مشحونة بالمناورات الكلامية والضغوط من أجل تفريغ «انتصاره الانتخابي» من مضمونه، وذلك بتجريده من الوزارات السيادية. ورداً

على تصريحات خليل زاد المهينة للوزير صولاغ، دعا الائتلاف أطرافاً شيعية منها تيار الصدر، إلى مساندة مطلبه في «طرد السفير الأمريكي من بغداد».

الصدريون الذين لا يخفون ضيقهم وبرمهم من المجلس الأعلى قائد الائتلاف، ردّوا بالرفض مطالبين بالدعوة إلى «طرد الاحتلال» لا السفير. في هذه اللحظة وفيما زلزال سامراء يوشك على أن يضرب بعنف، كانت العلاقات بين التحالف الشيعي والأمريكيين تترنح. إنها على وشك الانهيار. الأكراد من جانبهم، لم يكونوا أقل برماً وضيقاً من عناد الساسة في الائتلاف الشيعي الذين أبدوا في مناسبات مختلفة، رفضهم أي محاولة لقضم صلاحيات رئيس الوزراء (الأسبق إبراهيم الجعفري) من جانب رئيس الجمهورية (الكردي جلال الطالباني) وكانوا يتذرعون، أثناء مشاورات السليمانية وأربيل طوال الشهر الماضي، بأن أي تعديل للصلاحيات يتطلب تعديلاً لقانون إدارة الدولة الذي سنّه الحاكم المدني بول بريمر؛ وأن هذا التعديل مستحيل قانونياً قبل تشكيل الحكومة واجتماع الجمعية الوطنية (البرلمان).

ولكنه بالطبع مستحيل قبل ذلك كله، لأنه يمثل تعدياً على حقوق «المنتصر». وفي هذه اللحظة أيضاً وجد الأكراد أنفسهم بعد سلسلة مداولات فاشلة مع الائتلاف الشيعي، يضطرون إلى الإعلان وبلغة متبرمة أيضاً أن هدف حكومة «الوحدة الوطنية» المنشود سوف يصبح مستحيلاً من دون تخلي الائتلاف عن بعض المواقع الحساسة (وهذه فهمت على أنها تنازلات لصالح القائمة العراقية بقيادة علاوي). جبهة التوافق (السنيّة) من جانبها، لم تكن أقل برماً وضيقاً من الجميع، فشروطها للدخول في حكومة «وحدة وطنية» وفي مقدمها شرط إخراج وزارتي

الداخلية والدفاع من يد الائتلاف، جوبهت برد فعل عنيف سرعان ما أصبح علنياً وغطى معظم وسائل الإعلام «الشيعية» التي راحت تتحدث عن «الاستحقاق الانتخابي» بديلاً عن «الاستحقاق الوطني»، وتسخر من الذين «ندموا» على عدم مشاركتهم في الانتخابات السابقة، ثم عادوا يطالبون «بما لا يستحقون». وفي هذه الإثناء (الليلة السابقة على تفجيرات سامراء) وصل مسعود البارزاني إلى بغداد فجأة، لتبدأ واحدة من أكبر المناورات السياسية الكردية: مشاورات علنية وعاجلة مع قائمة علاوي وجبهة التوافق (السنيَة) وبعض القوائم الصغيرة من دون حضور ممثلي الائتلاف الشيعي. وكان ذلك متوقعاً؛ فالأكراد يمكن لهم، في مواجهة عناد القائمة الشيعية ورفضها التنازل المزدوج عن حقيبتي الداخلية والدفاع، وتقليص صلاحيات رئيس الوزراء؛ أن يفتشوا عن تحالفات جديدة تحقق أغلبية معقولة في الجمعية الوطنية (١٣٨ مقعداً مقابل ١٢٤ للشيعة) وبما يجعل من تشكيل حكومة الجعفري الثانية أمراً متعذراً.

في هذه الأجواء المشحونة، وفي ما يبدو «زلة لسان مقصودة» تسربت من مكتب وزير الداخلية (في حكومة الجعفري) باقر صولاغ، تداول العراقيون بكثير من الاستغراب والذهول، كلاماً أعتبر بمثابة أولى طلقات التحذير التي يطلقها الائتلاف في وجه حلفائه وخصومه. التحذير المبطّن غرضه ظاهرياً، الحدّ من استمرار المناورات السياسية على حساب «الانتصار الانتخابي للائتلاف»: «إذا كانوا يريدون انتزاع الوزارات السيادية من أيدينا، وقضم صلاحيات رئيس الوزراء، فليذهبوا وحدهم لتشكيل حكومتهم في بغداد. أما نحن فسوف نذهب إلى هناك، إلى الجنوب». وتلك كانت أول إشارة إلى أن من يريد أن ينتزع من الائتلاف وزارتيه الأثيرتين على قلبه، أن يجرّب ذلك وكانت تلك أكثر

من زلة لسان؛ بل كانت تلميحاً (يتضمن ما يكفي من التصريح) بإمكانية التعجيل في إعلان «فيدرالية الأمر الواقع الشيعية» من خلال اللجوء إلى السلاح، رداً على محاولات إرغام الائتلاف على التنازل لصالح علاوي. وفي هذه الأجواء أيضاً ضرب الزلزال مدينة سامراء. وفي أعقابه نزلت قطعان من المجرمين الفالتين من أي عقاب، ليرتكبوا جرائم قتل بشعة يندى لها الجبين. (كما حدث للصحفية اللامعة الشهيدة أطوار بهجت التي اختطفت وقتلت). ومع ذلك كله، فليس مهماً معرفة الفاعل فور وقوع الجريمة. المهم معرفة أهدافها.

في الجرائم الكبرى التي تطال الجماعات والأفراد المتفرقين، يمكن معرفة الجاني والوصول إليه من معرفة وتتبع مقاصده وأهدافه والتنبه منها. وإذا ما عُرفت الأهداف بات من السهل تحديد المتهم والوصول إليه. هكذا يقول خبراء الجريمة. أياً يكن اسم الفاعل إذاً، أو الجهة التي تواطأت معه، أو تلك التي سهلت ودعمت مهمته (وبحيث يصل إلى مخفر الشرطة داخل المرقد بسهولة تامة مرتدياً ملابس مغاوير الداخلية، ثم يقوم بسهولة أيضاً باعتقال - اعتقال وحسب من دون أن يقتل وهذا أمر مثير بالفعل - خمسة من أفراد المخفر) فإن الهدف من التفجير وما أعقبه من عمليات انتقام طائفي وحشية، كان واضحاً: التعجيل في ساعة الإعلان الرسمي عن أن السبيل الوحيد لفرض فيدرالية «الأمر الواقع الشيعية» إنما هو الحرب الأهلية. وحول هذا الهدف تلاقى شركاء كثر. ولكن: إذا كان هذا هو الهدف الحقيقي من تدبير الهجوم الغاشم على المرقد المقدس، وتالياً على المساجد وأماكن العبادة، وهو هدف يكاد يجمع المراقبون والسياسيون وحتى عامة الناس على أنه هدف مباشر؛ فإنه انتهى عملياً، ومن دون رغبة وإرادة المخططين له إلى فشل ذريع.

بدلاً من خلق موجة عارمة ومتواصلة من العنف الطائفي، تنتهي بتوسع رقعة القتال ثم تدخلات ومناشدات سياسية من كل مكان لفضّ الاشتباك، يعقبه «إعلان انفصال» عن المركز الضعيف في بغداد، ثم بزوغ فيدرالية شيعية في الوسط والجنوب؛ تولّدت على العكس، مشاعر عارمة من السخط والخوف الجماعي الغريزي من «الفتنة»، دفعت أوساطاً شيعية وسنية دينية وشعبية إلى تطويق أعمال العنف بسرعة، والتنديد بقوة «بأولئك الذين كانوا يؤججون نيران الفتنة بتصريحاتهم الطائفية». وبلغ التنديد حداً تم فيه توجيه اتهام صريح إلى الائتلاف الشيعي بقيادة الحكيم، وتحميله المسؤولية عن هذه الأعمال (كما جاء في البيان الصادر عن اجتماع تيار الصدر والمدرسة الخالصية الشيعية وهيئة علماء المسلمين).

زلزال سامراء الرهيب كان وبأتم المعاني، نوعاً من بروفة فاشلة اخفق صنّاعها في خلق مشاعر متأججة وصاخبة، تعجّل في إعلان «الفيدرالية الشيعية» بوصفها أمراً واقعاً، أو تحوّلها إلى مطلب شعبي عبر التلاعب بمشاعر السكان البسطاء. ما حدث أن تفجير المرقد ثم حرق مساجد أهل السنّة (وتدنيس المصحف) أدّى وبالضد من إرادة الفاعلين إلى خلق معطيات جديدة على الأرض، أهمها أن حلم تفكيك العراق إلى دويلات، قد يتحول إلى كابوس يقضّ مضاجع الحالمين، وأن استقطاباً جديداً قد ينشأ خارج وداخل الوسط الشيعي نفسه، سيحوّل هذا الكابوس إلى جحيم. ذلك وحده ما يفسّر السبب الذي دفع عبد العزيز الحكيم إلى عقد لقاء عاجل للزعماء الشيعة (كان من بينهم رئيس الوزراء المؤقت المنتهية ولايته إبراهيم الجعفري) وليقول أمام الصحفيين بعد ثلاثة أيام دامية: إنه يدعو الشيعة والسنّة إلى الوحدة؟ وتلك كانت إشارة أخرى من

إشارات الفشل الذريع.

بكل المقاييس كان الإعلان فاشلاً وكانت البروفة الأولى فاشلة. ومع أن الدمار الناجم عن التفجير كان واسع النطاق؛ فإن الحصيلة المرجوة كانت بخسة. كل ما حصل عليه مدبرو الهجوم من نتائج، ظل محدوداً للغاية. زوبعة جديدة من أعمال القتل والتخريب، يدرك العراقيون أنها كانت تتوالد أمام أبصارهم، وفي كل لحظة من لحظات الاحتلال الأمريكي، من رحم الفوضى نفسها التي ضرب إعصارها العراق في نيسان / ابريل ٢٠٠٣. الحالمون بـ «فيدرالية الأمر الواقع الشيعية» هم من أدرك قبل غيرهم، وفي أعقاب زلزال سامراء وتوابعه، أن العنف لا يحقق أحلاماً من هذا النوع. والعراقيون الذين يتعايشون مع الموت لحظة بلحظة، ويألفون وجهه فلا يخطئون في التعرّف إليه باتوا اليوم، في حقبة ما بعد سامراء، أكثر إدراكاً لمعنى المناورات السياسية الدائرة من حولهم والتي تقودها طبقة سياسية فاسدة، شديدة النهم للسلطة والمال.

لنتذكر أن غالبية العراقيين من البسطاء، ممن لم يكونوا يعرفون أي شيء عن الفيدرالية، وبعضهم سمع بها لأول مرة مع مجيء الأمريكيين وكانوا يبدون، على نحو ما، نوعاً من «التأييد» للفكرة التي قيل لهم أنها الحل المثالي والنموذجي لمشكلات العراق، ووصل الأمر ببعضهم حد التصويت لصالحها في استفتاء الدستور؛ أصبحوا الآن وفي حقبة ما بعد سامراء أكثر عداء ومقتاً للفيدرالية والفيدراليين، لا لشيء إلا لأنها تلازمت الآن في ذاكرتهم السياسية، مع الصورة المريعة لشبح الحرب الأهلية. والفيدرالية هي هذا الشبح الذي تراءى وكأنه يتجول بين أنقاض قبتي الإمامين الشيعيين وحطام المساجد السنية وصفحات القرآن المتناثرة والمحترقة.

قبل حقبة سامراء كان الكثيرون يرددون النبوءة التالية: العراق على وشك الانـزلاق إلى حرب أهلية. والكثيرون في حقبة ما بعد سامراء، سوف يرددون نبوءة أخرى: ثمة معركة ضارية تلوح في الأفق، لكنها لن تكون أبداً بين الشيعة والسنة؛ بل بين معسكرين، أحدهما وطني مناوئ للاحتلال، وآخر مرتبط به عضوياً. وسيكون القتال على قاعدة أكثر وضوحاً وأقل تقبلاً لأي نوع من الالتباس. وفي حقبة ما بعد سامراء أيضاً، سوف يرغم الواقع كل الطائشين على التأمل في مغزى هذا التلازم المثير؛ بين الفيدرالية وبين الحرب الأهلية في الذاكرة الشعبية العراقية (هذه الذاكرة التي أُعيد تشكيلها عبر التضليل والخداع). وفي هذه اللحظة الفاصلة من تاريخ العراق الحديث، وفقط حين وقع زلـزال سامراء وتتالت رجاته العنيفة لتضرب من بغداد غرباً حتى البصرة جنوباً، أدرك العراقيون الحقيقة التالية: ثمة من يتلاعب لا بالكلمات، بل بمصائرهم وأقدارهم وخياراتهم التاريخية، فالفيدرالية لا تعني بالضبط فيدرالية؛ بل هي اسم حركي لحرب أهلية مستترة. والحرب الأهلية ليست بالضبط وكما هو مألوف،حرباً بين طوائف (برهنت أنها ليست طوائف وإنما هي مدارس مذهبية وفقهية) بل هي حرب جماعات أعماها الطمع السياسي فراحت تقطع أوصال العراق.

لعل محناً من هذا النوع سيكون لها أفضال كثيرة على المُمتحنين من البشر. وفضل زلزال سامراء بكل مأسويته لن ينسى، لأنه أيقظ العراقيين على هول ما يدبر لهم في الظلام. ولكن: وكما أن العراق متمنع بطبيعته عن الانزلاق إلى الحرب الأهلية، وبفعل جملة عوامل داخلية عميقة تاريخية وثقافية كبرى، عملت على حمايته حتى الآن من التمزق على الرغم من موجات الغزو المتعاقبة؛ فإنه يمكن أن يكون مُتمَنعاً حيال فكرة تحويله

إلى «دويلات عثمانية جديدة» في غياب العثمانيين وفي حضور منافسيهم الإيرانيين. «من يريد انتزاع الفيدرالية بالقوة عليه أن يستعد لدفع ثمن باهظ، هناك في الوسط والجنوب، وليس هنا في بغداد فقط». ذلك ما يقوله العراقيون اليوم رداً على «زلة لسان» صولاغ.

الزلزال المتوقع ضرب في مكان مقدس. نعم. لكن العراق خرج معافى من (الجحيم). نعم. والبروفة كانت فاشلة. نعم. واكتشف الجميع أن خطر الحرب الأهلية قد لا يبدو وشيكاً. نعم وبكل تأكيد. تُرى، كم سيبدو مختلفاً، عراق ما بعد سامراء الطالع من المَطْهر؟

٢: ترياق «الحكيم»... وداء «التوافق»

إذا كان زعيم المجلس الإسلامي الأعلى عبد العزيز الحكيم، ونجله وخليفته المتوقع في رئاسة المجلس عمار، يدعوان علناً اليوم إلى فيدرالية «شيعية» من تسع محافظات في جنوب العراق؛ فمن المؤكد أنهما تحسّبا جيداً لردّ فعل شركائهم في العملية السياسية من جماعة «جبهة التوافق العراقية». وما يؤكد ذلك ما تسرّب مؤخراً من معلومات تفيد أن المجلس قرر «اختراق» التوافق بوساطة المال السياسي، أي عملياً عن طريق شراء ذمم «جماعات» يمكن أن تساعد في شق صفوف التوافق. ويبدو من جملة مؤشرات، أن الطرف «السني» الذي سوف يلعب دور يهوذا الأسخريوطي (كما في الإنجيل) حيث تباع بوساطته أقدس الأقداس، هو مجلس إنقاذ الأنبار بقيادة حميد الهايس الذي زار طهران سراً في الآونة الأخيرة، وتمكن من تحقيق تفاهم جيد مع جماعة الحكيم على «طرح مشروع فيدرالية أهل السنة».

رهان المجلس (ومن ورائه إيران) على دور ما يلعبه مجلس الإنقاذ، لتسويق فكرة «الفيدرالية السنية» في غرب العراق، ينبني على أسس وقواعد متينة من التفاهم، فقد تلقى الهايس بحسب أنباء مؤكدة، ما يمكن اعتباره دعماً غير محدود من إيران شمل مختلف المجالات. فما الذي تريده طهران بالضبط؟ الراجح أن إيران، وفي سياق تفاهم غير معلن مع الأمريكيين، تريد أن تسهم في السر والعلن - إذا اقتضى الأمر- في تسريع خطى الفيدرالية في العراق. ولما كانت جبهة التوافق العراقية التي يقودها عدنان الدليمي، مضطرّة إلى إبداء شيء من «التمنع» وربما «الرفض الخجول» لفكرة «الفيدرالية» - وبالطبع ليس رفض «مشروع

الفيدرالية» بمعنى أنها لم ترفض الفكرة من أساسها حتى الآن - وهذا أمر يعيق فعلياً تمرير مشروع التقسيم؛ فإن معالجة «داء التوافق» لن يكون ممكناً من دون استخدام «ترياق الحكيم».

المال السياسي الذي لا يتحرج قادة المجلس الإسلامي الأعلى من استخدامه «لتمرير الفيدرالية» قد يكون هو «ترياق الحكيم». المثير للاهتمام حقاً أن بعض قادة المجلس الأعلى ومنهم زعيم منظمة بدر(الذراع العسكري للمجلس) اقترحوا استخدام مجلس إنقاذ الأنبار قناة «اختراق» ثانوية. وفي هذا السياق تتردد شائعات في بغداد أن إيران عازمة على التقارب مع القائمة العراقية بقيادة رئيس الوزراء الأسبق أياد علاوي، ومع جماعات أخرى بقصد «تسويق» مشروع الفيدرالية، وأن هذا التفاهم يمكن أن يكون مقدمة لتفاهم «أوسع» مع جماعات «سنية». على أن «داء التوافق» الذي حيرّ الحكيم، يكاد ينحصر في نقطة حساسة للغاية من «الجسم السني» ذلك أن الاختراق المطلوب لن يكون ممكناً من دون شق صفوف «السنة» أولاً بوساطة المال، أي بوساطة عملية جراحية خشنة، تتطلب عزل الحزب الإسلامي بقيادة طارق الهاشمي نائب رئيس الجمهورية عن حلفائه في التوافق. وإذا ما تمكن الحكيم من إحداث مثل هذا الاختراق؛ فإن الطريق سوف تكون سالكة أمام تفاهم أوسع مع جماعات أخرى، مثل جماعة «القائمة العربية المستقلة» - بقيادة عبد مطلك الجبوري الذي فُصل مؤخراً من المستقلة لرفضه الامتثال لأوامرها بعدم الاتصال مع المالكي - وكذلك جماعة مجلس الحوار بقيادة صالح المطلك وآخرين. على هذا النحو يبدو أن مشروع تقسيم العراق يسير من دون ضجيج، في طهران كما في بغداد، بينما يتعالى في الهواء الطلق صخب سياسيين منافقين. الحقيقة التي يتعين رؤيتها اليوم

من دون رياء ولا رتوش، أن إعصار التقسيم بات يزمجر في سماء العراق والمنطقة، وأن أقرب الجيران قد يتضرعون في السر والعلن من أجل أن يمطر الإعصار في أرض العراق وحده، وأن لا يصيبهم من المكروه شيء. لكن أعاصير التاريخ لا تسير على الدوام بالتمنيات والأدعية والصلوات. وإذا ما أمطرت السماء ناراً في «منازل العراق»؛ فإن لمن الصعب تخيّل أي إمكانية لتفادي الحريق في منازل الجيران. وفي التاريخ الحديث كما قرأنا دروسه، فقد وقعت إيران في قبضة الغرب بعد نهاية الحرب العالمية الأولى(أيام الأسرة القاجارية) وعلى الرغم من كل محاولاتها اليائسة لبيع العراق العثماني مجاناً للبريطانيين، لقاء ثمن مقبول «لتجنب كارثة احتلال طهران». في النهاية وقعت طهران في قبضة الاحتلال وجرى إسقاط القاجاريين المنافقين. ولذلك؛ فإن أكبر عقبة سوف تواجه الحكيم أثناء محاولته إقناع «المريض السني» باستعمال ترياق الفيدرالية، ستكون الحزب الإسلامي بقيادة الهاشمي الذي عاد من أنقرة - خصم طهران اللدود على جبهة الفيدرالية - وهو يحمل في جعبته «ما يشبه الإنذار» لأهل السنة «إياكم ودواء الحكيم.. إنه سُمّ زعاف». ترى هل يصغي من يزعمون أنهم «يمثلون السنة» وينطقون بلسانهم إلى نداء تركيا؟ المال السياسي الذي خرب أمماً وإمبراطوريات ودولاً، قد يكون - من بين أسباب وعوامل كثيرة ومعقدة - سبباً في تقطيع أوصال العراق كما اشتهت طهران، وكما تمنى الحكيم، ومثلما خطط بايدن.

٣: العراق الصومالي

قبل التاسع من نيسان/ أبريل ٢٠٠٣ لم يكن الصومال يشبه العراق في أي شئ. بعد التاسع من نيسان/ أبريل ٢٠٠٣ أصبح العراق يشبه الصومال في كل شيء. عادت الدولة إلى طور ما قبل الدولة والمجتمع إلى طور ما قبل المجتمع. بدلاً من أجهزة الدولة حلت مليشيات فالتة من أي سيطرة. ثم وقع قتل عشوائي مخيف، وكان هناك أمراء حرب يسيطرون على مقدرات البلاد والعباد. فوضى وخراب في كل مكان. فيدراليات وشبه فيدراليات. ثم إن الصومال صار صومالات، بينما العراق في طريقه لأن يصبح «عراقات». حتى الصراع الدامي الذي وقع بين الجماعات المسلحة (حصد في مقديشو وحدها وفي يوم واحد نحو ١٥٠ بريئاً) تزامن تقريباً، مع ما يماثله من عمليات قتل مريعة وذات طابع يومي منتظم في بغداد، سجلتها إحصائية للطب العدلي بمعدل يومي يفوق ٤٠٠ جثة مجهولة الهوية. الجثث في الصومال والعراق غالباً ما تترك في العراء أو على الطرقات العامة، أو يُعثر عليها بين أكوام القمامة. بعض الجثث في بغداد تصل إلى البرادات وتظل هناك لأيام بانتظار التعرًف عليها قبل دفنها في مقابر جماعية. بالمناسبة يمكن لأي مراسل صحفي نزيه أن يحصل، ومن دون كثير عناء، على تقرير مفصل عن معدل آخر مثير، ففي كل سادس يوم (من كل خمسة أيام متتالية) هناك مقبرة جماعية. هذا يعني أن العراق ينجز في الأسبوع الواحد مقبرة جماعية ونصف. ويقوم الطب العدلي في بغداد، غالباً بوساطة محسنين مجهولي الهوية بدورهم، بحفر مقابر جماعية لدفن المغدورين الذين لا تتمكن أسرهم من التعرًف عليهم لشدة التشويه. لا يُكتفى بإطلاق الرصاص على رؤوس الضحايا؛ بل

يجري التمثيل بوجوههم وإلى الحد الذي تنعدم معه، على الرغم من كل التحريات، أي إمكانية للتعرف على الضحية. الفارق الوحيد والنسبي بين جثث مقديشو وجثث بغداد، أن الأخيرة تتعرض إلى نوع فريد من عمليات الجراحة، يقوم بها جراحون جدد تخرجوا من دورات (فرق الموت). إنه نوع وحشي لم يألفه تاريخ التعذيب كما كتبته البشرية عبر العصور: ثقب الجمجمة والوجه والأيدي بالمثقب الكهربائي.

واحد من الضحايا المجهولين لم يتسن له رواية قصة موته، أو قصة العثور على جثته في حاوية للقمامة في منطقة المعالف بمنطقة الدورة (بغداد). الطبيب الشرعي تولى بالنيابة عن المغدور رواية قصة الموت المفجع. جاءت زوجة المغدور (يعمل ميكانيكياً للسيارات ولم يُعرف له في أي وقت أي نشاط سياسي) إلى الطب العدلي فور تلقيها نبأ اختطافه. قالوا لها: للتوّ تم خطفه. ابحثي عنه في معتقلات الداخلية؟ قالت: كلا. سأنتظره في الطب العدلي.

الزوجة رأت بأم عينها مليشيات فيلق بدر، وهم يختطفون زوجها من مكان عمله. قال الطبيب المسؤول: لم تصلنا الجثة بعد. يمكنك العودة غداً. لم تذهب الزوجة إلى أي مخفر شرطة أو ثكنة عسكرية. كما لم تتقدم بأي بلاغ عن اختفاء زوجها إلى أي جهة رسمية. لقد أيقنت أنه أصبح الآن جثة لمجرد اختطافه، وعليها أن تبحث في حاويات القمامة إذا لم تعثر عليه في براد الطب العدلي. استسلمت لقدرها وأيقنت أنه سوف يصل المشرحة عاجلاً أم آجلاً قبل أن يصل البيت. عرض الطبيب الشرعي على الزوجة المفجوعة صوراً على جهاز كمبيوتر عملاق، نُصب داخل الطب العدلي، بينما كان الآلاف من الناس يتكدسون بعضهم فوق بعض وهم يمعنون النظر في الصور المعروضة، حيث راحت الصيحات

تتعالى من حولها (هوذا). (كلا. ليس هذا) (إنه أبي). (لا ليس هو. له شارب أبيض). (توقف. هذا ابني). بعد انقضاء يوم كامل تقريباً، أمكن التعرُّف على أقرب صورة محتملة للمغدور. طلب الطبيب الشرعي من الزوجة أن تدخل للتعرف على زوجها. مخدع الزوجية الجديد عبارة عن رفوف من أسياخ الحديد. الجثة عارية فوق الأسياخ. وعلى الزوجة أن تمعن النظر في النصف الأسفل. أسرار المخدع الزوجي يمكن أن تكون صالحة في مثل هذا النوع من التحريات. الزوجة خامرها بعض الشك. شاربه أسود. قال الطبيب (هذا ليس لوناً. أنه دم متخثر). بعد دقائق أزال عامل التنظيفات في الطب العدلي الدم المتخثر. ولكن الوجه كان مختلفاً. تغيُّرت الهيئة بشكل صارخ. إنه كائن آخر لم يبق جزء فيه من دون أن يُثقب بالمثقب الكهربائي. (الآن يمكنك استلام زوجك). ظلت الزوجة حائرة وخائفة (إذا لم تتسلمّيه فسنقوم بدفنه في مقبرة جماعية). قال الطبيب. من الأفضل في هذه الحالة، وطبقاً لتعاليم الدين الإسلامي والثقافة المجتمعية، أن يدفن المرء شخصاً مجهولاً (أو بافتراض أنه مجهول) من أن يتركه في العراء أو أن يدفن في مقبرة جماعية. حتى هذا المشهد بتفاصيله المأسوية يكاد يشبه مشهداً يومياً في مقديشو. الرجال والنساء يتجمعون كل يوم لاستلام حصتهم من الجثث.

يُقال إن مقديشو أخذت اسمها من القداسة (مقدش- مقدس بالإرمية والعبرية القديمة). ويقال إن بغداد هي الأخرى أخذت اسمها من معنى مماثل(دار السلام). لم يتبق من القداسة في اسم العاصمة الصومالية أي أثر. وبغداد لم تعد، بكل تأكيد، دار السلام. خارج هذا المشهد المتكرر في البلدين. ثمة أوجه شبه أخرى. تحالف «الأمن ومكافحة الإرهاب» في الصومال يخوض حرباً دامية ضد المحاكم الشرعية الإسلامية. الجماعة

الأولى يدعمها الأمريكيون. أما الثانية فيزعم أن لها صلة بالقاعدة. الحرب متواصلة ولا أمل في التهدئة. تحالف آخر في العراق يخوض الحرب نفسها. مليشيات الأحزاب الدينية ومغاوير وزارة الداخلية (لواء العقرب، لواء الذئب وقطعات من ألوية وزارة الدفاع) تؤلف «تحالف الأمن العراقي ومكافحة الإرهاب». على الطرف الآخر قوى مقاومة للاحتلال والتي يطلق الأمريكيون عليها التعبير نفسه المستخدم في الصومال: الإرهابيون (مجلس شورى المجاهدين لديه محاكم شرعية أيضاً) الصوماليون فروا من جحيم بلادهم الممزقة إلى بقاع شتى من الأرض. بضعة ملايين تعيش اليوم أكبر محنة منسية في التاريخ في دول الجوار. العراقيون يفرون جماعياً من العراق الديمقراطي (إلى سورية وحدها وصل نحو مليون عراقي. في الأردن ومصر لا تزال أعداد العراقيين تتدفق دون انقطاع وعمان مرشحة لاحتضان الرقم مليون ونصف) . داخل الصومال مخيمات تضم آلاف اللاجئين. إنهم في العراء بعد عمليات تطهير عرقي لا نهاية له. جائعون ومشردون ومنسيون.

في العراق بلغ عدد الأسر المهجرّة من مناطق سكناها، في حملات «التطهير المذهبي» أكثر من مائتي ألف أسرة تتوزع بين سامراء والنجف وكربلاء وأطراف بغداد. هذه إحصائية الهلال الأحمر العراقي الذي يتولى توزيع المساعدات الإنسانية على الجائعين والهاربين من الجحيم.

في الصومال حكومة وبرلمان لا يسيطران حتى على جزء من مدينة (جوهر) الصغيرة. المسؤولون ومع اشتداد العزلة حملوا أمتعتهم وغادروا المقر الحكومي إلى مكان آخر. في العراق حكومة وبرلمان ضاقت الأرض بهما إلا في المنطقة الخضراء (١٥ كيلومتراً فقط) . الرئيس الصومالي يهدد بإقالة أمراء الحرب إن لم يتوقف القتال. مجرد تهديد فارغ. الرئيس

العراقي يرغب، كما يبدو في إطلاق التهديد نفسه: إقالة أمراء الغزو. ولكن ما باليد حيلة. الأمريكيون من وراء ستار يؤيدون حل المليشيات (باستثناء المليشيات الكردية لأنها ليست مليشيا بل قوات نظامية في مشروع دولتين كرديتين صغيرتين رسمت خرائطهما في أربيل والسليمانية). في الواقع هم يكرّسون صورة عراق صومالي على مقاس أمراء الغزو. ومع ذلك؛ فإن الشبه الأكبر الذي يجمع العراق بالصومال لا يكمن في هذا النوع من المقاربات؛ بل في مستوى آخر من التماثل. الأمريكيون كانوا هناك. تماماً كما هم هنا اليوم.

بعد سقوط حكم الرئيس بري وصل الأمريكيون بحجة تقديم الطعام للجياع. وفي العراق وصلوا لإسقاط حكم الرئيس صدام حسين بحجة تقديم الديمقراطية (لشعب يستحق نظاماً آخر). الصوماليون كانوا جياعاً بالفعل. ولكنهم لم يتناولوا الهوت دوغ حتى اللحظة. العراقيون كانوا عطاشى للديمقراطية (كما تقول الرواية الرسمية للبيت الأبيض وبعضهم صدق أن شعبه يستحق نظاماً آخر) ولكنهم لم يذوقوا طعم الديمقراطية قط. بدلاً منها تجرّعوا كؤوساً من السمّ الزعاف، كأساً بعد آخر دون توقف. عام ١٩٩١ هرب الأمريكيون من الصومال وتركوه في مهب الريح. الأمريكيون كانوا يستعدون في الذكرى الرابعة للغزو لأن يهربوا من العراق. للصوماليين اليوم «تحالف أمن ضد الإرهاب». وللعراقيين تحالف مماثل. كل ما يعوز التجربة العراقية أن تعلن جماعة الزرقاوي مثلاً، عن تشكيل محاكم إسلامية تدير الفراغ القضائي في العراق، مادامت الجرائم ترتكب هنا دون أدنى خوف من القصاص. تماماً كما فعل الصوماليون، الذين تمكنوا بفضل هذه المحاكم من تحقيق نوع من التعويض الرمزي لمحو الدولة.

بفضل الأمريكيين إذن انعدمت كل الفوارق بين البلدين العربيين. أصبح الصومال الآن هو «عراق أفريقيا» بينما أصبح العراق هو «صومال العرب» الآسيويين. في منتصف التسعينات من القرن الماضي ذكرت تقارير منفصلة أن الخرائط التي يعدّها الأمريكيون للمنطقة، تتأرجح بين خيارين:

الأول : اللبننة (من لبنان)

والثاني: الصوملة (من الصومال)

وفي تقارير ودراسات استراتيجية أخرى، جرى الحديث عن صورة مفزعة للعرب: إعادتهم إلى ما وراء بألف عام. قبائل تهجم على قبائل أخرى لافتراسها وتقطيع أوصالها. لم يصدق أحد أن صوراً كهذه يمكن أن تكون قابلة للتحقيق. حتى الأفلام التي أنتجتها هوليود قبل سنوات، وروت فيها سيناريوهات عودة دول عصرية (في أفريقيا وفي المشرق العربي) إلى عصر القبائل المتناحرة، حيث يتقاتل البشر دونما أي هدف، ظلت ولوقت طويل غير قابلة للتصديق. الأمة العربية أكملت دورتها الحضارية في التاريخ وانتقلت نهائياً من طور القبيلة إلى طور الأمة. الآن تعود الأمة لتتمزق إلى قبائل متناحرة. تماماً كما في أفلام هوليود. ولذلك تبدو اللبننة أكثر رحمة من الصوملة. الفارق بينهما كالفارق بين الموت والحمى. على الأقل، ثمة أمل إذا ما «تلبننتْ» الدولة، أي إذا ما أصبحت لبنانية كما كان الحال أثناء الحرب الأهلية، أن تعود في النهاية، إلى طورٍ من أطوار الدولة، بينما سيعود المجتمع إلى طورٍ آخر من أطوار المجتمع ولو بعد حين.

في الصوملة، أي إذا ما «تصوملت» الدولة، وأصبحت صومالية على النحو الذي نشهده اليوم؛ فإن الأمل بنهاية محتملة للقتل العشوائي ستبدو

شبه معدومة.

في العراق والصومال هزمت اللبننة وانتصرت الصوملة.

في الصومال كما في العراق، القبائل الجديدة هي التي تعيد صياغة المستقبل بوساطة الدم. في البصرة (جنوب العراق - مثلاً) كشف محافظ المدينة النقاب عن دور لبعض رؤوساء العشائر في توجيه وإدارة «فرق الموت». الفارق الوحيد بين الصومال والعراق يكمن في النقطة التالية: في العراق لم تُهزم اللبننة تماماً. لقد تماهت واندمجت في نمط جديد ومتطور من الصوملة يتناسب وثقافة القرن الحادي والعشرين وقيمه الجديدة التي تتيح لكل القبائل والأعراق والطوائف والمذاهب أن تتقاسم (أي تأخذ حصتها) لا من المناصب الحكومية والمال؛ بل وحصتها من الجثث مع كل صباح تصدر فيه جريدة الصباح اليومية. جريد الصباح هذه، التي حرص الحاكم المدني الأمريكي بريمر على إصدارها بسرعة؛ لا تزال تبشر العراقيين بصباح جديد مشرق. ما لم تقله الجريدة بعد هو: هل علينا أن ننتظر صباحاً صومالياً أم عراقياً؟ ما الفرق؟

٤: الفيدرالية... وخطاب «التقسيم»

إذا صدق المرء ما يقوله بعض أقطاب الائتلاف الشيعي- الكردي الحاكم في العراق «أن الفيدرالية لا تعني تقسيم العراق» وأن الغرض من اعتماد النظام الفيدرالي «تعزيز الوحدة الوطنية» على أسس جديدة، تكفل حقوقاً متساوية «لمكونات الشعب العراقي» لا غير؛ فإن عليه أن يصدق كذلك وبالقدر ذاته، حقيقة أن جزءاً من الصراع حول مستقبل هذا البلد، بات يدور بين الأحزاب والمجموعات السياسية في نطاق «المفاهيم» النظرية، وليس في نطاق السياسات العامة. والغريب أن هذا النقاش «النظري» حول مفهوم الفيدرالية، لا يجري على أساس فكري أو سياسي، بحيث يمكن تخيّل إمكانية المشاركة فيه بوصفه نقاشاً حول المفاهيم؛ بل هو يجري وفقاً لعقلية البيع والشراء وعلى أساس شبيه ومماثل للمزايدات التجارية، حيث «حصة» كل فريق من أسلاب هذا البلد التعيس، تفوق قيمة وأهمية البلد نفسه موضوع «التقسيم».

آخر تجليات هذا النزاع حول «الحصص» ما قالته الجبهة التركمانية التي رأت أنها قد تضطر إلى إعلان إقليم «تركمان إيلي» في مناطق التركمان التي يهيمن عليها الأكراد؛ إذا ما وافق الائتلاف الشيعي على إقامة «فيدرالية كردية». و«تركمان إيلي» هذه، هي الاسم المقترح «لجمهورية الموز» الجديدة شمال العراق، بما يعني أن النقاش حول الفيدرالية، قد تخطى نطاق تقسيم العراق إلى ثلاث مناطق حكم ذاتي كما اقترح مشروع قرار الكونغرس، وأن المسألة قد تصبح مع الوقت، مسألة «فيدراليات متصارعة» ربما يصل عددها إلى سبع فيدراليات. وما يؤكد ذلك، أن النقاش داخل الائتلاف الشيعي أخذ يتركز أكثر فأكثر،

حول «مفهوم الفيدرالية» لا بوصفها تقسيماً إدارياً، الغرض منه الحدّ من هيمنة المركز على الأطراف، وإنما على أساس أنها تجسيد لفكرة قيام أقاليم مستقلة سياسياً عن المركز. وفي حين يريد الحزبان الكرديان عراقاً فيدرالياً، لا تعني فيه الفيدرالية أكثر من الاعتراف «بحق الأكراد في تقرير المصير»، أي الاعتراف «بفيدرالية» تؤدي إلى قيام عراق جديد من ثلاث ولايات في الشمال والجنوب والوسط؛ فإن الائتلاف الشيعي يسعى إلى ما هو أبعد من ذلك بكثير، فهو يريد «فيدراليات شيعية» قوامها تسع محافظات، تشكل فيها كل ثلاث محافظات إقليماً مستقلاً. إقليم الجنوب مثلاً، واستناداً إلى «رؤية» عبد العزيز الحكيم، سوف يضم الناصرية والسماوة والديوانية، بينما يتعيّن أن يضّم إقليم الفرات الغربي محافظات النجف وكربلاء وبابل (الحلة) ويسمى ولاية الكوفة. أما ولاية واسط فسوف تضمّ الكوت والعمارة. في حين ستشكل البصرة «ولاية» مستقلة عن إقليم الجنوب إدارياً وسياسياً مثلها مثل بغداد التي يراد لها أن تصبح «إقليماً شيعياً». وطبقاً لهذا التصور؛ فسوف يصبح العراق بأسره، هذا الذي يدور النقاش حول مستقبله بين السياسيين العراقيين الذين لطالما صدحوا بموشحات «الديمقراطية» و «الوحدة الوطنية»، مجرد غنيمة حرب تناهبَ أسلابها «منتصرون» أيقنوا، بعد ما يزيد على أربع سنوات من «انتصارهم»، أنهم «مهزومون» ارتدوا أردية الأبطال وحسب، لأن ما من أحد يمكنه أن يصدق بعد اليوم، أن «الديمقراطية» أو «الوحدة الوطنية» هي بالفعل، ما سعوا إليه بكل الوسائل، بما فيها التحريض على الغزو الخارجي. وهكذا؛ فقد انزلق «خطاب الفيدرالية» بسرعة إلى مستوى «خطاب تقسيم» فضائحي، فالحزبان الكرديان باتا يناديان به بقوة، بينما يصمت الائتلاف الشيعي عن قول أي شيء عنه،

ولنقل إن الائتلاف الشيعي «يتحايل علي قرار التقسيم» بمواصلة الكلام عن «فيدرالية» إدارية لتعزيز وحدة العراق. وهكذا أيضاً تبدو سائر الأطراف المشاركة في العملية السياسية، شبه مشلولة حيال تكوين تصوّر مقبول عن المستقبل، بينما تبلغ الخلافات والتباينات في الرؤى، بالتلازم مع ظهور أشكال من الانقسام السياسي الحاد داخل الائتلاف الحاكم، مستوى غير مسبوق حتى في أتعس عهود الظلام التي مرّ بها العراق.

في أجواء من هذا النوع، حيث ينخرط الجميع في مساومات خسيسة، يمكن بسهولة تخيّل المستقبل الذي ينتظر بلداً يتشظى إلى «فيدراليات» تغذيها خلافات وانقسامات متواصلة ولا نهاية لها بين سياسيين، هم حلفاء في الصباح وخصوم في الليل.

٥: حائرون في «وصف العراق»

وصف الرئيس الأمريكي جورج. دبليو. بوش في واحدة من خطبه الكثيرة العراق بأنه بلد حليف. المثير في هذا الوصف، أنه جاء في وقت كانت فيه استطلاعات الرأي المستقلة تشير إلى تغيّر شامل وغير مسبوق في المزاج الشعبي العراقي حيال الاحتلال الأمريكي، وفي نظرته إلى «الحليف الكبير» أيضاً، ذلك أن أغلبية العراقيين باتت تصف الولايات المتحدة الأمريكية بأنها (عدّو) يجب أن يُرغم على الرحيل. لقد بيّنت الأحداث، أن صورة الولايات المتحدة في العراق حتى في «أوساط الشيعة»، باتت الأقرب إلى صورة العدو، منها إلى صورة البلد الحليف. وهذا دليل آخر على نوع ومقدار التغيّر في المزاج الشعبي. ولعل الصدامات واسعة النطاق والتي وقعت في الفرات الأوسط، بين جماهير شعبية يُزعم أنها تنشط ضمن تيار مقتدى الصدر، وبين القوات الأمريكية التي سارعت إلى دخول المدينة، يبيّن أن هذا التغيّر أصبح وبشكل مفاجئ، وكأنه مصنوع من مواد متفجرّة.

في هذا الوقت، وبالتزامن تقريباً مع تصريحات بوش، وبينما كانت طهران تستعد للقاء صديقها رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي في أول زيارة رسمية له، ترددت في وسائل الإعلام الإيرانية الكلمات ذاتها؛ إذ أثناء الاستعداد لاستقبال المالكي سارع الإيرانيون إلى استخدام التوصيف الأمريكي للعراق حرفياً، فقد وصف أكثر من مسؤول إيراني العلاقة مع العراق بأنها علاقة مع بلد (حليف). وزاد بعض الوزراء والإعلاميين الإيرانيين، في سياق تسويغ استخدام هذا الوصف، أن وجود «أغلبية شيعية» حاكمة ومسيطرة على البرلمان، تجعل هذا البلد حليفاً

بالفعل. لكن، وعلى الضد من وصف الإيرانيين لعلاقة بلادهم مع العراق بأنها علاقة مع «بلد حليف»؛ فإن التقارير الواردة من بغداد تشير إلى تطور مثير في نظرة العراقيين إلى الدور الإيراني، وإلى أن أغلبية متزايدة حتى في «أوساط الشيعة» باتت تؤمن بأن إيران «بلد عدوّ» يجب صدّ نفوذه المتزايد. على هامش هذين الانطباعين المتناقضين عن العراق، يدور صراع آخر بين انطباعات وصور أخرى متبادلة بين العاصمتين الأمريكية والإيرانية حول الصورة الحقيقية لكليهما؛ إذ أن كلاً من الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، تنظران لكلتيهما باعتبارهما عدوين كتبت الأقدار فصول صراعهما المرير فوق أرض العراق. ومع ذلك؛ فإن أغلبية لا يستهان بها في البلدين، تنظر إلى العاصمتين الأمريكية والإيرانية على أنهما عاصمتان لبلدين راحا يتبادلان الكراهية علناً، بينما تلاقت مصالحهما فوق تراب العراق المعفرّ بالدم. فهل هما حليفا العراق حقاً؟ أم عدوّاه؟

ولذلك تثار بعض الأسئلة الحائرة: إذا كان العراق كما يقول الإيرانيون بلداً حليفاً، فكيف يكون – في هذه الحالة – حليفاً لواشنطن؟ وإذا كان العراق كما يقول الأمريكيون بلداً حليفاً لواشنطن فكيف يكون (العراق نفسه وليس أي بلد آخر) حليفاً لإيران؟ وإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية في نظر أغلبية العراقيين، مثلها مثل إيران، هي «بلد عدوّ» فكيف يكون العراق نفسه حليفاً لعدوّيه؟ تُرى منْ خلق هذه الانطباعات والصور الزائفة؟ ومن قام بخلطها على هذا النحو الشاذ وغير المألوف في العلاقات الدولية؟ وَمنْ من بين البلدين بالفعل، هو حليف العراق؟ هل هو أمريكا جورج بوش؟ أم هي إيران خامنئي؟ وهل ثمة خلل من نوع ما، في أسلوب تعرّف الحلفاء بعضهم إلى بعض أم أن الأعداء يمكن أن

يرى بعضهم بعضاً حلفاء؟ العراقيون في شوارع البصرة وبغداد وحتى في النجف وكربلاء، أي في المدن ذات الأغلبية الشيعية (بحسب التقسيم المفضل في الغرب) يملكون توصيفاً دقيقاً أكثر أمانة وموضوعية من توصيف المسؤولين في واشنطن وطهران. إنهم يقولون اليوم ببساطة، ومن دون أي تزييف في الوقائع : «إن عدويّ العراق هما الولايات المتحدة وإيران» وأنهما «تحالفا على تدميره وتحطيمه» كل من منظوره الخاص، وحسابات مصالحه في هذا البلد التعيس؟ هذا الالتباس في وصف العراق من جانب طهران وواشنطن، يفسره وصف مُلتبس آخر لواحدة من أهم القوى الشعبية في الشارع، نعني تيار الصدر وجيشه المعروف باسم «جيش المهدي»، فالولايات المتحدة الأمريكية تصف تيار الصدر، تارة بأنه «أداة إيرانية» وتارة أخرى ترى فيه «قوة شعبية عراقية» يجب أن «تشرك في العملية السياسية». أما بالنسبة للعراقيين الحائرين في توصيف هذا التيار؛ فإن المرء لا يعدم رؤية من يقول، إن جيش المهدي «صناعة أمريكية» وأنه «يخدم أهدافهم» بينما يردّ آخرون بالنفي قائلين «كلا، هو أداة إيرانية لا أكثر». في الحياة اليومية، ليس من المهم أن يصف شخص ما، شخصاً آخر بأنه «صديق» حميم؛ بل المهم هو كيف يرى هذا الشخص نفسه، هل هو «صديق» بالفعل، أم أن الظروف والأقدار هي التي رسمت صورته في لحظة ما على هذا النحو غير القابل للتصديق؟ قد يكون من الملائم بالنسبة للأمريكيين والإيرانيين على حد سواء إعادة تقييم «حالة العراق» الراهنة، والتحقق من وضعية هذا البلد ومن دقة توصيفه، بعد سنوات على تحطيمه. تُرى ما الذي تبقى من هذا العراق «الحليف»؟

٦: سيناريو حرب عراقية - إيرانية جديدة وطويلة

العنصر الأهم في أي حرب عنيفة وطويلة يمكن أن تنشب بين بلدين جارين، وعلى وجه أخصّ حرب قاسية من عيار الحرب العراقية-الإيرانية، هو التدخل المكشوف والمفضوح من جانب طرف، في شؤون طرف آخر. فماذا يلزم لإشعال فتيل حرب عراقية - إيرانية جديدة؟ كل عناصر هذه الحرب في الواقع غدت جاهزة تقريباً اليوم؛ فالتدخل الإيراني في العراق عسكرياً وسياسياً، بات أمراً مفروغاً منه، وإلى الدرجة التي لم يعد بوسع أحد أن يجادل فيه (كما كان الحال على الأقل قبل دعوة زعيم الائتلاف الشيعي عبد العزيز الحكيم حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لحوار مع إيران حول العراق). ولاسيما بعد تجاوب واشنطن وطهران مع هذه الدعوة، ومسارعة الطرفين إلى الحديث عن مكان وزمان المحادثات. بهذا المعنى فقط يجب النظر إلى مغزى وأهداف الحوار المقترح حول العراق. قد تكون إيران سعيدة غاية السعادة بسياستها البراغماتية التي انتهجتها طوال سنوات وسنوات. فالشيطان الأكبر وبعد طول تمنّع وجفاء وقع أخيراً في غرامها. ولكن؛ لئن كانت إيران في نظر هذا الشيطان وطوال سنوات هي محور الشرّ، فليس ثمة بكل تأكيد، من هو أسعد حالاً من الشيطان حين يقترب بنفسه، وفي نهاية المطاف، من المحور الذي لطالما تردد عند أعتابه. ومع ذلك ثمة عنصر غريب ومثير آخر في العلاقة الجديدة بين الشيطان ومحوره، قد يجعل من الحوار المقترح ذروة في الغرابة واللامعقول، نعني اختيار العاشقين الجديدين، للعراق مكاناً مثالياً لخلوة قد تعيد وصل ما انقطع. الحوار حول مستقبل العراق في العراق نفسه ومن دون أن يكون مدعواً إلى حفل

الافتتاح أو المشاركة في المناقشات؛ يمثل لا في أنظار العراقيين وحدهم؛ وإنما في أنظار جيرانهم الخائفين أو المصدومين من الحقيقة ذروة الوقاحة والاستهتار والعبث بمستقبله. بهذا المعنى أصبح عنصر التدخل المكشوف حاضراً بقوة بوصفه مصدراً من مصادر الحرب بين البلدين.

بالنسبة للعراقيين التعساء الذين يسمعون من غير أن يصدقوا أن من سيناقش مستقبل بلادهم، وعلى أرضهم، غرباء من كل لون وجنس؛ فإن السخرية سوف تبلغ ذروتها حين يقود المحادثات الأمريكية - الإيرانية، وكما اقترح البيت الأبيض بلسان سكوت مكليلان، سفير الولايات المتحدة في بغداد زلماي خليل زاد الأمريكي من أصل أفغاني. فماذا يلزم لإشعال حرب عراقية - إيرانية جديدة ؟خارج الصورة الزاهية لخصمين وجدا نفسيهما أخيراً وقد توصلا إلى تفاهم من نوعٍ ما؛ يبدو أن على الإيرانيين أن يتحلوا بقدر أكبر من الفطنة التي تميز تاجر البازار؛ فالبضاعة المعروضة عليهم لو وافقوا على شرائها، قد تكون مسمومة وقاتلة. مشكلة الإيرانيين القديمة والأزلية في العراق، أنهم غالباً ما يقعون ضحية أوهامهم عن هذا البلد. في منتصف القرن الخامس عشر قاد الشاه عباس بنفسه وباسم الصفويين أول محادثات مع الصدر الأعظم التركي في جامع أبي حنيفة النعمان ببغداد، ومن دون أن يكون هناك أي ضيف عراقي. المساومات الخسيسة بين الدولتين المحتلتين تركيا وإيران، تركزت كما كان متوقعاً لها حول مراكز النفوذ والحصص. لكنها انتهت بتورط إيراني طويل في المستنقع العراقي استمر أكثر من ثلاثة قرون تالية، لم يحصد الإيرانيون خلالها أي شيء سوى الفشل. بل إن دولة الصفويين نفسها تفسخت وتعفنت على أرض العراق وبسبب التدخل في شؤونه. الولايات المتحدة ليست تركيا العثمانية. هذا صحيح . لكن الإيرانيين هم

الإيرانيون. بدلاً من مساومة الأتراك المحتلين بالأمس، يمكن مساومة الأمريكيين المحتلين اليوم. هذا هو الخطأ الفاضح في إدراك معنى الزمن ومعنى علاقات القوة. ما يريده الأمريكيون ليس تماماً هو نفسه ما أراده الأتراك في الماضي من الإيرانيين. الأمريكيون اليوم لا يريدون التفاهم حول مراكز النفوذ أو الحصص في عراق محتل، ولا تقاسم الاحتلال مع الإيرانيين. إنهم على وجه الدقة يريدون قوة إقليمية تشتري منهم احتلال العراق، دفعة واحدة ومن دون أن تدفع مليماً واحداً. هو ذا العراق الذي لطالما حلمتم به خذوه. إنه لكم ها هنا البضاعة المسمومة التي قد يخدع منظرها تاجر البازار. فماذا يلزم لإشعال حرب عراقية - إيرانية جديدة وطويلة ودامية؟

كل ما يلزم هو وببساطة، حضور إيراني عسكري يحل تدريجاً محل الأمريكيين المنسحبين. الأمريكيون سوف يتبعون التكتيك الفرنسي القديم الذي ورطهم في فيتنام. عام ١٩٥٤ أصبح الفرنسيون في وضع صعب. وحين حدثت هزيمة ديان بيان فو المريعة والمخزية، قرروا الاستعانة بالأمريكيين. كانوا يبحثون أيضاً عن قوة عظمى تشتري منهم احتلالهم: ألا تريدون فيتنام؟ خذوها إنها لكم. الأمريكيون المتغطرسون حثّوا الخطى بسرعة وطيش نحو فيتنام ولم يخرجوا منها إلا محطمين. الآن يسترد الأمريكيون الخديعة الفرنسية ويعرضون البضاعة المسمومة نفسها على الإيرانيين. والتدخل الإيراني في العراق إذا ما اتسعت رقعته، فسيكون كافياً بحد ذاته لإشعال حرب عراقية - إيرانية، وسيكون هناك مدخل جديد أكثر تعقيداً لتفجير نزاع عربي - فارسي واسع النطاق، يتطاحن فيه العرب مع جيرانهم الإيرانيين على أرض العراق، ويكون بديلاً للنزاع العربي - الإسرائيلي الذي يمكن؛ أو يجب أن يوضع منذ

الآن ونهائياً داخل (البرّاد) لمدة قرن كامل؟ ثمة سيناريو يشير إلى هذا الاحتمال، فقد تنبأ محمد حسنين هيكل - ذات يوم - وفي أعقاب اندلاع الحرب العراقية - الإيرانية في خريف ١٩٨٠، أن الحرب ستكون طويلة وقاسية وأنها قد تستمر حتى قرن كامل. النبوءة بدت آنذاك، غريبة وغير قابلة للتصديق. ولذا حظيت بقليل من الاهتمام من جانب القادة، كما نسيها العسكريون المتحاربون في الجبهات المشتعلة، تماماً مثلما نسيها المحللون السياسيين في المكاتب الوثيرة.

الحرب العراقية - الإيرانية القديمة لم تضع أوزارها حتى اللحظة، على الرغم من مرور ثماني سنوات دامية وثماني سنوات من السلام البارد. عملياً؛ وعلى الرغم من صمت المدافع على الجبهة في صيف ١٩٨٨ فلا تزال الحرب مستمرة بين البلدين بأشكالٍ وصور مختلفة، وهي ربما تكون بلغت ذروتها اليوم مع الاحتلال الأمريكي للعراق، حيث تعاظم النفوذ العسكري والسياسي (والمذهبي) لإيران قوية و(شبه نووية) في عراق محطّم وممزّق.

السيناريو التالي من بين سيناريوهات عدّة، يمكن أن تكون قد وضعت بالفعل على طاولة الرئيس بوش؛ لا يبدو خيالياً تماماً وإنْ كان يرسم إطاراً عاماً لهذا التطور المخيف. هاكم السيناريو المتخيَّل لحرب إيرانية - أمريكية على أرض العراق. في السادس عشر من آذار / مارس ٢٠٠٦ وبعد ثماني سنوات من صمت المدافع في حرب استمرت ثماني سنوات بين البلدين، همس الإيرانيون في أذن رجلهم هناك عبد العزيز الحكيم، فنطق هذا، أخيراً، وأمام وسائل الإعلام وقال: (مطلوب اليوم وبإلحاح حوار أمريكي - إيراني حول العراق). مساء السابع عشر من الشهر نفسه ردَّ البيت الأبيض: (الولايات المتحدة ليست في وارد التفكير في مفاوضات

مع إيـران، ولكن السفير زلماي خليل زاد مكلف، بالفعل بالاتصال أو الحوار مع الإيرانيين). في أعقاب هذا التصريح قام زلماي بإجراء أول اتصال علني مع زعيم الائتلاف الشيعي (إذا كان أصدقاؤكم في طهران جاهزين فسأكون هناك في الحال. ولكنني أقترح بغداد. إنها مكان مثالي للحوار). في طهران يشكل المرشد الأعلى للجمهورية بنفسه فريق الحوار مع الأمريكيين، بينما يستعد زلماي خليل زاد لتسمية فريقه المفاوض. في بغداد يستمع زلماي إلى الاقتراح الإيراني من الفم الحقيقي الذي نطق به، أي من رئيس فريق المفاوضين الإيرانيين وليس من الحكيم (لن نتفاوض على الملف النووي. جئنا للاستماع إلى مقترحاتكم بشأن مساهمة إيران في حل الأزمة في العراق). على امتداد بضعة أيام ينجح الأمريكيون والإيرانيون في وضع لمسات جديدة على تفاهمات جنيف السابقة (شباط/ فبراير ٢٠٠٣) التي سمحت لهم بالتدخل الراهن. (إن تفاهماً حقيقياً أمكن التوصل إليه مع الإيرانيين) سيقول زلماي زاد في تصريحات علنية لاحقة. (لسنا توجهات أمريكية جديدة وإيجابية) يردّ الإيرانيون بينما يغرق العالم كله في الحيرة. على ماذا بالضبط، تفاهم زلماي مع الإيرانيين؟ ستظهر في بغداد أولى العلامات الدالّة على مغزى التفاهم وحدوده: مرونة غير مسبوقة من الائتلاف الشيعي تمهد لتسوية مشكلة الجعفري. في الأشهر التالية يمكن للمراقب أن يرصد تدفقاً عسكرياً إيرانياً غير مسبوق – وسراً – إلى المناطق الغربية من العراق بحجة مكافحة الإرهاب، كما يمكن رصد أعداد هائلة من رجال الاستخبارات (والقناصة) الإيرانيين. بعد ذلك تبدأ أكبر عملية حربية إيرانية (بطريقة غير معلنة) لضرب المقاومة العراقية. في هذا الوقت يستذكر العراقيون تصريحات جلال الطالباني (صيف ٢٠٠٥) عن مساعدة (إيرانية) في

مكافحة الإرهاب في العراق وسيقولون: لقد كانت تصريحات الطالباني مجرد تمهيد لتصريح الحكيم. في هذه الأثناء تتشكل الحكومة العراقية (بتقليص شكلي لنفوذ الائتلاف الشيعي) فيما تتفاقم مشكلة القتل الطائفي؛ وتتسع عمليات تهجير أهل السنّة من المناطق الشيعية في بغداد وبعض المدن الأخرى. الأمريكيون يعبّرون علناً عن استيائهم ويتصلون - سراً - ببلدان عربية وإسلامية لحثها على مواجهة الأخطار (التي تهدد أهل السنّة في العراق). مع تزايد النفوذ الإيراني العسكري تختمر في الكواليس، فكرة إرسال قوات عربية وتتصاعد الصيحات من هنا وهناك، بضرورة (التدخل العربي لوقف نزيف القتل الطائفي). في النهاية سوف تختمر أكثر فأكثر، ونهائياً فكرة الخروج (التكتيكي) من العراق، ويستعد الجنرالات لإعلان خروج الولايات المتحدة الكامل، بينما يصبح انزلاق الإيرانيين في المستنقع العراقي وشيكاً. في هذا المقطع من السيناريو سوف تصبح الحرب العراقية - الإيرانية مسألة وقت. بينما تصبح إمكانية انزلاق العالم العربي في هذه الحرب إمكانية حقيقية. وفي هذه الأثناء تظهر جماعات عراقية غاضبة من النفوذ الإيراني (قد يكون من بينها جماعات شيعية تولد من رحم انشقاق عنيف داخل تيار الصدر). يطير زلماي زاد إلى واشنطن منتشياً (الإيرانيون ينزلقون هناك فلنغتنم الفرصة ونرحل). مع وصول قوات عربية (إسلامية) إلى العراق في مهمة سلام وردع، يستعد الأمريكيون للفرار من المستنقع العراقي، بينما يصبح الإيرانيون في وضعية الاستعداد للانغماس أكثر في وحل معارك كبرى ودامية غرب العراق. سيبادرون إلى فتح الحدود مع العراق (المسيطر عليها أصلاً من جانبهم) لتسهيل عمليات تدفق عسكري شبه نظامي. وسيتولى الحرس الثوري الإيراني مع مئة ألف انتحاري على الأقل مهمة

تنسيق الجهود الإيرانية كلياً. في هذه الأثناء تسمع في الأرجاء صيحات (واعروبتاه، واعراقاه). في الخليج يدبّ الذعر وتتفجر مشاعر الغضب في أوساط الشباب الذين سوف يسمح لهم، سراً وعلناً، بالتدفق إلى العراق لمواجهة الإيرانيين. في المغرب العربي، كما في بلدان الجوار المشرقي تندلع تظاهرات غاضبة تنادي بالتصدي للغزو الإيراني. وفي القاهرة يستدعي أمين عام الجامعة العربية السفير الإيراني ليبلغه غضب واستياء الجامعة، بينما يكتب الرئيس مبارك إلى الرئيس بوش مطالباً بتدخل أمريكي لوقف الاجتياح الإيراني. وسط هذه الصيحات ستندلع مواجهات دامية في الشوارع بين الإيرانيين وقوات حفظ السلام العربية من جهة (وضد ما يزعم أنها جماعات إرهابية) من جهة أخرى، ويصبح غرب العراق على امتداد الأيام والأسابيع التالية مسرحاً حقيقياً لحرب عربية - فارسية.

بعد ثماني سنوات من اندلاع الحرب العراقية - الإيرانية الثانية، سيتحول العالم العربي إلى طرف مشارك وداعم، ويجري رسمياً وضع الصراع العربي - الإسرائيلي في البرّاد، ويستعد العالم للتسليم بالحقيقة المروّعة التالية، أن الحرب التي اندلعت - ذات يوم على ضفاف الخليج - هي حرب المئة عام بالفعل. ستجد إيران نفسها، بعد حرب طويلة ودامية على أرض العراق وقد تعفنت من الداخل بالفعل. لقد أنهكت الحرب قواها وتعطّل برنامجها النووي وتحطّم اقتصادها كلياً وأضحت هي نفسها جاهزة للتقسيم. ثورة في الأحواز وأخرى يديرها البلوش، فيما الأكراد وأهل السنّة ينخرطون في الصراع بدعم من الشاه الصغير في المنفى. اليوم يردد المسؤولون الإيرانيون من دون تبصّر، الفكرة الخرقاء القائلة، أنهم وفي سبيل المحافظة على مصالحهم، على استعداد للحوار

حتى مع الشيطان. ما ينقص هذه الفكرة لكي تبدو صحيحة هو التالي: على الذين يحاورون الشيطان أن يتذكروا جيداً أنهم لا يستطيعون إغواء الشيطان، مهما فعلوا أو تصوروا أنهم يتصرفون بذكاء، لأن البشر في النهاية، هم ضحية إغواء الشيطان لا العكس.

٧: الحكيم في واشنطن...
فماذا يفعل الصّدريون في مصر؟

في وقت واحد تقريباً؛ وبينما كان وفد من تيار الصدر- الذي يقوده رجل الدين العراقي مقتدى الصدر- يختتم زيارة مفاجئة إلى القاهرة، حيث التقى هناك للمرة الأولى مسئولين رسميين بارزين، قام عبد العزيز الحكيم زعيم المجلس الإسلامي الأعلى بزيارة مفاجئة إلى واشنطن للقاء مسولين بارزين في مقدمتهم وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس. الزيارتان - على الأقل من زاوية التوقيت - أثارتا الكثير من الأسئلة في الأوساط السياسية العراقية والعربية، ذلك أن تسابق طرفين من أطراف المعادلة السياسية والعسكرية في العراق إلى «ساحة العمل الدبلوماسي» الإقليمي والدولي؛ بينما يغطس أنصارهما في برك من الدم لاسيما في الجنوب معقل الحركات والتنظيمات الطائفية هو- من حيث الدلالات المباشرة- أكثر من مجرد حدث، أو تطور لافت في سياق حدث بعينه، أو مجرد تحوّل محدود وطفيف مثير للاهتمام. ولأن الصدر وتياره لا يقومان عادة، إلا بزيارات نادرة ومحدودة خارج العراق، وأشهرها زيارتان إحداها إلى سورية، وأخرى قام بها الصدر بنفسه إلى طهران؛ فقد بدا أمراً لافتاً أن يتزامن وصول الصدريين إلى القاهرة مع وصول خصومهم «البدريين» - نسبة إلى فيلق بدر الذراع العسكري للمجلس الأعلى- إلى واشنطن.

والسؤال الأهم الذي لم يُطرح بعد هو التالي: وماذا يفعل الصدّريون في مصر إذاً؟ وما الذي يطمحون إلى كسبه من حوار علني مع القاهرة في الشأن العراقي؟ صحيح أن القاهرة تبدو راغبة في الاضطلاع بدور

أكبر في العراق، وصحيح أيضاً أن الحكيم يقوم بزيارة أخرى شبه روتينية إلى البيت الأبيض، وبالتالي فلا جديد يمكن أن تتضمنه. ولكن الصحيح أيضاً أن كلاّ الزيارتين تحمل ما يكفي من الدلالات بالنسبة لكل فريق، فالحكيم - كما رشح من المعلومات - يرغب في إقناع واشنطن هذه المرة، بضرورة أن يستبدل بالمالكي رئيس وزراء آخر قد يكون نائب رئيس الجمهورية عادل عبد المهدي، لأن «رجل الحكيم» هذا، دون غيره من وجهة نظر المجلس الأعلى، سيكون قادراً على تلبية متطلبات المرحلة القادمة. أما الصدريون فإنهم يسارعون إلى القاهرة للبحث في أمر آخر، هو إقناع القاهرة بنقل رغبتهم واستعدادهم للتحوّل إلى «حزب سياسي» إلى واشنطن مباشرة، وذلك من أجل الشروع في حوار يؤدي إلى تخفيف الاحتقان ضد تيار الصدر وذراعه العسكري «جيش المهدي». والصدريون - كما رشح من المعلومات - يرغبون في رؤية دور من نوع ما، تلعبه القاهرة علناً، ويضمن لهم موافقة واشنطن على انتقالهم بهدوء من حقل «العسكر» إلى «حقل السياسة». ومما يساعد الصدريين على الشروع في هذه الخطوة، أنهم قاموا بتجميد نشاط «جيش المهدي» لمدة ستة أشهر. والقاهرة - في سياق هذا التصور - هي أفضل قناة سياسية عربية مع واشنطن، يمكن أن توصل الرسالة بأمانة.

أما الحكيم العائد للتوّ من رحلة العلاج الطويل في طهران، والمتوجّه على عجل صوب واشنطن؛ فيعرف جيداً أن مأزق الحكومة وشلل العملية السياسية، يمكن أن يسهما في الإجهاز كلياً على إمكانية الاحتفاظ بالسلطة في حال انسحب الأمريكيون، بدءاً من مطلع العام القادم. ولذلك يبدو اقتراح تقديم مرشح قوي وبديل عن المالكي لكسر الجمود، نوعاً من «استكمال العلاج» للحالة العراقية، شبيه بالعلاج الذي تلقاه

الحكيم نفسه في واشنطن وطهران؟ بكلام آخر، تبدو رحلة الحكيم نوعاً فريداً من «رحلة علاج سياسي» مزدوج. بيد أن تصريح الحكيم الذي خاطب كوندوليزا رايز «بأن طهران تلعب دوراً إيجابياً في العراق ولا تسهم في إذكاء نار العنف» جاء في وقت مناسب تماماً بالنسبة لطهران، فهي ترغب برؤية جولة جديدة من الحوار مع واشنطن حول العراق. وهذا يعني أن الحكيم قام بنقل أكثر من رسالة من أجل توسيع إطار التفاهم مع الأمريكيين حول «ترتيبات ما قبل الانسحاب».

الأمريكيون إذاً، ليسوا وحدهم مَنْ يقوم بوضع اللمسات الأخيرة على خطط الانسحاب المتوقع (ولنقل قرار خفض القوات أو إعادة نشرها في المرحلة الأولى). ثمة قوى عراقية قلقة وربما متخوّفة من نتائج هذا الانسحاب في حال حدوثه ترغب في تحويل نفسها إلى شريك مقبول في ترتيبات «ما قبل الانسحاب»، وهي لهذا الغرض تسرع نحو طرح بدائل ومقترحات قد ترضي سادة البيت الأبيض. المثير للاهتمام، أن القوى الأكثر تسلحاً ونفوذاً بين سائر الجماعات المسلحة في العراق، تبدو أكثر المرتعدين هلعاً من وقوع المحظور. وإذا كان الانسحاب من العراق – وهو بلغة رمزية محظوراً – كما عبر عن ذلك بعض قادة الحزبين الكرديين وحتى وزير الخارجية هوشيار زيباري؛ فإن لمن المنطقي أن يتسابق «الخائفون من نتائج الانسحاب» على دروب «العلاقات العامة» في المنطقة والعالم، لعل الظروف وتطور الأحداث كذلك، يمكن أن تجعل منهم طرفاً في «تقرير مصير الغزو» الذي أسهموا في صناعته. يُقال إن التاريخ يتكرر مرتين، مرة في صورة مأساة، وأخرى في صورة ملهاة (مسخرة). وليس أدلّ على أن المرة الثانية ستكون ضرباً من الكوميديا السوداء، أن الأمريكيين سارعوا في الآونة الأخيرة إلى فتح الأبواب «أمام كل العراقيين

الذين تعاونوا مع قوات الغزو» لتقديم طلبات لجوء إلى واشنطن. ألا يُذكرنا هذا القرار بمشهد الفرار من سايغون في الساعات الأخيرة من الاحتلال الأمريكي لفيتنام؟

٨: واشنطن وحماية الدستور العراقي: قواعد... وقواعد أخرى!

لم يعرف التاريخ الاستعماري قط، واقعة واحدة تفيد بأن القوة المحتلة وفي لحظة هزيمتها، يمكن أن تفرض على البلد المحتل وقبيل انسحابها منه، القبول بها ومن دون أي حق في الاعتراض، قوةً ضامنة للدستور الدائم الذي اقترحته أو مررته أو شجعت على كتابته - كما هو الحال مع الدستور العراقي الراهن -. الواقعة الوحيدة التي سوف يتوقف أمامها التاريخ طويلاً، وقد يناقشها علماء القانون وخبراء الدساتير في العالم بوصفها نموذجاً استعمارياً استثنائياً، هي لحظة توقيع نوري المالكي وبوش عبر دائرة تلفزيونية مغلقة على ما بات يُعرف بوثيقة التفاهمات العراقية - الأمريكية. في هذه الوثيقة الخطيرة للغاية، جرى الاتفاق على قبول الولايات المتحدة الأمريكية ولأمد طويل «قوةً ضامنة للدستور العراقي». فماذا يعني النص على «تعاون البلدين» في حماية الدستور، واشتراكهما معاً في الدفاع عن المخاطر الداخلية التي تمسه إن لم يكن هذا النص مصمماً لأجل غاية واحدة هي تحويل واشنطن إلى حارس أبدي للدستور؟ قد يكون مفهوماً أن تطمح القوة المحتلة لبلد ما، بأن تحصل من حكومته على تسهيلات عسكرية أو حتى على حق إنشاء قواعد. وقد يكون مفهوماً كذلك، أن تطمع في الحصول من ساسته على ضمانات بتعاون طويل الأمد على المستوى السياسي والعسكري. لكن، أن تفرض على حكومته وقبيل تنفيذ المرحلة الأولى من الانسحاب وهي على وشك الهزيمة، القبول بها قوةً حامية للدستور، فهذا أمر لا سابق له، ذلك أن فرض مثل هذه التدابير قد يتطلب الاعتراف بأنها «تنسحب منتصرة» لا مهزومة؟

هذا هو في الواقع المضمون الحقيقي لخطاب التفاهمات الموقع عبر الدائرة التلفزيونية المغلقة. إنه مكرّس لإعطاء انطباع زائف بأن واشنطن تنسحب من العراق «منتصرة» وقادرة على فرض شروط انسحابها. وبطبيعة الحال، فقد قدمت حكومة المالكي وحلفاؤها من «أحزاب الطوائف» كل ما يلزم من مسوغات لاعتبار الاتفاقية الموقعة «مجرد تنظيم لعلاقات البلدين» وكأن العراق المُمزّق قادر على التصرف باعتباره طرفاً مساوياً من حيث القوة والإمكانية للطرف المحتل. إن أكثر ما يغيظ المرء وهو يراقب ردود فعل بعض قوى وأحزاب العملية السياسية، إصرارها على أن الاتفاقية الموقعة هي مجرد «تفاهمات» لأجل تنظيم بقاء القوات الأجنبية في العراق، وكأن العراق بلد مستقل وقوي وقادر على تنظيم «وجود الغرباء على أرضه» وليس بلداً مستباحاً. ثمة أمران مثيران للاهتمام في سياق التعرّف على دلالات التوقيع على خطاب التفاهمات «غير الملزمة - بحسب النص الرسمي»: الأول، أن واشنطن بتنصيبها نفسها قوة حامية للدستور العراقي، أو شريكة كبرى في حمايته، تكون قد نصبت نفسها ولأمد طويل طرفاً في الصراع على مستقبل العراق، وهي بذلك تصبح حارسة وحامية ومن دون منازع، للعامل المفجرّ في كل النزاعات الداخلية التي يمكن أن تنشب في المستقبل المنظور والبعيد. وبالفعل؛ فإن الدستور الحالي وهو مصدر رئيس من مصادر التوتر السياسي، قابل بطبيعته لأن يكون مادة متفجرة في صراع طويل ومرير، لأنه يضع مختلف الأطراف على طرفي معادلة غير قابلة للحل، من دون التوافق على تغييره وربما نسفه من الأساس. وإذا ما علمنا أن الدستور الحالي هو الذي كرّس ثقافة المحاصصة الطائفية والعرقية؛ بل وشَرّعنها وجعل منها الأساس الوحيد للعملية السياسية، فسوف ندرك مبلغ الخطورة في مضمون المادة

التي تنص على «حمايته من التعديل أو التغيير». والأكثر غرابة في هذا النص، أن واشنطن هي نفسها من دعا وطالب قبل أشهر فقط من الآن، بتعديل الدستور بما يتلاءم وحاجات «ومتطلبات المصالحة الوطنية»؟ فهل يندرج كلام واشنطن بين حين وآخر «عن تعديل الدستور» في إطار النفاق السياسي الذي تمارسه مع كل الأطراف؟ وأن الاتفاق الموقع مع المالكي هو طلقة الرحمة على أي محاولة جدية لتعديله؟

أما الأمر الثاني والأكثر إثارة، فهو أن واشنطن تجعل - عبر هذا النص- من مسألة الدستور ومن حيث الأهمية هدفاً استراتيجياً؛ بمنزلة إنشاء قواعد عسكرية، أو بالدرجة نفسها لأهمية الحفاظ على المصالح الاقتصادية والأمنية. وهذا يعني من بين ما يعنيه، أن الحفاظ على الدستور في صيغته الراهنة، إنما هو تكريس لعوامل التقسيم والتمزق الاجتماعي والثقافي في هذا البلد.

إن الاستنتاج الأهم الذي يجب أن يخرج به المرء من تحليل وثيقة التفاهمات، سيلاحظ حقيقة أن مصالح واشنطن الكبرى قد لا تكون - بالضرورة - في إبقاء قواعد عسكرية في هذا البلد التعيس. وقد يكون من نافل القول الاعتراف بأن «قواعد الدستور» قد تكون أشد خطراً على مستقبل البلد والمنطقة من «القواعد العسكرية». يقال إن اللص الأكثر خطورة هو الذي لا يكتفي بسرقة المنزل؛ بل الذي يترك قبيل هربه قصة مثيرة للجدل والخلاف بين نزلائه. وقديماً تحدث المؤرخون والرواة عن قصص أشد فتكاً من «الفتنة». في بلدٍ جرت استباحته على هذا النحو المريع، ليس من المستبعد رؤية صراع ضارٍ ومتواصل تجري رعايته و«حمايته» لأطول وقت ممكن بذريعة «حماية دستوره المقدس».

٩: خفايا المبادرة وازدواجية خطاب المصالحة

تخفي مبادرة رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي للمصالحة «الوطنية» أكثر بكثير مما تكشف، حقيقة التجاذبات السياسية الراهنة والمحتدمة داخل الائتلاف العريض الذي يقود السلطة، ففي حين أعلن التحالف الكردي على لسان الطالباني أنه باشر حواراً «مع المسلحين»، رد المالكي مستنكراً: «ومنْ هؤلاء؟ أنا لا أعرف من هم المسلحون؟». في مجلس النواب (البرلمان) وأثناء طرح المبادرة، ضغطت كتلة المجلس الأعلى الذي يقوده عبد العزيز الحكيم في اتجاهين: رفض إلغاء قانون «اجتثاث البعث» وقطع الطريق أمام «أي حوار مع المسلحين». عملياً ضغطوا من أجل تفريغ المبادرة كلياً من أي محتوى أو معنى. وصاحب المبادرة منذ اختياره لمنصب رئيس الوزراء، كان محكوماً بقواعد لعبة تجاذب مرير مع هاتين الكتلتين الكبيرتين اللتين صوتتا لصالحه: التحالف الكردي والمجلس الأعلى.

اللعبة نفسها وقواعدها الصارمة نفسها، أطاحت من قبل برئيسه في الحزب (حزب الدعوة إبراهيم الجعفري) وهي ذاتها القواعد التي جاءت به مرشحاً بديلاً في تسوية سياسية شكلية بدا، على امتداد خمسة أشهر بعد إعلان نتائج الانتخابات، أنها تسوية مستحيلة وربما مؤقتة؛ وهي إلى هذا كله، القواعد نفسها التي سوف تطيح به. ألم يقل عبد العزيز الحكيم في مجالسه الخاصة فور انتخاب المالكي «سوف نطيح به. لن ندعه يستمر أكثر من ستة أشهر»؟. المجلس الأعلى الذي وافق مكرهاً على المالكي مرشحاً لمنصب رئيس الوزراء، سوف يتجه كما تشير جملة معطيات، نحو تحالف جديد قديم مع الأكراد، وهذه المرة على قاعدة «التخلص» من رئيس الوزراء و«مبادرته». إن لهما «مصلحة» أهم من

«المصالحة». في المقابل، ليس ثمة أي دليل حقيقي على أن المبادرة تهدف إلى إطلاق مشروع حوار وطني عراقي. وعلى العكس من ذلك ثمة دلائل كثيرة على أنها مصممة لأجل إطلاق حوار من نوع آخر، وبوسائل جديدة مع الكتلتين الضاغطتين على رئيس الوزراء.

إنه مونولوج داخلي بين كتل متصارعة، بأكثر مما هي مشروع لحوار وطني، إذ بينما كان رئيس الوزراء نوري المالكي يتهيأ لإعلان مبادرته للمصالحة؛ والتي باتت تعرف منذ الآن (بمبادرة النقاط الـ ٢٨) طار رئيس المجلس الأعلى عبد العزيز الحكيم إلى طهران فجأة. من هناك أعلن من جديد أنه يريد «حواراً أمريكياً - إيرانياً مباشراً حول العراق»؟ الرسالة واضحة: لا نريد مصالحة «مع الإرهابيين» بل حواراً مع واشنطن تديره طهران بالنيابة عن العراقيين. هذا هو خيار المجلس الأعلى. ثمة حدث أكثر إثارة صاحب كلاً من مبادرة المالكي، ثم زيارة الحكيم إلى طهران وما بينهما حوار الطالباني مع مسلحين «مفترضين»؛ إذ وصل فجأة شخص ثالث ليقول للجميع ومن دون مقدمات، وأمام عدسات المصورين المتجمهرين في مقر السفارة الأمريكية (القصر الجمهوري السابق) إنه «جاء ليتأمل في عيني المالكي». إنه سبب وجيه لزيارة على هذا القدر من السرية والكتمان. ووسط دهشة الجميع ولاسيما المالكي، كرر الزائر على أسماع الحاضرين، وهو ويا للمفاجأة الرئيس الأمريكي جورج بوش، أنه وبوصفه رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية، فقد جاء بنفسه لإبلاغ رئيس الوزراء أن واشنطن «تضع مستقبل العراق أمانة في عنقه» وأنه لهذا السبب «جاء ليتأمل في عينيه».

ولكن؛ وبينما كان بوش مشغولاً بتأملاته الفلسفية في عيني المالكي، كان الطالباني في مكتبه يداعب حبات مسبحته ويتأكد من جديد أنها فعلاً

مئة حبة وحبة. لم يبلغه أحد بوصول ضيفه، كما أن الضيف تخطى أصول الضيافة وقواعدها البروتوكولية وسارع إلى لقاء رئيس الوزراء. الأكراد شعروا بالإهانة «وماذا ينقص الطالباني؟ ألا يستحق أن يتأمل بوش في عينيه كما جاء ليفعل مع المالكي؟ ويقول له على الأقل من باب المجاملة إنه جاء ليضع العراق أمانة بين يديه؟». المجلس الأعلى الذي صدمته الزيارة المفاجئة، أيقن مرة أخرى أن الأمريكيين دخلوا بقوة على خط التجاذبات وأنهم يدعمون المالكي علناً. ولذلك سارع الحكيم إلى الرد: زيارة رسمية مفاجئة إلى طهران أحاطها الإيرانيون بكل ما يلزم من اهتمام، لكي تبدو في أنظار المراقبين وكأنها «زيارة دولة»، وليعيدوا التأكيد مجدداً هم أيضاً، على أن طهران تريد بالفعل، حواراً أمريكياً - إيرانياً حول العراق، لولا أن «الأمريكيين يتصرفون بطريقة غير عاقلة؟».

الإيرانيون من جانبهم يدركون بعض التعقيدات التي لا يعرفها المحللون السياسيون: ثمة سوء فهم تاريخي طال علاقات الإيرانيين بحزب الدعوة الإسلامية منذ تأسيسه في نهاية الخمسينات. آنذاك أسهم الشاه والحوزة في النجف، يداً بيد، في تأسيس حزب الدعوة رداً على صعود المدّ الأحمر (الشيوعي) في عهد عبد الكريم قاسم. بعد الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ أعادت طهران تقييمها لحلفائها في العراق ولتجد أن من الأفضل لها إضعاف حزب الدعوة، أو استبداله بحزب أكثر إخلاصاً: المجلس الأعلى وفيلقه (المعروف في تلك الأيام بلواء بدر). ولم يتردد بعض المسؤولين الإيرانيين في الأيام الأولى الثورة، في القول إن حزب الدعوة «صناعة بريطانية» هم منها براء. سوء الفهم هذا لم يتبدد، وإنْ حافظ الطرفان طوال الوقت على درجة معقولة من الود. ومع ذلك؛ فإن تأملات بوش الفلسفية في عيني المالكي أثارت الهلع في طهران. بالنسبة

لها، أصبح الأمريكيون، بعد البريطانيين، أكثر قرباً من حزب الدعوة، ودعمهم العلني لرئيس الوزراء يعني تهميش المجلس كلياً. الهلع نفسه تفشى في «كردستان»: منذ الآن سوف يصبح قضم صلاحيات الطالباني باعتباره رئيساً للجمهورية سياسة خارجية أمريكية لا مجرد «نهم شخصي للسلطة». ذلك ما يفسر السبب في تضارب التصريحات بين المالكي والطالباني حول الحوار «مع المسلحين». ليست المسألة ما إذا كان الطالباني قام حقاً، بلقاء مع «مقربين من المقاومة». كما أن المسالة ليست بالضبط مسألة خلاف حول تعريف المسلحين أو «من هم المسلحون» كما تساءل المالكي؛ بل من الذي استحق قبل غيره، وربما على حساب غيره أن يتأمل الرئيس الأمريكي في «عينيه» وليجد أن «مستقبل العراق هو بالفعل أمانة في عنقه». ليس هذا الشخص المحظوظ عبد العزيز الحكيم وليس جلال الطالباني بكل تأكيد؛ بل الشخص نفسه الذي كان نائباً لرئيس الحزب الذي قضم صلاحيات الطالباني من قبل، والشخص نفسه الذي وافق عليه المجلس الأعلى مكرهاً. ثمة أمر آخر أكثر إثارة، ففي أثناء زيارة المالكي إلى مدينة البصرة بعد أحداث القتل واندلاع أعمال فوضى وسرقات وجرائم ضربت المدينة الآمنة طولاً وعرضاً، اتهم إيران وبطريقة علنية لا تخلو من الانزعاج، بأن لها ضلعاً في الأحداث. بعد أيام اندلعت مظاهرات صاخبة في كربلاء معقل الشيعة وتم حرق القنصلية الإيرانية. مثل هذا الحادث تكرر في البصرة والحلة. هذا يعني أن موجة «العداء لإيران» في عهد وزارة المالكي يمكن أن تكون موجة صاخبة قد تمتد إلى أماكن أخرى. ذلك ما يزيد الحكيم إصراراً على تكرار خطته الانقلابية أمام زواره «سوف نطيح بالمالكي. لن نتركه يستمر أكثر من ستة أشهر».

العارفون ببواطن الأمور في بغداد يحددون مهمتين رئيسيتين لحكومة المالكي: ضرب الميليشيات والصدام مع النفوذ الإيراني.

الأولى - ولنترك الثانية جانباً - أعقد من أن تتمكن من تنفيذها دولة هشة أقامها الأمريكيون بشق الأنفس على أنقاض دولة البعث القوية؛ فهي دولة تبدو حتى في أنظار مؤيديها وأنصارها، أضعف من المجتمع الذي مزقته الفوضى. والمجتمع؛ وعلى الرغم من تمزق نسيجه الاجتماعي لا يزال يبدو حتى في أنظار مساندي الاحتلال، أقوى من الدولة بفضل الكميات الهائلة من السلاح الذي وضع في أيدي العراقيين، وبفضل وجود قوى مسلحة ومنظمة تتلقى دعماً مالياً منتظماً من مصادر متنوعة، إقليمية ودولية. فهل بوسع دولة كهذه أن تفي بوعد القضاء على الميليشيات؟ وماذا عن الصدام مع طهران؟على الأرجح سوف يجد المالكي نفسه، بعد أن ابتسم له الحظ وجاء بوش ليتأمل في عينيه، أن التصعيد ضد طهران قد لا يتطلب الكثير من الجهد. سوف يغض النظر عن النقمة المتعاظمة وحسب. فهل نحن، حقاً أمام مبادرة للمصالحة الوطنية، أم أمام مبادرات لكل منها دوافعها وبواعثها وأسبابها الخفيّة؟

هناك على الأقل مبادرتان معلنتان تعكسان بدقة وعلى أكمل وجه، درجة التصدّع داخل الائتلاف الشيعي من جهة، حيث يعود إلى الواجهة صراع تاريخي قديم بين حزب الدعوة والمجلس الأعلى؛ كما تعكسان درجة تصدع العلاقات بين حزب الدعوة والتحالف الكردي من جهة أخرى، حيث يعود إلى الواجهة الصراع نفسه حول صلاحيات رئيس الجمهورية وصلاحيات رئيس الوزراء، وهو صراع طبع بطابعه كامل حقبة إبراهيم الجعفري رئيس حزب الدعوة. ها قد عدنا من جديد إلى النقاش البيزنطي. الدجاجة أم البيضة؟

لكل ذلك يجب أن ننظر إلى زيارة الرئيس الأمريكي جورج بوش، على أنها مصممة للدفع بهذه التجاذبات نحو ذروة جديدة من التفجّر، وذلك من خلال إثارة صراع خفي لا حول النفوذ وحدوده بين الكتل الثلاث وحسب؛ وإنما حول درجة التزام هذه الأطراف بالرؤية الأمريكية للعراق الجديد. وكما يبدو؛ فإن الأمريكيين يتجهون صوب القيام بسلسلة تعديلات جوهرية على تحالفاتهم القديمة. التخلي تدريجاً عن الأكراد والدفع بهم إلى القبول بالأمر الواقع. هذا الواقع الجديد الذي يقول أنهم ليسوا أكثر من ورقة في ملف أهم بند فيه، أن كردستان لن ترى النور، وبدلاً من ذلك على القادة الأكراد أن يتطلعوا إلى دويلتين صغيرتين في أربيل والسليمانية بحلول ٢٠١٣. وإلى جانب ذلك وبالتلازم معه، التخلي تدريجاً أيضاً عن الائتلاف الشيعي، بل تمزيقه من أجل اجتذاب طرف واحد فيه، رأى الرئيس بوش في عيني أبرز زعمائه نوري المالكي، ما يبدو أنه علامة دالةً على القوة. ولأننا نعلم أن الرئيس الأمريكي وحده، من دون سائر رؤساء العالم هو «رجل رؤيا»؛ طبقاً للغة التي يستخدمها المحافظون الجدد في إدارته(رؤيته لدولة فلسطينية ورؤيته للعراق الفيدرالي الجديد) فإن الأمر برمته لن ينطوي على أي قدر من الغرابة، حين تغدو هذه الرؤى مادة لصراع متواصل حتى داخل الجماعات التي نصّبها الأمريكيون. فهل العراق مقبل على حوار «وطني داخلي» أم على حوار دولي - إقليمي يراد منه أن يقرر مصيره التاريخي؟ ولماذا اختار الحكيم هذا التوقيت المثير للزيارة لإعادة طرح مسالة الحوار مع واشنطن؟

هناك ما هو أكثر إثارة من مبادرة المصالحة الوطنية، فقبل بضعة أيام فقط من إعلان المالكي، صوت مجلس النواب بالإجماع وعلى عجل ومن دون أي مقدمات (أو حتى قراءة مسودة مشروع) على تسمية إياد

علاوي مندوباً سامياً لمجلس النواب؟ ماذا تعني هذه العبارة؟ وهل سيكون المندوب السامي الذي اختارته أعلى سلطة في البلاد، طرفاً في صراع جديد ومتفجّر حول السلطة؟ وماذا سيختار؟ تحالف الطالباني-الحكيم أم ينضم لتحالف مضاد بقيادة المالكي؟ وهل يريد الأمريكيون مصالحة «وطنية» داخلية، أم الاستمرار في الحرب على الإرهاب؟ وماذا تريد طهران؟ هل ترغب في نجاح «الحوار الداخلي» بين العراقيين، أم أنها ترغب في حوار أمريكي - إيراني حول مستقبلهم ومستقبل بلادهم؟ وماذا يريد صاحب المبادرة أصلاً؟ هل يريد حقاً، انطلاق مثل هذه المبادرة، أم أن الوظيفة الحقيقية لها، هي «إدارة أزمة داخلية» مستعصية على الحل؟ وماذا يريد الأكراد: الفيدرالية «لكردستان وتحرير القدس الكردية أي كركوك من أيدي العرب» أم قيادة العراق الجديد بأسره؟ وحدهم «المسلحون» بحسب التسمية الأمريكية يعرفون ماذا يريدون.

وعلى العراقيين أن ينتظروا مهلة الأشهر الستة التي حددها الحكيم للإطاحة بالمالكي كما وعد.

١٠: أبعد... من «حزب العمال الكردستاني التركي»

تبدو الحملة على حزب العمال الكردستاني التركي P. K. k أبعد بكثير من مجرد حملة عسكرية تقليدية، هدفها تأديب هذا الحزب وحمله على وقف هجماته على المناطق الحدودية جنوب شرق تركيا. ما يحملنا على الاعتقاد أن الحملة لها أغراض وأهداف كثيرة أكبر بكثير من الهدف المعلن، أن الحكومة التركية نجحت في الحصول على تفويض لما يشبه حرباً مفتوحة على مدار عام كامل. وهذا وقت كاف لا لحمل حركة «تمرد» على القبول بقواعد لعب جديدة وحسب؛ وإنما كاف لتحويل تركيا نفسها إلى لاعب أساس في المعادلة العراقية، وربما تحويلها إلى قوة مقررة لمصيره. ثمة عوامل وظروف، هي بدورها أكبر وأكثر خطورة من «هجمات» حزب العمال على الثغور. من بينها ظهور مؤشر جديد وقوي على إمكانية تقسيم العراق، وذلك بعد صدور قرار الكونغرس الأمريكي، تحويل العراق إلى «دولة فيدرالية من ثلاثة كيانات شبه مستقلة». وإذا ما قرئ هذا العامل - في سياق تعاظم النفوذ الإيراني وتصاعد دعاوى المجلس الإسلامي الأعلى بقيادة الحكيم إلى إعلان فيدرالية شيعية بتشجيع من طهران - فإن قرار البرلمان التركي بتفويض الحكومة والجيش القيام بعمليات «اجتياح» مقسطّة على اثني عشر شهراً، يصبح في هذه الحالة مفهوماً بوصفه إجراءً هو أبعد ما يكون عن «مجرد حملة تأديبية» لحزب عنيد.

لقد ظلت تركيا طوال السنوات المنصرمة من الاحتلال الأمريكي للعراق، تراقب بشيء من الحيرة والقلق، تحرك «خصمها الإيراني» وتعاظم نفوذه في هذا البلد. وبدت في مناسبات عدة، كما لو أن أيديها مكبلة إلى ظهرها. ثم تضاعف هذا القلق مع تزايد الطموحات الكردية

في شمال العراق لإعلان «إقليم كردي» يراد له أن يكون نواة الدولة الكردية العتيدة. بيد أن كل مخاوف تركيا سرعان ما تجمعت في بالون واحد صار قاب قوسين أو أدنى من الانفجار، وذلك مع صدور قرار الكونغرس الذي يدعو إلى تقسيم العراق. ولذلك يبدو القرار التركي مصمماً من أجل إرسال حزمة من الرسائل العنيفة إلى كثير من الأصدقاء والخصوم في المنطقة. وأول هؤلاء الجارة إيران. على نحو ما استردت تركيا في هذه اللحظة التاريخية من «الصراع على العراق» ودفعة واحدة، كل ذكرياتها عن الحروب التي خاضها السلطان العثماني ضد الشاه الإيراني من أجل أن لا يضيع العراق إلى الأبد ويصبح «ولاية إيرانية». إن تركيا التي تدرك دروس التاريخ جيداً، تعلم أن الفيدرالية «الشيعية» التي يطالب بها المجلس الإسلامي الأعلى بتشجيع من طهران، هي بوابة تقسيم العراق و«ضياعه». وهذا خوف سوف يتبدى، على الدوام بوصفه اكبر بكثير من مخاوف أنقرة التقليدية من نشوء «كيان كردي» على حدودها الجنوبية الشرقية. ولهذا السبب يبدو قرار البرلمان التركي وكأنه على نحو ما، رسالة متأخرة أرسلها السلطان العثماني إلى خصمه «الشاه»، ولكنها ضاعت في دهاليز التاريخ ولم تصل إلا هذه اللحظة، ومفادها أن أنقرة لن تسمح له «بالاقتراب أكثر» وأن «ولاية بغداد» يجب أن تظل تركية الهوى. وفي هذه الاستعادة الواعية للمصالح والتاريخ والثقافة القديمة والسياسات، ترسل تركيا رسالة قوية إلى طهران بوجوب «التفاهم قبل أن يتحرك الشاه صوب درة التاج العثماني» وأنها لن تسمح بعد اليوم، مهما كلفها ذلك من تضحيات، بتحويل العراق إلى «تابعية إيرانية». أما الطرف الثاني الذي تريد تركيا إبلاغه بحقيقة موقفها النهائي من قضية تقسيم العراق، فهو أمريكا صاحبة مشروع القرار. ومفاد الرسالة

أن تركيا يمكن أن تحبط هذا المشروع وتقبره في مهده من بوابة اجتياح «الفيدرالية الكردية»، ولكنها مع ذلك مستعدة للتفاهم مع الإمبراطور «الأمريكي» على حدود وشكل «التقسيم الفيدرالي الإداري» الذي يجب أن لا يمس مصالحها «في عراق شبه موحد» بعيد عن الفلك الإيراني. وفي هذا النطاق يدرك الساسة الأتراك أن أمريكا تريد منهم - في هذه اللحظة - إضعاف الحزبين الكرديين، والحد من طموحاتهما المفرطة والمغالية بالتفاؤل الساذج. وعند هذه النقطة يمكن أن تلتقي مصالح واشنطن وأنقرة في «تدخل» مزدوج، يردع الحزبين الكرديين من جهة، ومن جهة أخرى يشيع الذعر في أوصال طهران التي لا ترغب في رؤية - خصم إضافي هو رأس حربة الناتو في المنطقة. أما الطرف الثالث فهو حزب العمال الكردستاني التركي، ومفاد الرسالة أن على هذا الحزب أن يدرك حقيقة المنعطف الذي تتجه إليه المنطقة، لأن تركيا لا يمكنها بعد الآن التعايش مع «حزب مسلح» وأن عليه أن يفكر بوسائل واستراتيجيات جديدة تنقله من «حزب مسلح» إلى «حزب سياسي». وفي آخر قائمة من تبعث تركيا إليهم بهذه الرسالة هناك الحزبان الكرديان. ربما سيكون على البارزاني والطالباني أن يدركا مضمون الرسالة بتروٍ ومن دون غطرسة، فأنقرة لن تقبل «بفيدرالية كردية» أبداً، ولكنها يمكن أن «تتفهم» الحاجة إلى «كيانين إداريين صغيرين» في السليمانية وأربيل مقري جلال ومسعود، ولأن هاتين «الإدارتين» ملائمتان للقيام بأعمال «بلدية» يحتاجها الأكراد في عراق ضعيف وشبه ممزق... ومضطرب لسنوات قادمة.

في ظل هذا الوضع المعقد، تبدو إيران وكأنها البلد الوحيد الذي يدرك معنى أن يغضب «السلطان العثماني» من سلوك «الشاه» المشاغب على حدوده.. وفي قلب مصالحه.

١١: هل باتت معركة بغداد... على الأبواب؟

بعد أيام قليلة فقط من قول الرئيس بوش إن المعركة على الإرهاب سوف تحسم في شوارع بغداد، راجت شائعات صحفية عن خندق عملاق سوف يحيط العاصمة العراقية (لمنع الغرباء من التسلل). ومع أن إمكانية إنشاء مثل هذا الحزام الأمني، تتطلب في أكثر التقديرات تفاؤلاً، بضع سنوات من العمل الشاق والمتقن نظراً لانهيار شبكة الخدمات والبنى الأساسية في العاصمة؛ فإن الشكوك سرعان ما انصرفت إلى ما هو أبعد من مجرد التساؤل عن جدوى الحل الأمني، وأبعد بكثير من حسابات المهندسين لخطوط الطول والعرض في مخطط الخندق العملاق. ثم إن الأمريكيين عززوا من هذه الشائعات بصورة غير متوقعة حين سحبوا جنودهم من محافظة الأنبار؛ لأجل إعادة نشرهم في محيط العاصمة العراقية. وسواء كان الأمريكيون بصدد حفر خندق عملاق، أم إنشاء حزام عسكري من الجنود والآليات؛ فإن الأمر برمته بات يتعلق بمخاوف جدية من سقوط العاصمة العراقية في «أيدي الغرباء والمتسللين»؟ وهذا بكل تأكيد تطور نوعي في تصوّر قوات الاحتلال لطبيعة ومجرى الصراع الدائر في العراق. أكثر من ذلك يشير خطاب الرئيس بوش، ثم الشائعات التي أعقبته حول الطوق الأمن، إلى تحوّل مثير ومماثل في تصوّر الإدارة والمحافظين الجدد، لطبيعة وحدود المخرج الحقيقي من المأزق العسكري والسياسي والأمني الراهن.

إذا كان هذا التحوّل عكسته بشكل خاص ومفاجئ، إشارة الرئيس بوش إلى «معركة في شوارع بغداد» قادمة لا محالة؛ فإن مستقبل الاحتلال وحكومته في هذه الحالة، باتا أكثر ارتباطاً بنتيجة المعركة الفاصلة

والوشيكة. فهل نحن اليوم حقاً، في قلب الرجّات الأولى للمعركة التي طال انتظارها؟ المعلومات المؤكدة من بغداد تشير إلى أن المعركة باتت على الأبواب بالفعل، وأنها ستضع قواعد جديدة لفضّ الاشتباك العسكري والسياسي بين الأمريكيين والعراقيين. لقد تبدلت قواعد اللعبة جذرياً، ولم يعد الأمر يتعلق بمتسللين من خارج الحدود، من سورية مثلاً، حسب المزاعم المثيرة للضجر والتي لا يكف عن إطلاقها مستشار الأمن القومي العراقي، لأن الطوق الأمني الأمريكي يحدد مصدر التهديد الوشيك للعاصمة بوجود قوى خارجها، ولا يتحدث عن المدن الحدودية البعيدة. كما أن طبيعة الاستعدادات تشير إلى نمط جديد وغير مألوف من القتال، سوف يضع قواعد الاشتباك الحربي التقليدية برمتها داخل إطار مختلف ومغاير؛ فجيش أعظم قوة في العالم سيكون ولأول مرة بعد سنوات من خداع النفس والتضليل، وجهاً لوجه أمام مقاتلين من دم ولحم وليسوا أشباحاً هائمة في البريّة، أو «مهاجمين ومتمردين» لطالما تخيّلهم في صورة «غرباء ومتسللين». وهذا هو جوهر التغيّر المذهل في قواعد الاشتباك. منذ الآن سيجد جيش أعظم قوة في العالم، نفسه مضطراً للاختباء داخل سلسلة خنادق مترابطة، أو في قلب خندق عملاق يفصل العاصمة عن سائر أرجاء البلاد، بينما يتهيأ أفراده للقاء مصيري مع جماعات، لم تعد ولا بأي شكل من الأشكال، مجرد «جماعات متمردة» أو «مجرد فلول وأزلام». إنهم الآن جيش منظم يزحف نحو العاصمة. في هذا السياق، يقال إن المقاومين يجرون «تدريبات» مكثّفة للاستيلاء على أحياء مختلفة من العاصمة وضواحيها؛ وهذه دلّت عليها كما يقول بعض المراقبين، سلسلة من العمليات الصغيرة الناجحة التي جرت في مناسبات مختلفة، وأمكن فيها لوقت قصير وضع مناطق بأكملها تحت «سلطة المقاومة». (شارع

حيفا في قلب بغداد مثلاً، غالباً ما يصبح تحت سيطرة المقاومين لأيام).

ومما يدلّل على احتمال وقوع المعركة، أن الأمريكيين أقدموا على خطوات غير مسبوقة؛ فبعد تسليم قيادة الأركان للعراقيين، بادروا إلى سحب جنودهم من الأنبار، وهذه خطوة نصح بها قبل نحو شهر تقرير للجنة خاصة شكلها الكونغرس، أكد فيه معدّوه (أن علينا الاعتراف بأننا هزمنا هناك. الأنبار هزمتنا. علينا الخروج). وفي هذه الأثناء عادت للرواج في العاصمة العراقية ومن جديد شائعات عن انقلاب عسكري وشيك ؟ من منظور التصوّر الأمريكي لمعركة بغداد المتوقعة؛ فإن العاصمة ستشهد في المرحلة الأولى وقوع «انقلاب عسكري» يقوده ضباط كبار من الجيش العراقي السابق، للتخلص من قادة العراق الجدد الذين ضاق الأمريكيون ذرعاً بهم جراء تفاقم الفساد وسوء الإدارة وتراكم الأخطاء، وهم باتوا أكثر ميلاً لرؤية قوة عسكرية محلية تطيح حكومة المالكي وتستبدل بها «حكومة إنقاذ وطني» تضع حدّاً للفوضى. كما يشير السيناريو إلى أن الانقلابيين، وفور سقوط بغداد في قبضتهم سيشكلون مجلساً عسكرياً (على غرار النموذج التركي) ستكون من بين أولى مهامه، وضع قواعد جديدة للحل تقوم على أساسين.

الأول: فضّ اشتباك عسكري عراقي - أمريكي، يتولى تأمين ظروف وإمكانيات انسحاب هادئ لقوات الاحتلال من العراق، بعد توقيع سلسلة من المعاهدات والاتفاقيات الخاصة بالجلاء، ربما تشمل تحديد طبيعة أي عملية لإعادة الانتشار خارج الكثافات السكانية في المدن.

الثاني: فضّ اشتباك سياسي عراقي مع الأمريكيين، يؤدي إلى تخلي هؤلاء عن «حلفائهم» في المنطقة الخضراء، وإلى فتح الملفات الضخمة

للفساد المالي والإداري وأعمال القتل والجريمة المنظمة (وتشمل التفاوض على اعتقال رموز بارزة في النظام الحالي وتقديمها للمحاكمة). كما يجب أن يؤدي فضّ الاشتباك السياسي هذا، إلى تخلي الأمريكيين فعلياً عن كل، وأيٍ من المسؤوليات السياسية غير المباشرة التي كان يتولاها مستشارون ومتعاقدون أمنيين، لصالح حكومة إنقاذ وطني تتولى إدارة البلاد لفترة مؤقتة (سنة ونصف مثلاً).

ويبدو من المعلومات المتداولة وحتى الشائعات، أن حواراً جدياً ربما يكون جرى، بالفعل خلال الأشهر المنصرمة بين الأمريكيين وبعض كبار ضباط الجيش العراقي(السابق) وتناول بالتفصيل سيناريو الانقلاب، وشكل وطبيعة النظام السياسي في عراق ما بعد الاحتلال. ثمة أقاويل على الهامش تشير إلى دور أردني ما، يعززها كلام منسوب للملك عبد الله الثاني عن تشكيل فرقة عسكرية، بقيادة شيوخ من أهل السنّة غالبيتهم من آل أبو ريشة في الرمادي. والمشهور عن هؤلاء تورطهم في أعمال سلب ونهب وتعاون مع الأمريكيين، حتى إن المقاومة اضطرت إلى تصفية ما يزيد على أربعين لصاً ومجرماً ينتسبون إلى هذه القبيلة. ومؤخراً، وبالتزامن أيضاً مع أنباء حفر الخنادق من حول بغداد، قال الشيخ الريشاوي أحد قادة هذه الفرقة العسكرية، إنه وأنصاره سوف يطردون من الأنبار كل الإرهابيين أو «من يدّعون أنهم مجاهدين».

الانخراط المفاجئ لشيوخ العشائر المدعومين من عمّان، في «النضال» ضد الإرهابيين ودخولهم على خط الصراع الدامي، وبعد أيام فقط من انسحاب الأمريكيين من المدينة، يتخطى في دلالاته كل الدوافع والأهداف المعلنة. والكثير من المراقبين السياسيين يرون فيه غطاء لتمرير مشروع «الفيدرالية السنيّة»، وذلك من خلال دعم جماعات عشائرية مسلحة

بأسلحة أردنية، والدفع بها إلى قلب مناطق السنّة تحت ستار كثيف من المزاعم عن حرب مقدسة ضد الإرهابيين. إن تغيير المعادلة السياسية والعسكرية في المدينة هدف سياسي مشترك بين الأردن الصغير، الحالم بدولة سنيَة كبيرة تمتد من الأنبار إلى رام الله، وبين الأمريكيين الحالمين بعراق فيدرالي. هذا هو مغزى فرض قوة عشائرية - سنيّة مسلحة في مدينة انسحب منها المحتلون، وتركوها متجهين صوب العاصمة. ومن المؤكد أن تسليح العشائر بحجة مكافحة الإرهاب، وتحويلها إلى ما يشبه جيشاً نظامياً، ليس له من غرض أو هدف، سوى تمكين الأردن بشكل غير مباشر، من الدخول على خط الصراع في العراق، والتنازع بالقوة مع قوى أخرى (أي ضد المقاومة الوطنية) لفرض الفيدرالية السنيّة، والتحوّل إلى (أردن كبير) يدخل في كونفدرالية مع إسرائيل. وفي هذه الحالة: فإن دخول العشائر المسلحة أردنياً، ستخلق وضعاً مماثلاً وشبيهاً بالوضع في الجنوب، حيث تتصارع قوى متنوعة ضد الفيدرالية ومعها.

ما هو ردّ فعل الأحزاب والمليشيات الشيعية على الانقلاب إذا ما وقع؟ على الأرجح سوف يبادر المجلس الأعلى (جماعة عبد العزيز الحكيم) إلى إعلان فيدرالية «الأمر الواقع» في جنوب العراق، وسيأمر أنصاره بالقتال لوقت محدود في العاصمة وضواحيها ثم الانسحاب جنوباً، وذلك ما يفسرّ لنا السبب الحقيقي لتزامن طرح مشروع الفيدرالية على مجلس النواب (البرلمان) من جانب جماعة الحكيم، ثم اضطراره إلى سحب المشروع مؤقتاً، بعد معارضة قوية قادها «تحالف برلماني» مفاجئ، شيعي- سني (الصدر وجبهة التوافق) ناقم على المجلس الأعلى ومليشياته. على أن هذا «التحالف البرلماني» الهش يمكن أن يتفجر مع أولى طلقات الانقلاب، ومن المحتمل أن كتلة كبيرة داخل تيار الصدر

سوف تنفصل لتقاوم بشكل شرس، ربما لحسابها الخاص وحفاظاً على «مكاسبها». بينما من المحتمل أن تتفاعل «كتل» أخرى داخل التيار نفسه، مع أجواء التأييد الشعبي العارم الذي سوف يحظى به الانقلاب.

في الآن ذاته سوف تنشب معارك طاحنة في الجنوب بين الصدريين الرافضين للفيدرالية وحلفائهم (مثلاً حزب الفضيلة) وبين جماعة الحكيم. فيما يبادر الأكراد إلى الانسحاب من اللعبة ليتجهوا شمالاً من أجل تعزيز «فيدراليتهم» لأن لا شئ يدفعهم للقتال من أجله في العاصمة. وإذا ما حظي الانقلاب بتأييد شعبي عارم؛ فإن ذلك سيكون نتيجة طبيعية لتأجج مشاعر الغضب والشعور باليأس من الأوضاع الأمنية المريعة، ونتيجة تلقائية للرغبة في رؤية أي حل حقيقي يضع حدّاً لمناظر الموت والقتل على الهوية ولانهيار شبكة الخدمات الحيوية. وفي ذاكرة العراقيين؛ فإن الجيش وحده هو الذي يجلب الاستقرار بعد الفوضى، وهو القوة التي تجلب الانضباط والنظام العام بعد الانفلات وغياب القانون.

ما يثير الانتباه في الانسحاب الأمريكي من الأنبار، بالتزامن مع حديث الرئيس بوش عن «معركة في شوارع بغداد» وبالتلازم مع شائعات الخندق العملاق وأنباء الانقلاب، أن «العاصمة السنّية» حسب التعبير المضلل لوسائل الإعلام، ستكون والحال هذه، جاهزة بحكم الأمر الواقع، للتحوّل إلى «فيدرالية سنيّة». إن جزء مهماً من فكرة إخلاء الأنبار من القوات الأمريكية، وبالتالي من أي قوات حكومية، قد لا يكون نتيجة لتزايد الخسائر في صفوفهم أو اعترافاً بهزيمتهم العسكرية أمام «البدو» وحسب؛ فهذا أمر لا يبدو كافياً لتسويغ خطوة دراماتيكية من هذا النوع؛ بل هي تطبيق عملي لمخطط تقسيم العراق بالقوة أو الخداع إلى فيدراليات. ولشدّ ما تبدو المفارقة ساخرة، حين يصبح الانسحاب من الأنبار «فخاً»

أمام أهل السنة لحملهم على ترتيب أوضاعهم داخل فيدرالية خاصة بهم، تكون رديفاً ومعادلاً موضوعياً لفيدرالية الشيعة في الجنوب والأكراد في الشمال.

الانقلاب على الأرجح، لن يوقف الصراع من أجل عراق فيدرالي لا في الجنوب ولا في الغرب (الأنبار). بيد أن خصوصية الوضع في الأنبار بخلاف الوضع في الجنوب، مع وجود مقاومة منظمة وتحظى بدعم شعبي هائل، سوف تفرض واقعاً مغايراً، فالمقاومة سوف تتمكن بسهولة من تفكيك «الجيش الأردني» المتنكر بهيئة رجال عشائر سنية؛ بل ستدفع به إلى الفرار نحو الأردن الصغير. ولكن؛ واقعياً لن يحصل العراقيون حتى بعد الانسحاب الأمريكي من بلادهم،على «عراق موحد» لطالما دافعوا عنه حتى الموت. وربما لن يتمكنوا من استرداد «عراق ما قبل ٩ نيسان/ إبريل» كاملاً غير منقوص من أيدي محتلين وغزاة غاصوا في أوحاله، إلا بعد وقت طويل من العمل والقتال وسنوات من الأحلام. بيد أنهم، مع ذلك سيواصلون القتال بأشكال لا حصر لها. وكما حدث مراراً وتكراراً في التاريخ؛ فإنهم لن يكفوا مهما كان الثمن، عن النضال من اجل استعادة «عراقهم التاريخي». وهم يعرفون جيداً عدوّهم. لقد ترك كوريا مقسمة في الخمسينات بعد الانسحاب منها، كما ترك فيتنام ممزقة، وفي ألمانيا فعل الشئ نفسه. العراق قد لا يبدو استثناءً من القاعدة، وهو مثل كوريا وفيتنام وألمانيا لن يكف عن القتال من أجل استرداد وحدته بعد التحرير.

معركة بغداد المتوقعة سوف تفتح الأبواب أمام قتال بطولي ومجيد، قد يستمر حتى عشرين عاماً، من أجل استرداد العراق الموحد الذي مزقه الاحتلال. إنها معركة «خندق» أخرى يستعيد العراقيون عبرها تقاليدهم

الوطنية، في الوحدة والتعايش التاريخي بين المذاهب والثقافات المحلية. ليست هذه معركة خيالية، أو استلهاماً وحسب لصراع دار ذات يوم بين مسلمين محاصرين ومشركين مهاجمين؛ بل معركة حقيقية وشيكة الوقوع، كما لو أنها الحل الوحيد المتبقي في جعبة المحتلين للخروج من مأزقهم القاتل، ولكنها بالنسبة لشعب يتطلع إلى الحرية والاستقرار ستكون معركة لا فرار منها طال الوقت أم قصر.

بانقلاب عسكري أو من دونه لن يكف العراقيون عن مقاومة تمزيق بلادهم.

١٢: هل سيتتحر الأمريكيون عند أسوار بغداد؟

يخطئ العراقيون إذا اعتقدوا أن «سور الأعظمية العظيم» هو سور عزل طائفي، القصد منه عزل «طائفة بعينها» عن بقية الطوائف. وسوف يخطئون أكثر، إذا ما ركزوا أنظارهم على هذا البُعد وحده في المسألة وتناسوا، أو أهملوا رؤية الأهداف الحقيقية «ما وراء السور»، وهي كثيرة بكل تأكيد. وقد يرتكب العراقيون خطأً مأساوياً فظيعاً، إذا ما ظنوا أن الهدف من بناء الحاجز الكونكريتي العملاق، سوف ينحصر كلياً في إنشاء منعزل «غيتو سنّي» في قلب بغداد، بينما تصبح الأحياء «الشيعية» آمنة وبعيدة عن هذا الخطر. الهدف، كما يتبيّن اليوم، أكبر وأخطر وأبعد بكثير من مجرد «عزل» طائفة عن أخرى. إنه بكلمة واحدة خطر يشمل الجميع. ولكن؛ لماذا «الأعظمية» الآن، دون سواها من الأحياء والمناطق في بغداد؟ وما هي دلالات وبواعث ودوافع اختيارها؟

إذا ما نظر العراقيون بتبصّر، وبقدر أكبر من الشعور بالمسؤولية الجماعية، وبروح التضامن حيال كل خطر جماعي يواجه السكان تحت الاحتلال، والذي يوحدهم من حول أهداف مشتركة؛ فإنهم سوف يتمكنون من رؤية ما هو أدهى وأمرّ من مجرد وجود خطر محدود يواجه هذه الطائفة دون تلك. ففي «ما وراء السور»، ثمة خطر يتربصّ بكل العراقيين أيّاً كانت طوائفهم وأديانهم ومعتقداتهم. وإذا ما أمعنوا النظر في ما هو أبعد «من مجرد حجارة عملاقة» تفصل اليوم، هذا الحيّ السنّي عن ذاك المحيط الشيعي؛ فإنهم سوف يدركون جسامة الخطر وعظم المسؤولية الملقاة على عاتقهم الآن، وفي هذه اللحظات الفاصلة وحيث يصبح العراق بأسره ضحية عبث مأسوي بمصير بلادهم وبوجودهم

التاريخي كونهم شعباً.

اختيار الأعظمية لتجربة بناء جدار عازل، يقع في قلب تجربة أكبر وأوسع نطاقاً وأكثر نموذجية بالنسبة للأمريكيين من أجل قياس ردّ فعل العراقيين كلهم.

هاكم بعض الأهداف المحتملة في «ما وراء السور»:

١- إن بناء الجدار العازل يندرج في إطار خطة استراتيجية كبرى بعيدة المدى، قد تستغرق سنوات عدّة وتعتمد على تكتيك «المراوغة» والمماطلة والشدّ والجذب إلى أبعد حدّ ممكن. ولعل الغموض الذي أحاط الهدف الحقيقي من إنشاء الجدار - علماً أن الأمريكيين هم أول من قام بتسريب النبأ لوسائل الإعلام - يبيّن وعلى أكمل وجه، مغزى اعتماد هذا النوع من التكتيكات المضللة. لقد كشف الجدل الذي دار على امتداد أسبوع كامل بين رئيس الحكومة وبعض قادة الخطة الأمنية من جهة، وبين رئيس الحكومة والأمريكيين من جهة أخرى، أن الذين صمموا ونفذوا مشروع السور، كانوا ولا يزالون يخططون لبناء سلسلة أسوار، سوف تحيط الأحياء الشيعية والسنية وعلى حد سواء.

ليست بغداد في إطار هذه الاستراتيجية سوى مرحلة أولى، قبل الانتقال إلى مرحلة تعميم التجربة في العراق كله. ولذلك فلا معنى أبداً للشعارات التي يرددها بعض العراقيين والقائلة إن الجدار هو جدار عزل طائفي. ويجدر بهم جميعاً شيعة وسنة، أن يكفوّا عن رؤية الأحداث من منظور طائفي، وبدلاً من ذلك التركيز على المخاطر التي تطال وجودهم باعتبارهم جماعة بشرية. وفي هذه الحالة: فإن البُعد الطائفي في مسألة بناء الجدار سيكون بُعداً وهمياً انصرفت إليه أنظار المحتجين.

٢- إن تكريس مشاعر زائفة عن وجود خطر «وراء السور» يهدد هذه الطائفة أو تلك، له أغراض متعددّة ومتشابكة؛ لعلّ أخطرها إشاعة «ثقافة خوف» جديدة بين العراقيين، يصبح فيها المحتل هو المخلّص؛ بل والطرف الوحيد القادر على صدّ الخطر عنهم وتأمين حمايتهم. والمثير أن بعض القوى والجماعات السياسية تروّج اليوم، ربما من دون وعي كافٍ أو تدقيق ومراجعة؛ لمزاعم تقول إن العراقيين أثناء المداهمات، أصبحوا يفضلّون «أن يقوم الأمريكيون باعتقالهم بدلاً من أجهزة الشرطة والجيش» وبدعاوى أن عناصر الشرطة تقوم بقتلهم، بينما لا يفعل الأمريكيون الشيء نفسه؟ ثقافة الخوف هذه هي لبّ وجوهر استراتيجية بوش الأمنية في العراق. وعندما يصبح سكان بلد محتل تحت رحمة هذا النوع من الثقافة؛ فإن القبول بفكرة العيش داخل «غيتوات - منعزلات» يصبح نوعاً من حلّ. وهذا هو المغزى الفعلي والحقيقي للعبارة المريعة التالية التي رددّها الأمريكيون، منذ اليوم الأول لتسريب نبأ إنشاء الجدار، ثم قيام حكومة المنطقة الخضراء بتسويغ ذلك: «جدار الأعظمية تمّ بموافقة السكان وبرغبتهم ومن أجل مصلحتهم في التخلص من خطر الإرهابيين»؟.

٣- في خضّم الجدل الصاخب، ثم الارتباك الذي ساد أوساط الحكومة والسياسيين والكتل البرلمانية حول مسوغات وجود سور الأعظمية، وأخيراً مع إعلان قادة جيش الاحتلال الأمريكي تراجع الحكومة عن رفض الاستمرار في البناء، وانتقالها إلى الموافقة الرسمية والعلنية على مواصلته، اتضح بجلاء أيضاً أن هناك من يدير دفة النقاش برمته في الخفاء ومن «وراء جُدر» وبحيث تمّ حصر المسألة برمتها في هذا النطاق وحده من أشكال الخطر. وفي هذه الحالة سوف يختفي «خطر الاحتلال»

ويحلّ محله خطر الخوف من آخر «شيعي أو سني». أي تحويل الخطر إلى خطر عراقي خالص، صادر عن السكان تحت الاحتلال أنفسهم وليس عن عدوّهم. وفي هذه الحالة سوف يصبح العدو «كأنه أخ حميم»؟.

٣- إذا ما انصرفت أنظار العراقيين المحتجين على بناء الجدار العازل، ومن دون تبصرّ إلى البُعد الطائفي وراحوا يركزّون عليه في تظاهراتهم الاحتجاجية وفي نقاشهم السياسي، وكأنه الهدف الحقيقي والوحيد أو كأن سبب إنشائه هو مواجهة «كره الطائفة الأخرى لنا»؛ فإنهم في هذه الحالة سيغرقون أكثر فأكثر، في أوحال معركة وهمية ضد عدو وهمي. إن خلق عدوّ وهمي «في ما وراء السور» استراتيجية أمريكية كبرى، ليس العراق فيها سوى جزء صغير وحسب، ستجري فوق أرضه عملية اختبار ميدانية واسعة النطاق لقياس ردّ الفعل، لا عند السكان في هذا البلد المحتل، وإنما في بلدان أخرى مجاورة عربية وغير عربية، تسترق السمع هي الأخرى «من وراء جُدر» إلى الجدل الصاخب الدائر بين العراقيين بين مؤيد ومعارض. إنه نقاش غريب ومثير يدور حول عدو وهمي لا خلاص منه إلا في العيش داخل «غيتو».

٤- ليس هذا العدوّ الوهمي، سوى العدو نفسه الذي خلقته الولايات المتحدة الأمريكية وأطلقت عليه اسم «الإرهاب». وهكذا؛ ومع انتشار ثقافة الخوف من آخر (سني، شيعي) يصبح الإرهاب نفسه خطراً محلياً تقع مسؤولية مواجهته لا على الدولة الأعظم في العالم؛ بل على سكان كل بلد ومهما كانت ظروفه وأوضاعه. وفي هذه الحالة أيضاً؛ فإن الحل الوحيد هو قبول السكان، وربما ترحيبهم بإنشاء «غيتوات» إضافية في كل حي وشارع ومنطقة. ذلك ما يفسر سبب ترحيب بعض قادة الائتلاف الشيعي (لاسيما رجل الدين جلال الصغير) بهذا النوع من الحلول المريعة. وبالفعل؛ فإن

تركيز قادة الخطة الأمنية ورئيس الحكومة والسفير الأمريكي، وحتى بعض القادة الميدانيين الأمريكيين على أن الهدف من إنشاء جدار العزل العنصري «حماية سكان الأعظمية من الإرهاب والإرهابيين» لا يندرج إلا في هذا السياق. أنتم ونحن، نواجه عدواً مشتركاً «في ما وراء السور»، يكرهكم ويكرهنا! والآن تفضلوا وعيشوا داخل «حاويات من الحجر» سنحكم إغلاقها عليكم لتأمين حمايتكم.

٥- نظام (الغيتوات - المنعزلات) هذا، ليس نظاماً مُصمماً لعزل هذه الطائفة عن تلك، أو هذه المنطقة عن تلك، كما أنه ليس مُصمماً لفصل هذا البلد العربي عن ذاك، فهذه أهداف صغيرة للغاية لا تثير اهتمام الأمريكيين وفضولهم. والحقيقة البيّنة أنه، على الأقل في هذه المرحلة من البناء، مصمم لغرض إنشاء منعزلات محلية على مستوى كل قرية ومنطقة وشارع وحي سكني؛ قابلة لان تغلق مستقبلاً بوساطة بوابات إلكترونية ويتحكم فيها بوليس دولي يعمل تحت غطاء الأمم المتحدة. وذلك ما يتطلب منذ الآن تقبّل السكان لفكرة حمل بطاقات تعريف جديدة، تؤمن لهم الدخول والخروج من شارعهم أو حيّهم السكني. وفي مرحلة تالية من تطور بناء الجدار، سوف يُرغم السكان في العراق، ثم تالياً في كل بلد عربي على استعمال بطاقات ألكترونية مُمغنطة ومُبرمجة تؤمن لهم فقط، حق الخروج صباحاً والعودة إلى منازلهم داخل السور في ساعات المساء. إنه عالم جديد يتحول فيه البشر إلى آلات مُستعبدة تحركها أوامر صادرة ألكترونياً.

هل تتذكرون جملة (الأمريكيون سوف ينتحرون عند أسوار بغداد ؟) التي أطلقها الرئيس الراحل صدام حسين أثناء الغزو الأمريكي للعراق، وتوعد فيها قوات الغزو بمواجهة مصير محتوم هو الانتحار ؟

لم تكن هناك أسوار في بغداد قط، لا أثناء الحرب ولا قبلها. فهل كان الرئيس الراحل - عندما وقف ليقول لشعبه أن الغزاة سينتحرون على أسوار عاصمتهم - يتخيّل مجرد تخيّل، أن معركته الأخيرة سوف تُخاض عند «بوابات» وهمية وأسوارٍ لا وجود لها؟ أم أنه كان يتوقع قيام الأمريكيين ببناء أسوار من هذا النوع، وأنهم سوف يواجهون تحت حجارتها العملاقة مصيرهم المحتوم؟ إذا لم يكن الأمر كذلك، وهو لا يتعدى نطاق المصادفة وحدها، فهل يحق لنا التساؤل عن مغزى هذه المصادفة؟ ولماذا تخيّل أصلاً، أن في بغداد أسواراً عملاقة سينتحر تحت حجارتها جنود يائسون من اقتحام «القلعة»؟ القليلون فقط، ربما، يتذكرون هذه الجملة، وقلة منهم سيخطر لها أن تربط بين سور الأعظمية العظيم وأسوار بغداد؟ في كل الأحوال، لن يكترث أحد - لا بالأمس ولا اليوم - بهذه النبوءة حتى لو صحّت. ولكن الجميع، مع ذلك سيشعر بالفزع من فكرة تحققها.

لقد انصرفت أنظار بعض المحللين - أثناء الغزو - إلى أن المقصود منها الإشارة إلى بوابات بغداد القديمة. بيد أن كل ما يتذكره العراقيون عن «أسوار وبوابات بغداد» التاريخية (الأثرية) لا يكاد يتجاوز المعلومات المدرسية الشائعة، لأن هذه الأبواب صارت أثراً بعد عين ولم يتبق منها شيء يُذكر. بعض العسكريين العراقيين مثلاً (وبعض العرب كذلك) وفي إطار تفسير النبوءة، ارتأوا - آنذاك - أن المقصود من إطلاقها الإشارة إلى (مداخل بغداد) العسكرية، وأن هذه المداخل ستكون على نحوٍ ما، أشبه بالبوابات التي سوف يقتل أو يموت عند أسوارها كل من يجرّب اقتحامها؟ لكن؛ ومع دخول الاحتلال عامه الخامس، وبينما يتصاعد الجدل داخل الولايات المتحدة الأمريكية حول موعد الانسحاب نهائياً من هذا البلد التعيس؛ فإن على العراقيين ومهما كان رأيهم بنبوءة صدام

حسين أو موقفهم من فترة حكمه، التفكير جماعياً بخلاصهم من كابوس العيش داخل «غيتوات» لها بوّابات ألكترونية رهيبة، سوف يتحكم فيها اليوم جنود؛ وفي المستقبل سيتحكم بها من «وراء السور» حرّاس آليون، من ذاك النوع الذي تخيّله مؤلف رواية ١٩٨٤. إنه نوع جديد من «الحكام» ونوع جديد من الحرّاس لأجل نوع جديد من العبيد.

فاضل الربيعي

مفكر عراقي

باحث في المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية - عمان

مختص بالميثولوجيا

له:

- **الشيطان والعرش** (رحلة النبي سليمان إلى اليمن) بيروت، شركة رياض الريس ١٩٩٦

- **ارم ذات العماد**: البحث عن الجنة - بيروت، الريس للنشر ١٩٩٩

- **كبش المحرقة**: نموذج مجتمع القوميين العرب (طبعتان): الريس للنشر، بيروت ٢٠٠٠، دار الفرقد - دمشق ٢٠٠٦.

- **شقيقات قريش** (الأنساب والطعام في الموروث العربي) بيروت، الريس للنشر ٢٠٠١.

- **أبطال بلا تاريخ**: الميثولوجيا الإغريقية والأسطورة العربية (طبعتان) دار قدمُس للنشر، دمشق ٢٠٠٣، الفرقد - دمشق ٢٠٠٥.

- **قصة حب في أورشليم** دار الفرقد للنشر، دمشق ٢٠٠٥.

- **الجماهيريات العنيفة ونهاية الدولة الكاريزمية** - دمشق، دار الأهالي ٢٠٠٥.

- **الخوذة والعمامة**: موقف المرجعيات الدينية من الاحتلال الأمريكي للعراق- دمشق، دار الفرقد ٢٠٠٦.

- **ما بعد الاستشراق**: الغزو الأمريكي للعراق وعودة الكولنياليات البيضاء - بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ٢٠٠٧.

- **الأسطورة والسياسة** (بالاشتراك مع تركي علي الربيعو) - دمشق، دار الفكر ٢٠٠٧.

في هذا الكتاب «من مجتمع القهوة إلى مجتمع الشاي.. دولة الكانتون القبلي» يتناول الكاتب المختص بالميثولوجيا (علم الأساطير) والثقافة العربية القديمة العراقي فاضل الربيعي العديد من قضايا العراق الواقع تحت الاحتلال الامريكي، ولكن الأهم تناولا في الدراسة هو عنوانها الاول في تحليل بنية المجتمع العراقي وتحولاته القديمة والحديثة في ظل الاستعمار القديم والاحتلال الجديد من خلال تفقد المنهجية الاستشراقية التي بنى عليها الغرب الاستعماري رؤيته عن أي مجتمع عربي، ومراقبة التحولات وأحداث التغيير في المجتمع منذ بداية القرن العشرين ونهايته وبداية القرن الحادي والعشرين.

ويكتب فاضل الربيعي عن قضايا سياسية وفكرية وثقافية عديدة تختص في دراسة هذه التحولات من داخل المجتمع العراقي في ظل الوجود النيوكولونيالي.

إن هذا الكتاب له قيمة معرفية خاصة، إذ قدمه لمركز الغد العربي للدراسات باعتباره يحمل التوجه الفكري القومي العربي، وباعتبار أن المؤلف لديه رؤية بجد متقدمة ترصد كل معاني التغيير والظواهر التي تؤدي إلى التحولات لاسيما أنه يتصدى للسياسة الإستراتيجية للاحتلال الامريكي والبيت الأبيض، والتي تعمل على تفتيت المجتمع العراقي وضرب وحدته. ويتصدى الكاتب لمخططات التقسيم والتجزئة لوطن امتاز بقوة وحدته الجغرافية والفسيفسائية لتنوعه العرقي الاجتماعي والديني والطبقي والعروبي بامتياز.

وهذا الكتاب المتنوع بموضوعاته نقدمه للقارئ العربي أينما كان ويحتوي إضاءة معرفية عما يدور في داخل العراق الحبيب.

من مجتمع القهوة إلى مجتمع الشاي

مركز الغد العربي للدراسات